

مركز دراسات الوحدة العربية

منهج قياس قوة الدول

واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي

الدكتور جمال زهران

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

زهران، جمال

منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي/ جمال زهران.

٢٤٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٣٣-٢٤٠.

ISBN 9953-82-106-2

١. توازن القوى. ٢. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ٣. العلاقات الدولية. أ. العنوان.

327.112

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦

منهج قياس قوة الدول

واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي

إهــــداء

إلى المجد الذي يعيد للعالم العربي مكانته التاريخية..

إلى مروان ومازن.. أملاً في فجر عربي جديد..

إلى زوجتي نجلاء.. شكراً وتقديراً..

(جمال)

المحتويـــــــات

قائمـــة الجـــداول

خلاصـــة تنفيذيـــة

لا شك في أن عقد التسعينيات وهو يمثل العقد الأخير من القرن الماضي (العشرين)، قد شهد عدداً هائلاً من الأحداث الكبرى على المستويين الدولي والإقليمي. ومن هذه الأحداث حرب الخليج الكبرى (٩٠/ ١٩٩١) بعد الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، وبدء دوران عملية السلام في «الشرق الأوسط» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١) حيث عقد مؤتمر مدريد، وتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار تجربته الاشتراكية في نهاية عام ١٩٩١ أيضاً، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بالعالم والهيمنة على مقدراته، والسعي نحو إعادة ترتيب العالم بما يتفق مع مصالحها وبما يخلق واقعاً يضمن لها هيمنة مطلقة وأبدية، وفي مواجهة ذلك، صراع صامت لإعادة هيكلة النظام الدولي والحؤول دون الانفراد الأمريكي فيه. ولذلك أعلنت الوحدة الأوروبية في نهاية عام ١٩٩٢ بين ١٢ دولة أوروبية آنذاك، ثم وصلت إلى ٢٥ دولة عام ٢٠٠٤، ومن المقرر أن يصل العدد في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ما يقرب من ٣٠ دولة، وهي أغلب دول أوروبا لتقضي على «التقسيم البارد» (أوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية)، ثم خرجت اتفاقية «النافتا» في أمريكا الشمالية لمواجهة التوحد الأوروبي، ثم المحاولات الفرنسية والألمانية واليابانية والصينية من دون تجاهل «الدب الروسي» الذي يحاول المشاكسة بين آن وآخر، لإثبات الوجود في النظام الدولي، فضلاً عن تنسيق صيني ـ روسي واتفاقيات وتدريبات عسكرية مشتركة باحتمال ميلاد قطب دولي مشترك جديد. وكل ذلك هو مجرد محاولات تهدف إلى تعويق الهيمنة الأمريكية، وإلى خلق توازن دولي، تمهيداً لإعلان ميلاد التعدد القطبي للنظام الدولي.

كما إن من بين هذه الأحداث، التفككات التي شهدتها بعض البلدان ذات الوزن التاريخي ومنها يوغسلافيا التي تحولت إلى ٥ دول ثم خلال عام ٢٠٠٦ أعلن

انفصال الجبل الأسود في دولة مستقلة بعد الاستفتاء الذي غلَّب الانفصال على الوحدة مع بلغراد، ودارت فيها وبينها بفعل عوامل إقليمية ودولية أكثر مما هي داخلية، حرب أهلية ضارية امتدت أربع سنوات وانتهت موقتاً باتفاق «دايتون» في نهاية عام ١٩٩٥، ومازالت حتى الآن تواجه مشاكل ضخمة ومواجهات ذات طابعين ديني وعرقي، ومن ذلك ما حدث في «كوسوفو» بعد ذلك. إضافة إلى تفكك تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين هما: التشيك والسلوفاك في هدوء وبطريقة سلمية. كما إن العالم شهد هيمنة البعد الاقتصادي بالهيمنة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تسعى لخدمة الاقتصاد العالمي الرأسمالي على حساب الاقتصاديات الإقليمية والمحلية. كما إن أوضاع آسيا وما حدث لنموها واقتصادياتها من خلخلة شديدة لا يمكن استيعابها أو تحليلها خارج هذا السياق العالمي.

كما إن المنطقة العربية لم تكن بعيدة عن هذه التطورات. فقد شهدت ميلاد سلام محدود، سرعان ما تبدد بوصول «نتنياهو» للحكم في إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، مروراً بعهد «باراك ثم شارون»، وأخيراً عهد «أولمرت» الذي وصل إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي تسعى تركيا لممارسة دور إيجابي في المنطقة من خلال «تحالف» يبدو أنه «استراتيجي» مع إسرائيل. فضلاً عن أن وصول «خاتمي» إلى حكم إيران قد بشر بسيادة حقبة عقلانية للسياسة الإيرانية إقليمياً ودولياً، بينما يبدو أن وصول «نجاد» إلى حكم إيران حالياً عام (٢٠٠٥) قد يعيد عقارب الساعة إلى حقبة ثورية متشددة جديدة. في الوقت نفسه الذي شهدت دول كالعراق وليبيا والسودان حصارات مستمرة وبلا أي مبرر موضوعي، سوى تحقيق هدف خفي وهو تحطيم الإرادة العربية، وتقليص قدرات «الدول الرافضة» للهيمنة الأمريكية، تحت دعاوى امتلاك الأسلحة الكيماوية كما كان في حالة العراق قبل احتلاله، أو دعوى الاشتراك في تدمير طائرة لوكربي كما في حالة ليبيا، أو مواجهة الإرهاب كما في حالة السودان. وقد تطورت هذه الأمور بقيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله في٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن، وخضوع ليبيا للإرادة الأمريكية ودفع التعويضات الضخمة التي تتجاوز ملياري دولار من أجل فك الحصار عنها، وتعرض السودان لأزمة دارفور بفعل أجنبي أكثر مما هو داخلي. وهذا بالطبع لا يتوازى مع ما تفعله إسرائيل صانعة الإرهاب في المنطقة، ومالكة كل الأسلحة غير التقليدية، ومنها السلاح النووي، فضلاً عن عدم إيمان حكامها بأي سلام حقيقي.

كذلك استقلال إريتريا، لم يكن محسوباً في حركة التحرر الوطني، بل جاء في سياق التنسيق الأمريكي الإسرائيلي ضد بعض الأقطار العربية، ومنها اليمن كما حدث حول جزر حنيش، أو التنسيق مع إثيوبيا لإثارة التهديدات ضد السودان ومصر.

ويثير هذا الوضع بتطوراته المختلفة تساؤلات مهمة تتعلق بمستقبل المنطقة العربية واحتمالات الصراع والتعاون. حيث إن من أهم النتائج التي فرضتها الأحداث الدولية والإقليمية السابق الإشارة إليها، إعداد العالم لاستقبال القرن الواحد والعشرين. فالتسعينيات شهدت، من الأحداث على كل المستويات، ما له من تداعيات على المستقبل في القرن الجديد الواحد والعشرين.

والملاحظ أن القرن الحادي والعشرين، قد بدأ ينسج خيوطه ابتداءً من التسعينيات بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وما تبع ذلك من تداعيات على كل الأصعدة. ومن المناطق التي تأثرت بوضوح في هذه التغيرات الكثيفة، المنطقة العربية لما تحتويه من صراعات عديدة، في مقدمها الصراع المركزي وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فضلاً عن صراعات أخرى على مثل: المياه، والأصولية الإسلامية، والحدود، والأقليات، ومحاولات التفتيت، . . . إلخ. الأمر الذي يستدعي الاهتمام من الباحثين العلميين لاستشراف المستقبل قدر الإمكان.

أولاً: موضوع الدراسة

في ضوء مجموعة التحولات التي شهدها النظام الدولي في حقبة التسعينيات، وتداعيات ذلك على المنطقة العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن موضوع هذه الدراسة يتحدد في تحليل حالة توازن القوى الإقليمية وانعكاساتها على تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وذلك، باعتبار أن هذا الصراع هو الصراع المركزي الذي واجه الأمة العربية طَوَال أكثر من خمسين عاماً ماضية، وهو مرشح للاستمرار في المستقبل المنظور على الأقل. بعبارة أخرى، إن موضوع هذه الدراسة يتركز على طبيعة العلاقة بين توازن القوى السائد على المستوى الإقليمي، واحتمالات تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو تصاعده، والاتجاه نحو تحالفات جديدة أم لا؟ ويتطلب ذلك قياساً على قوة الأطراف الفاعلة للوصول إلى حالة التوازن السائدة، الأمر الذي يساعد في بناء تصورات لأنماط التحالفات في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

تحليل حالة توازن القوى الإقليمية السائد في المنطقة العربية في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك من خلال القيام بقياس قوة الأطراف الفاعلة في هذا الصراع على الجانب العربي، مقارناً بالجانب الإسرائيلي.

تحليل شبكة التفاعلات الحالية بين طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال التسعينيات، وبخاصة مع بداية مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ والتي قد يكون لها تداعيات في حال تطور هذا الصراع.

دراسة طبيعة التحولات في النظام الدولي في التسعينيات وتأثيرها في النظم الفرعية، ومنها النظام الإقليمي العربي وصراعه المركزي (العربي ـ الإسرائيلي).

دراسة درجة اتساق نتائج تطورات الخيار السلمي منذ مدريد ١٩٩١، مع ميزان القوى السائد.

دراسة احتمالات تطور الصراع، سواء في استمراريته على الدرجة نفسها، أو في الاتجاه نحو خلق أنماط للتعاون، تحقيقاً لمصالح طرفي الصراع في الفترة الحالية، في ضوء موازين القوى السائدة على المستوى الإقليمي، أو بتصاعده نحو حرب جديدة يشهدها هذا الصراع.

ثالثاً: فروض الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتحقق من مدى صحة عدة فروض، هي:

هناك علاقة ارتباطيه (اتساق) بين ناتج تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات والذي يتبلور في مجمل شبكة الاتفاقات والتفاعلات التي تمت حتى الآن، وحالة توازن القوى الإقليمية السائد. بمعنى أنه كلما اتجهت موازين القوى الإقليمية إلى التقارب كلما كانت النتائج معبرة عن هذه الحالة، وكلما اختلت هذه الموازين كلما جاءت النتائج في صالح الطرف الذي يميل الميزان لصالحه.

هناك علاقة ارتباطية بين التغير الحادث في النظام الدولي في التسعينيات من نظام القطبية الثنائية المرنة (Loose Bipolar System) إلى النظام الدولي الهرمي (Hierarchial System)، حيث تسيطر دولة واحدة على هذا النظام وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبين التغير الحادث في مسارات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. بمعنى أنه كلما اتجه النظام الدولي نحو هيمنة قطب واحد في ظل نظام دولي هرمي، كلما اتجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي كصراع إقليمي دولي، نحو التسوية بما يتفق مع مصلحة الطرف الذي يميل إليه القطب الدولي المهيمن.

هناك علاقة ارتباطية بين درجة فجوة القوة في التوازن الإقليمي واستمرار حالة الصراع، أو التعاون في لحظة زمنية معينة. بمعنى أنه كلما تلاشت فجوة القوة، كلما اقتربت الأطراف نحو الحل الشامل والعادل، وكلما وجدت فجوة القوة واتسعت

لصالح أحد طرفي الصراع كلما اقتربت المنطقة من حالة الحرب، أو سلام موقت يجسد هذا الخلل.

رابعاً: الإطار المنهجي للدراسة

تعتبر فكرة الصراع والتعاون، فكرة تفاعلية قوامها الفعل ورد الفعل، كما إن السياسة الخارجية للدول يمكن النظر إلى جزء من ناتجها باعتبارها سبيلاً إلى تسوية الصراعات الدولية. فإذا تبين أن السلوك السياسي الخارجي للدولة هو رد فعل على سلوك الدولة الأخرى، وأن الصراع بينهما هو عملية تفاعلية، قوامها الفعل ورد الفعل، فإنه من الممكن كسر تلك الحلقة المفرغة عن طريق قيام إحدى الدولتين بتقديم تنازل من طرف واحد، أو إشارة من جانب واحد باستعداد الدولة لتسوية الصراع. الأمر الذي يقود إلى التعزيز المتبادل للموقف في إطار الصراع عن طريق التحالفات. أما في حالة التعاون فإن الموقف يقوى عن طريق التفاعلات التبادلية[١].

وفي هذا السياق، فإن محاولة فهم وتحليل وتفسير تطور الصراع العربي - الإسرائيلي والصراعات المحيطة بالمنطقة العربية، يمكن أن تأتي في إطار قياس موازين القوى الشاملة السائدة، ومن بينها الميزان العسكري بالطبع، من دون تجاهل تأثيرات النظام الدولي السائد. ويأتي هذا المفهوم في إطار الافتراض القائل: «إن تكافؤ أو تقارب موازين القوى قد لا يسمح بوقوع حروب كبرى، ولكنها قد تسهم في تهدئة التوترات السائدة»، وهذا هو ما عبَّر عنه أحد أساتذة العلاقات الدولية أوسغود (Osgood)، بالتخفيض التدريجي للتوتر (Graduated Reduction in Tension)[٢] إذا كان السلوك الخارجي في حالتي الصراع والتعاون هو نتاج حالة توازي القوى السائد، فإنه لا يمكن التغافل عن مجموعة الظروف المحيطة التي تمثل المدخلات للنظام أو النسق الذي يتم في داخله صنع السياسة.

ومن ثَمَّ فإن معالجة هذه الإشكالية علمياً يتطلب الجمع بين منهجين: **قياس قوة الدولة، وتحليل النظام الدولي**، وهما معاً يسهمان في تفسير العلاقة بين موازين القوى واحتمالات استمرار الصراع، أو التعاون في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في القرن الحادي والعشرين، وذلك، من دون تجاهل الاستفادة من **نظرية توازن القوى** في

---

(١) انظر في ذلك: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩)، ص ٣٣٥ ـ ٣٤١.

(٢) Charles E. Osgood, *An Alternative to War or Surrender*, Illini Books; IB-7 (Urbana: University of Illinois Press, 1972), pp. 5-9.

إطار المدرسة الواقعية الكلاسيكية، والمدرسة الواقعية الجديدة، وإسهامات نظرية التحالف ونظريات إدارة الصراع والتعاون، نظراً إلى أهميتها جميعها بما طرحته من إسهامات مفيدة وملائمة لموضوع الدراسة.

وفي ما يلي توضيح مختصر عن كلا المنهجين:

١ ـ منهج تحليل النظام الدولي

تعددت الرؤى في منهج تحليل النظم في ضوء الإسهام الرئيسي لصاحب هذا النموذج التحليلي وهو دافيد إيستون (David Easton). فقد رأى «إيستون» أن هذا النموذج صالح كإطار منهجي لتحليل النظام السياسي الداخلي أو النظام الدولي. إلا أن المصاعب التي واجهت تطبيقه في مجال السياسات الخارجية، قادت بعض الأساتذة للإسهام في تطوير هذا المنهج، ومنهم مودلسكي، وبريتشر، وداويشا. وعناصر هذا المنهج ثلاثة هي:

أ ـ مدخلات: وهي تمثل مجمل المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية سواء أكانت دولية أم إقليمية، وشاملة لمختلف عناصر التفاعلات التي تؤثر في صنع ونتائج السياسات الخارجية أو السلوك السياسي للدولة في المجال الخارجي.

ب ـ العملية: أي الكيفية التي يتم بها صنع السياسة واتخاذ القرارات، كما تشمل صياغة ووضع كل من القرارات الاستراتيجية والتكتيكية في مختلف أنواعها: السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها.

ج ـ المخرجات: وتنصرف إلى مضمون التصرفات أو القرارات التي تتخذها الدولة أو صانع القرار، ثم تنفيذها. حيث إن التنفيذ يمكن أن يؤثر في نظام السياسة الخارجية بالتغيير المتفاوت في البيئة الواقعية وتصورات النخبة، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات جديدة، في ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية[٣].

إلا أن هذا التطوير الذي حدث على هذا المنهج كان مفيداً في تحليل السياسة الخارجية لدولة ما، ولذلك فإن الإضافة العملية لأستاذ العلاقات الدولية مورتون كابلان (Morton A. Kaplan)، في إضافة فكرة «النظام الدولي» في تحليل العلاقات الدولية، تعتبر مفيدة لهذا البحث. ومن الأهمية الإشارة إلى هذه الإضافة باختصار[٤].

---

(٣) للاطلاع على منهج تحليل النظم في علم السياسة، انظر: جابر عوض وهالة سعودي، في: **اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١ ـ ٦٥.

(٤) Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: Wiley, 1964).

فقد رأى كابلان أن كل «نظام دولي» يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل. وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي. وبتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام (Regularities)، وعدم الانتظام في أنشطته وعملياته. فعندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخلي (Inputs) في إحداث نوع من التغيير الراديكالي في العلاقات التبادلية للمتغيرات التي يتألف منها النظام الدولي، أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإنه لابد أن ينتهي ذلك بحدوث تحولات في سلوكيات هذا النظام.

وقد حدد كابلان قواعد عدة تتحكم في النظام الدولي، هي: نوعية القوى القطبية، وقدرات هذه القوى، وتوجهاتها، وقواعد السلوك الرئيسة، ونمط توزيع القوة داخل النظام الدولي.

ولذلك، فقد طرح تصوراً لأشكال النظام الدولي، وحددها في ستة نماذج[٥] هي:

١ ـ نظام توازن القوى (Balance of Power System)

٢ ـ نظام القطبية الثنائية المرنة (Loose Bipolar System)

٣ ـ نظام القطبية الثنائية المحكمة أو الجامدة (Tight Bipolar System)

٤ ـ النظام الدولي (Universal System)

٥ ـ النظام الدولي الهرمي (Hierarchical System)

٦ ـ نظام وحدة الفيتو (Unite Veto System)

وقد رأى كابلان أن نموذجي توازن القوى والقطبية الثنائية المرنة، قد وجدا سبيلهما إلى الواقع الفعلي، حيث شهد العالم نظام توازن القوى بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، بينما شهد العالم نظام القطبية الثنائية المرنة بعد الحرب الثانية وطوال استمرار الحرب الباردة بين القطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي). وأشار إلى أنه من الممكن ظهور أي من النظم الأخرى، في ما بعد، في الواقع العملي. ولذلك، فإنه طبقاً لهذا التقسيم السداسي للنظم الدولية لكابلان، وفي ضوء التحولات التي شهدها العالم بطيئة في منتصف الثمانينيات، ثم تبلورت في شكل فعلي بعد حرب

(٥) الإشارة إلى هذه النماذج الستة، لتوضيح ما الذي يلائم الواقع الذي نعيشه ويصلح كمرجعية تحليلية.

الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، بتفكك الاتحاد السوفياتي تماماً في نهاية عام ١٩٩١، فإن النموذج الأكثر ملاءمةً في تقديرنا، وفي ضوء قراءة مجمل المعطيات، هو نموذج «النظام الدولي الهرمي» الذي يأخذ الشكل الآمر غير الديمقراطي، نتيجة تحكم دولة كبرى في النظام الدولي.

وهناك عدة معطيات قادتنا إلى ذلك، وهي:

- إن هناك دولة كبرى هي (الولايات المتحدة الأمريكية)، مسيطرة على آليات النظام الدولي، وتستطيع أن تصدر ما تراه من قرارات، ويمكنها تنفيذ ذلك بإرادتها المنفردة غير عابئة بأي معارضة من الآخرين. كما إنها توظف ما هو متاح من هياكل للنظام في سبيل تنفيذ إرادتها، لإضفاء شرعية شكلية على تصرفاتها. ومن ذلك استخدامها الأمم المتحدة وتوظيفها كمنظمة دولية في تحقيق أغراض هذه الدولة الكبرى، وإن حدثت أية محاولات للإعاقة، فإنها تتجاوزها، وتتصرف خارجها. ومن ذلك أيضاً استخدام حلف الأطلسي في يوغسلافيا والبلقان وكوسوفا بإرادة منفردة وبغطاء أوروبي. كما إن استمرار قيام هذه الدولة بضرب العراق من دون سند من الشرعية الدولية يؤكد ذلك، فضلاً عن قيامها بالتعاون مع بريطانيا بغزو العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، واحتلاله عسكرياً بعد سقوط بغداد العاصمة في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، بعيداً عن الشرعية الدولية ومن دون تفويض من الأمم المتحدة، ووسط معارضة دولية واسعة جسدت نفسها في مظاهرات العشرة ملايين في أنحاء العالم في منتصف شباط/ فبراير ٢٠٠٣[٦].

- تزايد دور الأفراد وجماعات المصالح والمجموعات الوظيفية سواء عبر القومية، أو الجماعات النقابية والتنظيمات المهيمنة، والمنظمات غير الحكومية، حيث أصبح لها دور فاعل في النظام الدولي السائد.

- فقدان الأطراف القومية دورها الأساسي، حيث أصبحت جزءاً من تقسيمات إقليمية فرعية لهذا النظام الهرمي أكثر منها نظماً سياسية مستقلة، وتكون القواعد التي تطبقها هذه التقسيمات الإقليمية الفرعية، على علاقاتها المتبادلة، مشتقة من القواعد الدولية العامة ومسايرة لها. وهو ما يعنيه البعض بفكرة العالمية (Globalization). وإذا حدث وقامت أية ائتلافات أو تحالفات (Coalitions)، داخل هذا النظام بقصد تحقيق بعض الأهداف السياسية، فإن أطراف هذه التحالفات سيكونون من بين تلك المجموعات الوظيفية.

---

(٦) انظر التغطية الواسعة لغزو العراق في: **الحياة**، ١٦ - ١٧/ ٢/ ٢٠٠٣.

ـ يتسم هذا النظام الدولي الهرمي، كما نراه، في الوقت الحاضر بتضامن علاقاته على مختلف المستويات، وأنه أكثر النظم الدولية استقراراً، كما يرى كابلان، وإن كان هذا يحتاج إلى جدل في ضوء الانتشار العرضي للصراعات الإقليمية والداخلية. وقد يقصد كابلان استقراراً على المستوى الكلي، وليس على المستوى الفرعي، أي النظم الفرعية (سواء داخلها أو بينها). فالتقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في كل الأمور الحيوية بين مختلف أطراف النظام الدولي الهرمي يجعل من الصعب تماماً على أي طرف إقليمي أن ينسحب منه، وحتى إذا تهيأت الظروف التي تساعد على الانسحاب، فإن الخسارة المترتبة على تنفيذ هذا الإجراء ستكون فادحة للغاية، وهذا ما يجعل أي طرف يتردد كثيراً قبل أن يقدم على عملية خاسرة كهذه.

ومن ثَمَّ فإن هذا المنهج (تحليل النظام الدولي)، يكون ملائماً لتحليل السلوك الخارجي للدول المتصارعة أو المتفاعلة بصفة عامة، وفي نطاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي بصفة خاصة. فالسلوك الخارجي للدول عادة ما يتغير في حالة حدوث تغيرات في المدخلات أو البيئة الواقعية لإحداث التوازن بين السياسة المتخذة والبيئة المحيطة. وهنا فإن منهج تحليل النظام الدولي يصبح مفيداً، لأنه يساعد في تحليل المعطيات الأخرى وبخاصة الدولية التي يمكن أن تؤدي دوراً معيناً في دفع أطراف صراع إقليمي له أبعاد دولية مباشرة في التعامل مع الآليات المطروحة للحل من دون تجاهل معطيات موازين القوى السائدة، والتي يتم معرفتها من خلال المنهج الآخر وهو منهج قياس قوة الدولة. فهذا المنهج يساعد على تحليل حالة التوازن السائدة في لحظة معينة من خلال موازين القوة الشاملة بين أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهو الموضوع محل الدراسة.

٢ ـ منهج قياس قوة الدولة

تلتزم الدراسة هذا المنهج وهو قياس قوة الدولة، باعتباره المنهج الملائم لفهم وتحليل قدرات الدول العربية - محل الدراسة من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى. وقد سبق للباحث الإسهام في تطوير هذا المنهج في أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها لجامعة القاهرة عام ١٩٨٨ لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية[٧].

ثم تلا ذلك مجموعة من الدراسات والإسهامات العلمية التي كان من شأنها

(٧) جمال علي زهران: «مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، و**توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، تقديم علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩).

إدخال بعض التعديلات على هذا التطوير الأولي، آخرها ورقة علمية بعنوان:

«منهج قياس قوة الدولة في إطار نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية» عرضت في المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥).

ويمكن أن نستعرض بشكل موجز الخطوط العامة لجهدنا العلمي في تطوير منهج قياس قوة الدولة قبل البدء في هذه الدراسة. حيث يتميز هذا المنهج في صورته المعدلة التي تجاوزت المحاولات الأولية له، بأن جمع بين قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية في إطار العلاقة بين أطراف متعددة لقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة.

وتشمل العوامل المادية أربعة عناصر رئيسة:

- القدرة الاقتصادية.
- القدرة الحيوية (الأرض والإقليم).
- القدرة العسكرية.
- القدرة السياسية.

كما تشمل العوامل المعنوية ثلاثة عناصر رئيسة:

- الإرادة القومية.
- الأهداف الاستراتيجية.
- القدرة الدبلوماسية.

ويتضمن كل عنصر من هذه العناصر السبعة على الجانبين (المادي والمعنوي)، عدداً من العناصر والمؤشرات الفرعية الدالة عليه، بلغت ٧٧ عنصراً ومؤشراً[٨].

وتأتي حصيلة القياس من ناتج جمع العناصر الرئيسة في كل العوامل المادية الأربعة، ثم العوامل المعنوية، كل على حِدى. ثم يلي ذلك خطوة أخرى وهي ضرب مجموع العوامل المادية معاً × مجموع العوامل المعنوية معاً.

وهذه المحاولة المنهجية تتسم بأنها تجاوزت المحاولات السابقة، وأخطاءها

---

(٨) لمعرفة هذه العناصر والمؤشرات تفصيلاً، انظر: زهران، **توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧-١٩٧٣**، ص ٧٥ ـ ١٠٤.

الشائعة حيث كانت هذه المحاولات تركز على الجوانب الكمية فقط، وبعضها كان يركز على عامل واحد أو رئيس في تحديد قوة الدولة. كما كانت هذه المحاولات تعتبر القوة ذات طبيعة مطلقة، ودائمة، فضلاً عن تجاهل القوة الكامنة (غير المنظورة)، وكذا عدم التمييز بين امتلاك مصادر القوة، والقدرة على توظيفها. علاوة على ذلك فقد كانت لدى هذه المحاولات مشاكل كبيرة في تحديد مفهوم القوة، وفي التعامل الحسابي مع عناصر قوة الدولة، وكذلك في المقارنة بين دولة وأخرى. فالقضية لم تعد محصورة في تحديد العناصر التي تحدد الدول القوية من الدول الضعيفة، بل أصبحت القضية في كيفية إيجاد العلاقة بين هذه العناصر وإمكانية إخضاعها للقياس الكمي. وفي هذا السياق، فإن قياسات القوة تبين الأوجه المختلفة للقوة من خلال المؤشرات الدالة على ذلك، وكلما ازدادت دقة القياس، كلما تم التعبير بصورة أقرب إلى الحقيقة، عن القوة الفعلية للدول. ومع ذلك يبقى أن نشير إلى عدد من الضوابط المنهجية من الواجب أخذها في الاعتبار عند قياس قوة الدولة، وهي:

- إن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة.

- إن قوة الدولة ذات طبيعة موقتة وغير دائمة.

- إن قوة الدولة هي ظاهرة علائقية.

- إن قياس القوة يختلف من وقت إلى آخر، ومن موقف إلى آخر، أو من حالة إلى أخرى.

- إن القياس يستخدم لتفسير الماضي والحاضر، وفي الوقت نفسه يساعد على التنبؤ بالمستقبل المنظور.

وقد ثبتت من خلال التطبيق العملي صلاحية منهج قياس قوة الدولة لتحليل صراعات مسلحة وقعت في الماضي عند التطبيق على حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، كما إنه صالح لتفسير الحاضر، ويمكن أن يساعد على استشراف المستقبل المنظور في ضوء قياس «فجوة القوة».

واستناداً إلى أن عناصر قوة الدولة هي محل خلاف في أهميتها، ووزنها، وذلك، عند إجراء أية محاولة لقياس القوة، وتجنباً لأي انحيازات أو تحكمات من جانب الباحث، سواء في إعداد ترتيب معين للعناصر، أو إعداد أوزان معينة قد لا تعكس الحقيقة من ناحية أخرى، لذلك فقد اعتمدت محاولتنا المنهجية في قياس قوة الدولة على أسلوب دلفي (Delphi Technique)، القائم على فكرة التحكيم. حيث تم استخلاص ترتيب أهمية العناصر الرئيسة، وتحديد أوزان نسبية لها، من خلال تحكيم

عدد من المتخصصين والمهتمين في هذا المجال وفي مجالات أكاديمية سياسية واقتصادية وعسكرية وجيوبليتيكية، وفي مجالات فكرية عامة، ووصل عدد هؤلاء إلى (٣٥) خبيراً محكماً، وقد تم إعداد استمارة القياس وحصل عليها كل عنصر، وترتيب هذه العناصر الرئيسة والفرعية، وفقاً للأوزان التي حصل عليها كل عنصر.

ومن خلال الاستعراض السابق فإن حصيلة الخطوات المنهجية ما يلي:

ـ يتم احتساب عدد من العناصر بأرقامها المطلقة ثم ضبطها بعناصر أخرى كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه. مثل ذلك: حجم السكان، أو حجم الإنفاق العسكري، ثم نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي، ثم نصيب الفرد منه.

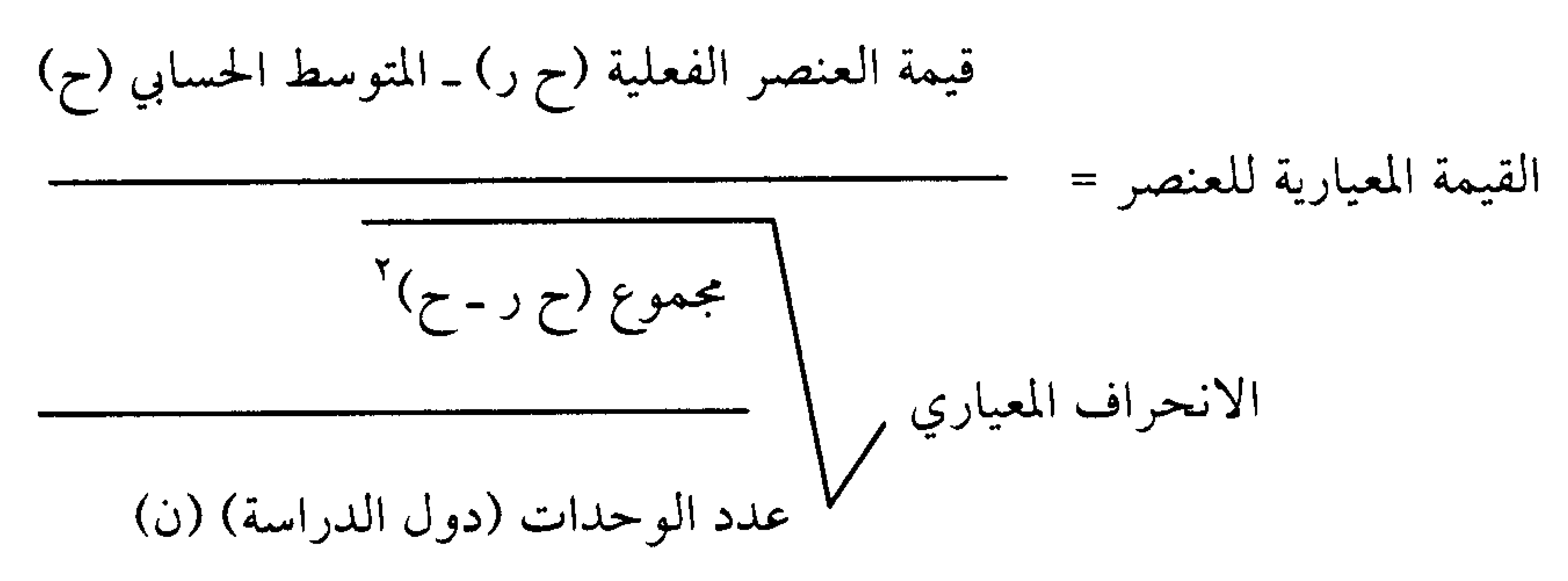
ـ المؤشرات التي ليست لها تعبيرات رقمية، وبخاصة الجانب المعنوي، يمكن أن تعطي أرقاماً للتدليل عليها بالمقارنة بين وحدات الدراسة محصورة بين صفر، ونصف درجة، أو واحد صحيح أو رقم (٢)، وذلك حتى لا تؤثر في الوزن الكلي العام، ولتقليل نسبة التضليل أو الخطأ.

ـ يطبق القياس في ضوء عدة خطوات:

● مرحلة تصنيف المعلومات.

● تجميع المؤشرات الفرعية.

● استخلاص القيمة المعيارية لكل عنصر، وذلك، بإعطاء قيمة لكل عنصر مقارنةً بالدول الأخرى محل الدراسة، لإمكانية ترتيبها، وهذا من خلال معادلة «القيمة المعيارية والانحرافات المعيارية التالية»:



وتسمح هذه الطريقة بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة، برقم قابل للجمع والضرب، بعد ذلك، طبقاً للمعادلة التي سيتم الأخذ بها.

● يتم إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر بما يتفق وطريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء، حيث إن الترتيب يصبح تنازلياً، أي أن الأكبر هو الأقوى.

● يتم ضرب القيمة المعيارية لكل عنصر عند إعادة ترتيبه × الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من آراء الخبراء.

● يتم تجميع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي على حِدى، سواء من جانب العوامل المادية أو العوامل المعنوية. وليصبح أمام الباحث مجموعات من الأوزان لكل عنصر رئيس على حِدى ولكل دولة على حِدى.

● تصبح المعادلة المطروحة بعد الخطوات السابقة، هي:

(مجموع أوزان العوامل المادية × مجموع أوزان العوامل المعنوية).

أي أن القوة الظاهرة للدولة هي محصلة = [(وزن القدرة الاقتصادية + وزن القدرة الحيوية + وزن القدرة العسكرية) + وزن القدرة السياسية) × (وزن الإرادة القومية + وزن الأهداف الاستراتيجية + وزن القدرة الدبلوماسية)].

● يتم حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لكل دولة على حِدى من دول الدراسة وذلك طبقاً للجدول التالي:

م	الدولة	العوامل المادية				×	العوامل المعنوية			=	الإجمالي العام للوزن
		و.ق	و.ك	و.ع	و.س	المجموع	و.أ	و.هـ	و.د	المجموع	
١											
٢											

ويصبح الناتج من هذا القياس يمثل الوزن النسبي للقوة الظاهرة للدولة، ثم يتم ترتيب الدول ـ محل القياس، تنازلياً، أي الدول التي تحصل على وزن أكبر هي الدولة الأقوى.

***

وفي إطار التطورات التي شهدها النظام الدولي وانعكاساته على تطور العلاقات الدولية بين وحداته المختلفة، وظهور مؤشرات جديدة في تقييم الدول وتحديد مكانتها، يلاحظ ظهور مفاهيم جديدة كالشفافية ومواجهة الفساد والمجتمع المدني والتطور الديمقراطي، ومسألة التبعية والاستقلال والعولمة والعالمية والحكم الجيد، وغير ذلك، فضلاً عن ظهور مؤسسات دولية تصدر تقارير علمية رصينة حول وضع الدول في العالم ومكانتها في ظل المؤشرات الجديدة التي جاءت تجسيداً للتطورات الحادثة في النظام الدولي.

وتماشياً مع ذلك، كان من المتعين علينا إعادة النظر في ما سبق أن طرحناه بهدف تحديثه وتطويره، بحيث يأتي قياس قوة الدولة متماشياً مع التطورات الجديدة، وبخاصة أننا نرى أهمية هذا المنهج في تحليل وتفسير سلوك الدولة المتصارعة أو المتفاعلة في ظل موازين القوى القائمة التي يتم رصدها بقياس قوة الدول الأطراف في لحظة زمنية معينة، بدقة وموضوعية.

ولذلك فقد قمنا بما يلي:

- مراجعة الأدبيات الجديدة في مجال قياس قوة الدولة، والعناصر المختلفة التي يمكن إدخالها في تطوير هذا المنهج، بما في ذلك عقد جلسة مع عدد من الخبراء المهتمين بهذا المجال، كان لها أثر إيجابي في الوقوف على سلامة هذا المنهج والعناصر الجديدة الواجب اتباعها.

- إعداد استمارة أولية تضمنت التعديلات الجديدة وإرسالها إلى عدد من الخبراء في مختلف أفرع العلم المتعلقة بهذا المنهج. وقد تم إجراء تحكيم جديد.

- إعداد الاستمارة في شكلها النهائي بعد إنجاز التحكيم والبدء في تطبيقها على دول الدراسة من خلال ما تضمنته من عوامل وعناصر ومؤشرات مختلفة.

وأستطيع القول إن منهج قياس قوة الدولة في صورته الجديدة الذي أخذت به هذه الدراسة، شهد تطوراً كبيراً واختلف بشكل كبير عما تم إنجازه في الفترة من (١٩٨٤ - ١٩٨٨) في أطروحة الدكتوراه. حيث تم تعديل عوامل القياس وتحريك عناصر كانت ضمن العوامل المادية إلى العوامل المعنوية، وإدخال عناصر جديدة ضمن العوامل المادية لم يسبق الأخذ بها، فضلاً عن قياس عناصر ومؤشرات جديدة غير مسبوقة، تماشياً مع آراء الزملاء المشاركين في الندوة التمهيدية السابق الإشارة إليها، وفي ضوء مراجعة الأدبيات الجديدة في هذا السياق، وفي ظل متابعات الباحث لما استجد من تطورات تستحق القياس. ومن ثَمَّ فنحن أمام اجتهاد يتسم بالجدة عما سبق أن قدمه الآخرون، بل عما سبق أن قدمه الباحث نفسه، منذ أكثر من ١٨ عاماً.

لا شك في أن هذا يمثل أهمية كبيرة في فهم وتحليل توازنات القوى السائدة، حيث إنه يترتب على القياس وجود تباينات في الوزن النسبي لقوى الدول المختلفة سواء في النواحي المادية أو المعنوية. وهذا التباين يؤدي إلى محاولة فهم شبكة العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من خلال نظريات توازن القوى باعتبارها نظاماً أساسياً يحكم هذه العلاقات. ويقودنا هذا بالتالي إلى فهم وتحليل التصرفات والسلوك السياسيين في المجالين الدولي والإقليمي من جانب الدولة. فالتوازن يقوم على أساس

وجود عدد من الدول لا تستطيع إحداها أن تحصل على القوة التي تتمكن معها من إحداث اختلال في أوضاع التوازن الموجودة، وحتى يستمر هذا التوازن من دون اختلال، أو يتغير بشكل أو بآخر، فإنه من الضروري معرفة القوة النسبية لكل دولة، وكل تحالف، ومقارنتها بمثيلاتها من الدول الأخرى المتفاعلة معها في شبكة الصراعات أو التعاون، وذلك بطريقة تضمن الوصول إلى وضع التعادل الذي يفرضه هذا النظام. وتتأكد بالتالي طبيعة العلاقة الارتباطية بين توازن القوى وقياس قوة الدولة من جانب، وبين طبيعة العلاقات الصراعية أو التعاونية للدول المتفاعلة معاً. فقياس قوة الدولة، بطبيعة الحال، يكشف عما استطاعته أي دولة لزيادة قوتها بهدف تحقيق أهدافها الحاضرة أو المستقبلية الواضحة أو الكامنة.

كما إن منهج قياس قوة الدولة أسهم في فهم أعمق لنظرية توازن القوى التي كانت ترتكن إلى مقارنات للعوامل العسكرية أكثر من ارتكانها إلى عوامل أخرى، فضلاً عن عدم القدرة على تقديم وصف شامل لقوة دولة ما مقارنة بدول أخرى. ولذلك فإن توازن القوى تعمق وتطور بحكم الإضافة الجديدة لقياس شامل للقوة لا يعتمد على قياس عنصر واحد قد يخفي عناصر ضعف أخرى، وهو الأمر الذي حدث في الواقع العملي في تجربة الاتحاد السوفياتي الذي تفكك على الرغم من أنه كان قطباً منافساً للولايات المتحدة على سبيل المثال. وبالتالي فإن قياس قوة الدولة يعد تطويراً فعلياً لنظرية توازن القوى، وتأكيداً لاستمراريتها وصلاحيتها كإطار تحليل للعلاقات الدولية، والنظام الدولي. هذا فضلاً عن أن القياس الشامل لقوة الدولة يسهم في تدقيق موازين القوى، ومن هنا تكمن أهمية هذا المنهج في التحليل السياسي.

* * *

وباتباع منهجي قياس قوة الدولة، وتحليل النظام الدولي، يمكن تحليل العلاقة بين موازين القوى واحتمالات الصراع والتعاون في نطاق تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

خامساً: مجال الدراسة

يمكن تحديد المجال الموضوعي لهذه الدراسة في نطاق ما يحيط بالمنطقة العربية من صراعات عديدة. فهناك صراع مركزي محوره (العرب وإسرائيل)، وهناك صراعات جوار: على الجانب الشرقي للوطن العربي حيث توجد إيران، وفي الشمال حيث تركيا، وفي الجنوب توجد أثيوبيا وإرتيريا، وذلك في مواجهة الأطراف العربية. ولا يستطيع الباحث تجاهل أن هناك علاقة ارتباطية بين الصراع المركزي وهو

الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وصراعات الجوار على كل الجبهات. وأن فهم التحالفات التي تتم في المنطقة يأتي في سياق ذلك الترابط. كما إنه ليس بالضرورة أن تكون صراعات الجوار كلها ضد الطرف العربي، فقد يكون الجانب الإيراني إضافة إلى العرب في حالة إدراك متبادل من الطرفين. كذلك، معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة تفترض توافر إرادة لدى كل من الطرفين (العربي والإسرائيلي) لتعبئة الأطراف المجاورة لصالحها.

وتأكيداً لهذا التصور، فإن مواجهة العراق لإيران، نتج عنها تحييد قدرات الطرف العراقي من معادلة التوازن مع إسرائيل، وأن مواجهة اليمن لإريتريا (بعد استقلالها وهو ما حدث في شأن النزاع حول جزر حنيش) قد رتب عدم الاستفادة من قدرات اليمن ذات الموقع الاستراتيجي على البحر الأحمر ومضيق باب المندب. كما إن إثارة المشاكل من إثيوبيا فيما يتعلق بمنابع النيل قد تسهم في أحداث مواجهات مع السودان ومصر، وهو ما له تأثير سلبي في المواجهة مع إسرائيل. وكذلك تحركات تركيا لجر العرب في الشمال إلى مشاكل حدودية وإثارة قضية الأكراد، ومشكلة مياه دجلة والفرات، وهو ما ظهر في تحالفها مع إسرائيل، قد يقود إلى دفع سوريا لمعركة جديدة، قد تشغلها عن المواجهة الأساسية مع إسرائيل. ويتطرق مجال الدراسة إذاً إلى ضرورة قياس قوة الأطراف المتصارعة والمؤثرة في تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لمعرفة درجة ميزان القوى السائد، ومحاولة استشراف مستقبل هذا الصراع، إما باستمراره على الدرجة نفسها، أو بالاتجاه نحو درجة من درجات التعاون. وقد تم التوصل خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة إلى أشكال عديدة من الاتفاقيات التعاونية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من أهمها: معاهدات السلام مع مصر (١٩٧٩)، ومع الفلسطينيين، اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وأوسلو ٢ عام ١٩٩٤، ومعاهدات السلام مع الأردن، فضلاً عن محاولات إدماج المنطقة في تعاون اقتصادي شامل، كما ترجم ذلك في المؤتمرات الاقتصادية التي توقفت نتيجة توقف عملية السلام في عهد «نتنياهو» (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق)، وهناك محاولات لتحريك هذه المؤتمرات مرة أخرى في ظل حكومة شارون.

وفي هذا السياق، فإنه على الجانب العربي يمكن قياس قوة الأطراف المتجابهة مباشرة مع إسرائيل، وهي: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، إضافة إلى العربية السعودية باعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة في إدارة هذا الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن ثَمَّ فإن معيار اختيار الدول العربية هو أن تكون هذه الدول مسرحاً لعمليات مباشرة مع إسرائيل، أو باعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة بشكل مباشر في هذا الصراع (محل الدراسة).

الأطراف العربية الرئيسة هي ست دول: (مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، والسعودية)، ولكن لعدم اكتمال الدولة الفلسطينية، فإنه سيتم استبعادها حالياً.

أما الطرف الآخر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فهو إسرائيل. إلا أن دول الجوار العربي، وإن كان تحليلها يقع خارج نطاق حدود الدراسة، ستؤخذ في الاعتبار عند تحليل آفاق التحالفات المحتملة وانعكاساتها على تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويعني هذا أنه سيتم قياس قوة الدول المتفاعلة في نطاق الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتطوراته، وتبلغ ٦ دول، [٥ دول عربية، ودولة إسرائيل]، واستلزم هذا مجهوداً علمياً يتفق وأهداف الدراسة للتعرف على درجة توازن القوى الإقليمي السائد.

سادساً: أقسام الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة ومنهجها العلمي يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

حيث يتناول الفصل **الأول**: صياغة جديدة لمنهج قياس قوة الدولة وذلك، في ثلاثة مباحث، **الأول** يتضمن تطور نظرية توازن القوى إلى قياس قوة الدولة، **والثاني** يتضمن الخطوات الإجرائية في صياغة منهج لقياس قوة الدولة، **والثالث** يحوي الإطار الفلسفي لمنهج قياس قوة الدولة وأسلوب التطبيق الفعلي.

ويتناول الفصل **الثاني**: قياس قوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ٢٠٠٥، من خلال ثلاثة مباحث: **الأول** يتضمن قياس العوامل المادية، **والثاني** يتضمن قياس العوامل المعنوية، **والثالث** يحوي على الناتج النهائي لقياس وترتيب قوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويتناول الفصل **الثالث**: توازن القوى الدولي والإقليمي وسيناريوهات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من خلال ثلاثة مباحث هي: **الأول** يتضمن تطورات البيئة الدولية والإقليمية، **والثاني** يتضمن طبيعة توازنات القوى الإقليمية، **والثالث** يحوي سيناريوهات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

* * *

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة تتركز في أن اختلال موازين القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، وهو الحادث الآن، يقود إلى احتمالات عديدة، بل إن كل هذه الاحتمالات قائمة وبدرجات متفاوتة. وتكشف صفحات الدراسة كلها عن مكامن الضعف والقوة التي لو تمت معالجتها أو توظيفها توظيفاً سليماً، لأمكن خلق حالة تقارب أولية في موازين القوى، ثم الانتقال إلى خلق حالة التفوق العربي على إسرائيل تمهيداً لإزالة هذا الكيان العنصري أو تذويبه ودمجه في إطار دولة عربية فلسطينية تضم الأديان الثلاثة.

وعلى أية حال فإنني قد بذلت جهداً أرجو أن يكون بمثابة إضافة للمكتبة الأكاديمية بعامة والمكتبة الوطنية القومية بخاصة. وانتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر إلى مركز دراسات الوحدة العربية على تبني هذه الدراسة كعادته، وأخص الدكتور خير الدين حسيب الذي شجعني كثيراً على إنهائها وتذليل كل العقبات وصبره حتى الانتهاء منها. وأشكر قسم الدراسات في المركز لجهد الزملاء بالمتابعة والتشجيع وتحمل أسباب التأخر الذي لم أتعود عليه أبداً ولكنه كان خارج إرادتي. وأشكر الزميلين الباحثين الأستاذ محمد العدوي الذي حصل على الدكتوراه مع نهاية الدراسة، والأستاذ نبيل الشال، اللذين بذلا جهداً في إجراء التحكيم، وجمع المعلومات وفي التحليل الإحصائي، ولهما كل الشكر والتقدير. كما أشكر الزملاء من الأساتذة الذين تعاونوا معي في التحكيم وخصصوا وقتاً ثميناً وجهداً كبيراً حتى جاء تحكيمهم إضافة رصينة للدراسة، والذي لولاه ما كانت هذه الدراسة لتخرج على هذا النحو.

والشكر الأخير والكبير لأسرتي الصغيرة (الزوجة والأولاد) الذين يتحملون دائماً ثمن الانشغال العلمي، ولهم الجزاء الطيب من الله سبحانه وتعالى.

وأدعو الله أن تحظى هذه الدراسة بالمكانة اللائقة التي تتفق مع الجهد الضخم الذي بذلته فيها. .

والله الموفق. .

د. جمال زهران

القاهرة، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٥

الفصل الأول

صياغة جديدة لمنهج قياس قوة الدول

تعتبر نظرية توازن القوى (Balance of Power Theory)، من أهم النظريات في العلاقات الدولية، والتي ما زال لها الأثر الكبير في الإسهامات المتجددة في هذا المجال، لدرجة أنها تعد المرجع الرئيس لأي أدبيات جديدة.

ولذلك، فالأفكار الجديدة والإسهامات الجادة التي تظهر بين حين وآخر في ظل التطورات التي يشهدها النظام الدولي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي (العشرين)، ما زالت تتحرك في فلك نظرية توازن القوى، وهو أمر ليس غريباً على دارسي العلاقات الدولية ونظرياتها الرئيسة، فالواقعية الجديدة ما زالت تعترف بأهمية القوة في إدارة العلاقات الدولية وهي جوهر نظرية توازن القوى. إذ إن التراجع عن اكتساب المزيد من القوة باستمرار، قد يخرج الدولة من التنافس الدولي ويعود بها إلى مكانة أقل، ومن ثم ينخفض موقعها وفقاً لدرجة انخفاض القوة وتراجع حجمها.

كما يعتبر منهج قياس قوة الدولة آلية تستهدف احتساب درجة ميزان القوى بدقة تظهر في الحساب الكمي. وكلما اتسم هذا المنهج ومكونات القياس بالدقة، كلما كانت معرفة درجة توازن القوى السائدة على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أقرب إلى الواقع بشكل كبير.

وفي هذا السياق يمكن طرح صياغة جديدة لمنهج قياس قوة الدولة في إطار التراكم العلمي له، استناداً إلى اسهامنا المتواضع في أطروحة الدكتوراه عام ١٩٨٨، والدراسات المتتالية لنا في هذا المجال، وفي ظل تطور الأوضاع دولياً وإقليمياً.

ويمكن تناول هذا الفصل وفقاً لما يأتي:

أولاً: تطور نظرية توازن القوى إلى قياس قوة الدولة.

ثانياً: الخطوات الإجرائية في صياغة الرؤية الجديدة في منهج لقياس قوة الدولة.

ثالثاً: الإطار الفلسفي لمنهج قياس قوة الدولة وأسلوب التطبيق الفعلي.

وهذا ما سنتناوله في الصفحات المقبلة.

أولاً: تطور نظرية توازن القوى إلى قياس قوة الدولة

يمر النظام الدولي بمجموعة من التحولات في الواقع العملي، تؤثر بلا شك في شبكة العلاقات الدولية وأنماط التحالفات، ومن ثَمَّ في هيكل القوى السائدة في العالم، وهو الأمر الذي يجعل الباحث يقف عند أهمية النظر إلى رصد وتحليل تطور نظرية توازن القوى، وإذا ما كان لها أن تسهم من خلال افتراضاتها النظرية وما طرأ عليها من تطورات منهجية، في فهم وتحليل ما يجري في النظام الدولي وأنماط تفاعلاته وتحالفاته، أم لا؟

وفي هذا المبحث يمكن تناول التطور المنهجي لنظرية توازن القوى، إلى منهج قياس قوة الدولة، وذلك في النقاط التالية:

١ ـ نظرية توازن القوى: الافتراضات والانتقادات الرئيسية

لا تعتبر فكرة توازن القوى فكرة واحدة. وليس هناك اتفاق مستقر على اعتبارها ذات معنى واحد، بل توجد معانٍ عديدة لها. ومن هذه المعاني: أن توازن القوى يعني توزيعاً متساوياً للقوى بين أعضاء المجتمع الدولي، أو توزيعاً قوياً متساوياً بين مجموعة معينة محددة من الدول، أو توزيعاً متساوياً بين تحالفات أو ائتلافات دولية، أو توزيعاً غير متساوٍ لصالح دولة معينة. ومن جانب آخر فإن ميزان القوى، أحياناً، ينظر إليه على أنه هدف يتم السعي إلى تحقيقه، أو على أنه أمل ليس من السهل الوصول إليه، ولكن عند الوصول إليه لا تدري الأطراف أنها وصلت إلى التوازن المطلوب، وبسرعة فائقة يتغير التوازن، وذلك، لعدم توافر القدرة على معرفة أو إدراك حقيقة قوة الأطراف المتنافسة.

وقد ناقش بعض أساتذة العلاقات الدولية مثل: إيرنست هاس[١]، وكلود[٢]، وزاينس[٣]، وغيرهم، توازن القوى، ووجدوا أنه يستخدم في أغراض عدة منها[٤]: «وصف النسق أو النظام الدولي، أو وصف سياسة معينة، كما قد يستخدم لوصف موقف من المواقف».

---

(١) Ernst B. Haas, «The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda,» *World Politics*, vol. 5, no. 4 (1953), pp. 442-477.

(٢) Inis L. Claude, *Power and International Relations* (New York: Random House, 1962).

(٣) Dina A. Zinnes, «An Analytical Study of the Balance of Power Theories,» *Journal of Peace Research*, vol. 4, no. 3 (1967), pp. 270-288.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمود إسماعيل محمد، «نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى،» **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة)، الأعداد ١ ـ ٣ (كانون الثاني/ يناير ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢)، ص ٧٧-٩٧.

ومن خلال الدراسات العديدة عن نظريات توازن القوى، خلصت إلى أن أهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظريات هي:

ـ إن الدول والوحدات الدولية عادة تفضل أن تزيد قوتها على أن تقتصر على مجرد ما لديها من سلطان وقوة، كما إن الدول تفضل التمسك بما لديها من قوة وسلطان والمحافظة عليها على أن تفقدها وتضيعها، أي أن هذه الدول تتصرف إزاء هدف واحد.

ـ إن الدول تتصرف لمنع دول أخرى من زيادة قوتها والتوسع فيها على حساب خصومها، بمعنى آخر إنها تمنع الدول الأخرى من زيادة قوتها على حسابها. بمعنى أنه في أي موقف دولي، يتحقق التوازن عن طريق قدرة هذا النظام على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات القوى السائدة أو المحتملة.

ـ إن الحرب والأحلاف والدبلوماسية هي الوسائل الرئيسة التي يتم عن طريقها تغيير توازن القوى بين الدول.

وهذه الافتراضات السابقة هي افتراضات أساسية جوهرية، ويتفرع منها عدد من الافتراضات الفرعية، هي:

ـ إن الأحلاف والائتلافات تكون ذات طبيعة موقتة.

ـ إن الأحلاف تكون ذات طبيعة غير أيديولوجية.

ـ إن سيادة الدول الصغيرة (التي لها أهمية)، يضمنها سعي كل دولة في الأنساق لتحقيق المزيد من القوة.

ـ إن الأنساق الدولية التي تكون القوة فيها موزعة بالتساوي إلى حد ما سواء بين دول أو أحلاف تميل إلى أن تتعرض للحروب بدرجة أقل من الأنساق التي يكون فيها توزيع القوى غير متساوية، والتي يمكن الإشارة إليها «بفجوة القوة»، وهو ما سنشير إليه في ما بعد.

أما بالنسبة لتقييم هذه النظريات المتعلقة بتوازن القوى، فإنه يتمحور حول نقطتين أساسيتين هما:

الأولى: وهي تمثل الجانب الإيجابي وتتمثل في أن تطبيق توازن القوى أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي من دون انفراد دولة بالسيطرة العالمية لفترات طويلة، وهذا ما يفسر سبب الحروب المستمرة التي وقعت في المجتمع الدولي في الفترة منذ

ظهور الدولة القومية عام ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ثم الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. فضلاً عن اعتبار هذه السياسة (توازن القوى) أداة لضمان السلام وتحقيقه بين الدول في ضوء التوزيع المتكافئ للقوة التي لولاه لكانت الحروب المحتمل وقوعها أضعاف ما وقع منها فعلاً في ضوء فجوة القوة المحتملة بين وحدات النظام الدولي[٥].

والنقطة **الثانية**: تتركز في عدم التأكد من إدراك القوة والتوازن القوي بين الأطراف المختلفة، حيث إن حسابات الدول وردود أفعالها إزاء تصرفات بعضها البعض قد تبدو وكأنها تتم بطريقة آلية دقيقة، وعلى نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة، يستمر معها التوازن بشكل أو بآخر. وبافتراض أن هذا يتم، فإن هذه الآلية في ردود الفعل وسياسات القوى تتطلب توافر مقاييس للحساب الكمي، محل توافق من الدول، يمكن بواسطتها تقييم القوة النسبية لكل دول وكل تحالف، ومقارنتها بطريقة تؤكد الوصول إلى وضع التعادل الذي يفترضه هذا النظام. وقد حاولت بعض الدول في هذا الخصوص اعتماد بعض المؤشرات كالنواحي السكانية، والتسلح، ولكن القوة القومية لها اعتبارات تتجاوز النواحي الكمية، إلى ما هو غير كمي، باعتبارها مزيجاً من العوامل الكمية والكيفية معاً.

وهذه هي المعضلة الكبرى في مسألة ميزان القوى ونظريات التوازن التي تأسست منذ عهد قريب على عدم التيقن والتخمين أكثر من ارتباطها على الحقيقة والواقع، ولهذا مخاطره وأضراره. ولذلك فالتكافؤ والتقارب والتساوي، والتوازن في القوى هو توازن وهمي أكثر مما هو حقيقي[٦].

وقد فرض هذا الوضع، على الباحثين تحدياً في مواجهة مسألة عدم اليقين في معرفة قوة كل دولة في مواجهة الدول الأخرى. وأصبح لزاماً على المهتمين في مجال العلاقات الدولية عموماً ونظرية توازن القوى خصوصاً أن يتفقوا على بعض أوجه النقض فيها وأوجه النقد الموجهة إليها لمحاولة معالجتها، ومن هنا جاء منهج قياس قوة الدولة كمرحلة تطورية في سياق نظرية توازن القوى، التي هي الأساس أصلاً لتوازن المصالح وهو المفهوم الذي يسود في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة.

---

(٥) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١)، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

٢ ـ المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة

بصفة عامة، إن إسهامات المدرسة العربية في مجال قياس قوة الدولة قليلة للغاية. ومن أبرزها محاولة محمد السيد سليم كما سيرد في ما بعد، إضافة إلى جهود بعض أساتذة الاقتصاد، وفي مقدمهم علي نصار، وإبراهيم العيسوي، وفي علم الإدارة مدحت حسنين[٧]. إضافة إلى جهود عدد من العسكريين أمثال: اللواء أحمد فخر، وأكرم ديري، والهيثم الأيوبي، ومحمود عزمي[٨]. كذلك، هناك محاولات لتصنيف مناهج قياس قوة الدولة، ومن أهمها ثلاث محاولات: **الأولى** هي التي وردت في **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية**[٩]؛ **الثانية** جيفري هارت[١٠]، **والثالثة** لأشيلي تيليس[١١]. وفي ضوء هذين التصنيفين، ودراسة المحاولات النظرية المتعددة لقياس قوة الدولة يمكن تحديد إسهامات قياس القوة من ثلاثة اتجاهات، هي:

أ ـ الاتجاه الأول، منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية:

ويركز هذا المنهج على العوامل التي يمكن قياسها مباشرة، ويعتمد في هذا

---

(٧) انظر: علي نصار: «حول مؤشرات قوة الدولة،» (ورقة غير منشورة، ١٩٨٤)، **والتنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧)؛ إبراهيم العيسوي، «نحو مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط للتنمية في أفريقيا،» ورقة قدمت إلى: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي: مؤتمر الخبراء في أديس أبابا، أثيوبيا، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ (بالإنكليزية)؛ مدحت حسنين، «إطار حول مقاييس القوة الاقتصادية للأقطار العربية لمجموعات قطرية،» (ورقة غير منشورة، ١٩٨٤)، وعبد المجيد فراج، «القوة الشاملة للدولة: مؤشرات وقياسات،» **الأهرام**، ١٩٩٧.

(٨) انظر: أحمد فخر، «حسابات القوة الشاملة في إطار مفهوم الأمن القومي،» (محاضرة غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، الدورة التاسعة، [د.ت.])؛ أكرم ديري والهيثم الأيوبي، **نحو استراتيجية عربية جديدة** (بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٩)؛ محمود عزمي، «ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٧ - ٤٣؛ أكاديمية ناصر العسكرية، **حسابات القوة الشاملة عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١**، ونبيل فؤاد، «القوى الشاملة للدولة وأسلوب حسابها: دراسة نظرية،» (١٩٩٥).

(٩) David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences* ([New York]: Macmillan, [1968]- 1991), pp. 413 - 414.

(١٠) Jefferey Hart, «Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations,» *International Organization*, vol. 30, no. 2 (Spring 1976), pp. 289-305.

(١١) Ashley J. Tellis [et al.], *Measuring National Power in the Postindustrial Age*, 2 vols. (Santa Monica, CA: RAND, 2000), pp. 25-33.

حيث استند في تصنيفه إلى حجم عوامل القياس، وبالتالي صنف المحاولات إلى نوعين هما: أ ـ مناهج المتغير الواحد في قياس القوة القومية؛ ب ـ مناهج تعدد المتغيرات أو العوامل في القياس.

قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة، ومن رواد هذا المنهج جورج مودلسكي (George Modelski) حيث حدد عدداً من المؤشرات هي: النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة، والدخل القومي، والسكان. ويفترض أن الدول لديها القدرة والسيطرة على ثرواتها[١٢]. كما توجد محاولة لكل من نورمان الكوك (Norman Alcock)، وألان نيوكمب (Alan G. Newcombe)، حيث حددا فيها عنصرين هما: إجمالي الدخل القومي، والنفقات العسكرية، كمؤشرين لقياس قوة الدولة، وقاما بتطبيق هذه المحاولة في دراسة ميدانية[١٣].

كذلك يحدد غونار سجوستدت (Gunnar Sjöstedt)، عنصرين فقط هما: إجمالي الإنتاج المحلي، واستهلاك الطاقة، كمؤشرين للدلالة على قوة الدولة[١٤]. كما توجد محاولة «جرمان» لقياس قوة الدولة، وقد حدد عوامل رئيسة لها أثر بالغ في قوة الدولة، هي: الاقتصاد القومي، ويشمل: الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية، والأرض، والسكان والقوة العسكرية[١٥].

كما يندرج تحت هذا المنهج، إضافة محمد السيد سليم التي تتضمن قياس الجوانب الموضوعية لقوة الدولة من خلال ثلاثة أبعاد، هي: مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة على استعمال الموارد، ومؤشرات القدرة العسكرية، وأن هذا القياس يتم بالمقارنة بالدول التي تدخل مع الدولة الخاضعة للقياس، في تفاعل، وعن طريق تحديد الدول هذه، وبعد الحصول على البيانات الأساسية يتم احتساب متوسط قيمة المؤشر الواحد بقسمة مجموع القيم على عدد الدول، وتحدد أكبر قيمة للمؤشر وأقل قيمة له، ويتم احتساب المدى بين أكبر قيمة وأقل قيمة، وتطبق الصيغة التالية للحصول على قيمة المؤشر الواحد لكل دولة: (قيمة المؤشر بالنسبة للدولة - متوسط قيمة المؤشر) على (الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة). وبطبيعة الحال يمكن أيضاً تجميع كل مجموعة فرعية من المؤشرات على

---

(١٢) George Modelski, *World Power Concentrations: Typology, Data, Explanatory* (Morristown, NJ: General Learning Press, 1974).

(١٣) Norman Alcock and Alan G. Newcombe, «The Perception of National Power,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 335-344.

(١٤) Gunnar Sjöstedt, «Power Base: The Long Road from Definition to Measurement,» in: Kjell Goldmann and Gunnar Sjöstedt, eds., *Power, Capabilities, Interdependence: Problems in the Study of International Influence*, Sage Modern Politics Series; v. 3 (London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1979), pp. 37-62.

(١٥) ورد عرض لهذه المحاولة في: محمد الديب، **الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**، ط ٥ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص ٣١٧ ـ ٣٣٤.

حِدى، أي تجميع المؤشرات المتعلقة بالقوة العسكرية أو تلك المتعلقة بامتلاك الموارد، وهكذا[١٦]. ويمكن القول إن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج هي:

ـ إن الوحدات الدولية لا تمتلك دائماً القدرة على استخدام مواردها. فهناك فارق بين الملكية القانونية لمورد ما، والسيطرة الفعلية عليه.

ـ إن هذا المنهج لا يحدد ما هي أنواع الثروات التي يمكن تعميمها في مقياس عام للقوة، كما إن هناك بعض الموارد يصعب قياسها، حيث يمكن التمييز هنا بين القوة الراهنة استناداً إلى الموارد الظاهرة والقوة الكامنة التي لا يمكن التعرف عليها إلا في حالة استخدام القوة فعلياً.

ـ إن هذا المنهج يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعي في العلاقات الدولية والتحالفات بين الدول وقدرة الدولة على استثمار وتوظيف موارد حلفائها.

ب ـ الاتجاه الثاني، منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية:

يشير هذا المنهج إلى أن قوة الدولة نتاج لمجموعتين من العوامل المادية والمعنوية وفي إطار هذا المنهج يوجد اتجاهان:

الأول: يهتم بكيفية دمج العناصر المادية والمعنوية معاً في معادلة شاملة.

والثاني: يهتم بفصلهما، مشيراً إلى أهمية العناصر المعنوية إلى جانب المادية معاً، ويمكن الإشارة إلى عدد من المحاولات، كما يلي:

محاولة ويلكنسون (Wilkinson)[١٧] الذي حدد ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس قوة الدولة والتعرف عليها، وهي الأساس الجيوديمغرافي من حيث الموقع والسكان والموارد، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقدرة على العمل الجماعي اجتماعياً وأخلاقياً ومعنوياً وسياسياً. ومحاولة وندزل (Wendzel)[١٨]، الذي حدد ثمانية عناصر أساسية لقياس قوة الدولة، وهي: الجغرافيا، والسكان، والموارد الطبيعية، والقوى الاقتصادية، والقوة العسكرية، والوظائف الحكومية، وخصائص

---

(١٦) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٠٣ و٢٠٩.

(١٧) David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations; Framework and Methods*, Comparative Foreign Relations Series (Belmont, CA: Dickenson Pub. Co., [1969]).

(١٨) Robert L. Wendzel, *International Relations: A Policymaker Focus* (New York: John Willey, 1977).

المجتمع صانع القرار. ومحاولة «لغ وموريسون» أيضاً[19]، حيث حددا ستة عناصر أو عوامل، هي: المصادر البيئية، والمصادر السكانية، والقدرات الثقافية و(نظام القيم)، والقدرات الاقتصادية، والتنظيمية، والعسكرية. ويلاحظ أن هذه المحاولة أقرب إلى الاتجاه المادي، ولكن نظراً إلى إدخال عنصر القيم فقط، يمكن إدراجها ضمن هذا الاتجاه. أما أورغانسكي[20] فيحدد ستة عناصر أيضاً، هي: السكان، والتنمية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والأخلاق القومية، والمصادر أو الثروات، والجغرافيا، وأشار إلى أن هذه العناصر تترابط في ما بينها، حيث يؤثر كل منها في الآخر. ويشير إلى أن عناصر القوة كثيرة، ولكن السؤال الأساسي هو: ما الذي يشكل منها دولاً قوية في مواجهة الدول الأخرى، ولذلك يطرح تقسيماً للدول في هذا الإطار من حيث قوتها ودرجة هذه القوة، كما يلي: دول ذات قوة ممكنة أو كامنة أو محتملة حيث الإنتاج منخفض والتصنيع لم يبدأ بعد، ودول في مرحلة النمو الانتقالي حيث يتحرك التصنيع بسرعة، ويتحقق التحضر وتنمو القوة الشاملة، ودول وصلت إلى مرحلة النضج في قوتها حيث اكتمل التصنيع ولم يعد هناك نمو مفاجئ فيه.

أما عن أبرز محاولة تندرج تحت هذا الاتجاه فهي محاولة كلاين حيث طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية، وهذه المعادلة هي:

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان وإقليم، وقدرة اقتصادية × حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والإرادة على تحقيق الاستراتيجية أو الهدف القومي.

● وهو بذلك يحدد العناصر المادية في ثلاثة هي:

- الكتلة الحيوية (Critical Mass) (C)
- القدرة الاقتصادية (Economic Capability) (E)
- القدرة العسكرية (Military Capability) (M)

● ويحدد العناصر المعنوية في عنصرين هما:

- الهدف الاستراتيجي (Strategic Purpose) (S)
- الإرادة القومية (Will to Purpose National Strategy) (W)

---

(١٩) Keith R. Legg and James F. Morrison, *Politics and the International System; an Introduction* (New York: Harper and Row, [1971]).

(٢٠) A. F. K. Organski, *World Politics*, 2nd ed. [rev.] (New York: Knoph, 1968), pp. 101 and 207.

ويرى كلاين (Cline) أن علاقة الضرب للعناصر المادية في العناصر المعنوية تنطلق من أن: أي قيمة تضرب في صفر تساوي صفراً، أو تضرب في واحد تساوي نفسها، وهي بالتالي أفضل من طريقة الجمع، ذلك أن العناصر المادية يمكن أن تتناقص قيمتها لتساوي صفراً إذا افتقدت الدولة الاستراتيجية القومية المتجانسة أو الإرادة القومية للسعي إلى تحقيق مثل هذه الأهداف، وقد أعطى الكاتب لكل عنصر من هذه العناصر وزناً معيناً تقديرياً[٢١].

كذلك يمكن إدراج بعض الجهود الأخرى ضمن هذا الاتجاه[٢٢]، ومن أهم هذه الجهود الحديثة دراسة صبري البيّاتي ومها ذياب، بعنوان «قياس قوة الدولة: دراسة في الواقع العربي»، حيث ركزا على نقد محاولات أجنبية ومحاولتي السابقة، إلا أن تركيزهما أنصب على صياغة النموذج الرياضي في القياس أكثر من التدقيق في تحديد العناصر القابلة للقياس[٢٣].

ج ـ الاتجاه الثالث، منهج قياس قوة الدولة في حالة توظيفها:

يعني هذا المنهج القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة في موقف أو حدث أو ظروف معينة، أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائي أو جماعي محدود (إقليمي) أو على مستوى النسق العالمي كله.

والجديد الذي يطرحه هذا الاتجاه هو الجمع بين دراسة الموارد، وقدرة الدولة على توظيفها. كما إن هناك إطاراً علائقياً يمثل تفاعلات حركة الدولة في المحيط البيئي لها، ومن المجالات الجديرة بالإشارة في هذا الاتجاه ما يمكن تقسيمه إلى نوعين: محاولات جزئية، ومحاولات متكاملة، ويمكن تناولهما كما يلي:

(١) المحاولات الجزئية: ويندرج تحتها محاولتان:

(أ) محاولة كلاوس نور، «وهارساني»: حيث ينطلقان من تعريف «روبرت دال للقوة بأنها «قدرة الدول «أ» على أن تجعل الدول «ب» تتصرف أو تفعل شيئاً بما يتفق

---

(٢١) Ray S. Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's* (Boulder, CO: Westview Press, 1980).

(٢٢) من هذه المحاولات، محاولة إبراهيم العيسوي الذي حدد عدداً من المؤشرات لقياس قوة الدولة من خلال رصد درجة التنمية في العالم الثالث وخصوصاً دول أفريقيا، ومحاولة علي نصار، الذي أضاف عناصر جديدة كالمشروع القومي الحضاري، والمشروع الإسلامي والمشاركة. . . إلخ.

(٢٣) صبري مصطفى البياتي ومها ذياب، «قياس قوة الدولة: «دراسة في الواقع العربي»،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ٣٤ ـ ٥٣.

وما تريده الدول «أ» وليس وفقاً لإرادة الدول «ب» أو رغبتها(٢٤). وقد وجه لهذه المحاولة عدد من الانتقادات، هي: إنها لا تميز بين المعنى السلبي - أي إجبار طرف ما على عمل شيء ما على عكس ما يريده - كذلك فإنها قد تجاهلت أن السيطرة من دولة على أخرى قد تمارس في مجال دون آخر. وهذه المحاولات أيضاً قد تجاهلت البنية الثقافية في قوة الدولة على الرغم من أنها أحد العناصر المهمة في تحديد مكانة الدولة. ومشكلة هذه المحاولات تتركز في كيفية تجميع أو قياس الأنواع الأخرى المختلفة للنشاطات خارج نطاق الوحدة الدولية الواحدة(٢٥).

(ب) محاولة «سوليفان»: حيث أشار إلى أن هناك مستويين للقوة: مستوى ثنائي، ومستوى عالمي متعدد الأطراف. وهو يميل للأخذ بالمستوى الثاني، حيث إن القوة تدرك كخصيصة قومية تتضمن قدرات سلوكية معينة، وكركيزة رئيسة في نظام معين(٢٦).

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه المحاولة أنها تقتصر في قياسها القوة على عدد من العناصر القابلة للقياس، وهي: الدخل القومي، وحجم السكان، وإنتاج الطاقة، والقدرة العسكرية. أما المجالات الغامضة في القياس بهذه المحاولة فهي: الأخلاق والإرادة والشخصية، أي أن هذه المحاولة لم تقدم صياغة متكاملة بشأن كيفية أخذ العوامل المعنوية في الاعتبار.

(٢) المحاولات المتكاملة: وتندرج تحتها ثلاث محاولات، هي:

(أ) محاولة «سجوستدت»: ويشير إلى أنه عند ممارسة القوة توجد طرق مختلفة تتفق وأساس القوة المكون من عدد من العناصر، ولذلك فإنه يطرح تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: عناصر الثروة، وتشمل ثلاثة أنواع: القدرة العامة، أي كل ما يتعلق بالقدرات التي تستخدم القوة العسكرية، إضافة إلى القدرات المدنية، ومصادر القوة الخاصة، وهي مصادر الثروة التي تمتلكها دولة ما كالموارد الأولية النادرة كالبترول، وكذلك القدرة الخلاقة، أي قدرة الأمم على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا.

---

(٢٤) Klaus Knorr, *The Power of Nations: The Political Economy of International Relations* (New York: Basic Books, [1975]), pp. 2-26.

(٢٥) Hart, «Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations,» pp. 289-305.

(٢٦) «Power and Rawdistance and Systems,» in: Michael P. Sullivan, *International Relations: Theories and Evidence* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976), chap. 5, pp. 155-206.

والثانية: تشير إلى العناصر العلائقية التي تنبع من البيئة الخارجية، وهي سيطرة دولة ما على البيئة الخارجية، والمكانة في النسق الدولي، والقدرة الدفاعية أو القدرة على التحصين في مواجهة الأطراف الأخرى في السيطرة على سلوك دولة ما.

والثالثة: عناصر المناورة، وهي تمثل قدرة الفاعلين على استغلال أساس القوة لديهم بما يعني قدرة على التعبئة لأساس القوة والقدرة على الاستخدام الفعلي[٢٧].

(ب) محاولة «كولمان»: التي تعرف بقدرة الدولة في السيطرة على الأحداث، وتركز هذه المحاولة على حساب أو قياس العمل الجماعي. وتقوم على أساس اختيار عقلاني لنظرية القوة، حيث إن الأسباب التي تدعو إلى السيطرة على الموارد، أو على الفاعلين الآخرين تنبع من الرغبة في إنجاز أو تحقيق تصرفات، أو أهداف معينة بما يزيد من منفعة أو مصلحة الدول الفاعلة.

ويطرح كولمان معادلة ذات خطوتين لقياس القوة، **الأولى**: مصفوفة السيطرة، وتساعد على التوصل إلى مدى سيطرة الفاعل على الأحداث، **والثانية**: مصفوفة المصلحة أو المنفعة، وتساعد على التوصل إلى مدى استفادة الفاعل أو الدولة من الحدث، وذلك على أساس أنه يمكن الحصول على قيمة الحدث من خلال مجموع كل القيم لمصفوفتي السيطرة والمصلحة.

أما عن مصادر قوة الدولة فيمكن الحصول عليها من خلال حاصل ضرب قيمة الحدث × مدى تحكم هذا الحدث في مصالح الفاعل نفسه. وكذلك مكسب أو خسارة الدولة إزاء أي حدث، تحدد كما يلي:

العمل الجماعي إزاء الحدث ـ العمل غير الجماعي إزاء الحدث

نوع العمل الجماعي إزاء الحدث ـ العمل غير الجماعي إزاء الحدث

ويشير إلى أن النتيجة ستكون متباينة بين (٠,١ - ١) وأن مجموع كل القيم المطلقة لفاعل ما تجاه كل الأحداث ستتساوى. كذلك يشير إلى أن الفاعلين ربما يكونون على استعداد لمقايضة السيطرة على بعض الأحداث مقابل السيطرة على أحداث أخرى. وهذا يتوقف على قيمة أو كلفة الحدث الذي يحددونه. ومن ذلك يتضح أن الأساس النظري لهذه المحاولة هو أن القوة تنبع من السيطرة على الأحداث والتصرفات أي المخرجات.

---

(٢٧) Sjöstedt, «Power Base: The Long Road from Definition to Measurement,» pp. 44-45.

(ج) **المحاولة الثالثة**: محاولة (**أشيلي تيليس وآخرين**)، وهي محاولة حديثة[٢٨]:

حيث يحدد أصحاب هذه المحاولة ارتباط قياس قوة الدولة بالهدف الخصوصي للدول محل القياس. ويرون أن قوة الدولة هي حصيلة الجمع بين درجة التجديد الاقتصادي والقدرات العسكرية والهيمنة أو السيطرة كهدف خاص بالدولة. ولذلك يطرح معادلته البسيطة في الشكل التالي:

((الموارد القومية + الأداء القومي) × القدرة العسكرية).

وتتحدد الموارد القومية في عناصر: التكنولوجيا، والمشروع الخاص، والموارد البشرية، والموارد المالية، والموارد الطبيعية.

ويتحدد الأداء القومي في عناصر: المحددات الخارجية، قدرة البنية الفوقية، الموارد المحتملة أو المدركة.

وتتحدد القدرة العسكرية: في أنها حصيلة جمع الموارد الاستراتيجية، والقدرة التمويلية.

ومن الملاحظ أن هذه المحاولة تأتي في إطار تأثر أصحابها في النظام الدولي الجديد الذي يقوم على الهيمنة الأمريكية وبالتالي يربطون بين الموارد المتاحة والمحتملة في جوانب معينة وارتباطها بهدف الدولة الخصوصي الذي يتحدد في درجة الهيمنة أو السيطرة، وأن درجة قوة الدولة تعود إلى ممارسة درجة سيطرة معينة. وهذه المحاولة من الاجتهادات الحديثة التي تعكس استيعاب التطورات الحادثة في النظام الدولي ابتداءً من التسعينيات من القرن الماضي (العشرين)، وحتى الآن.

ثانياً: الخطوات الإجرائية في صياغة منهج لقياس قوة الدولة

يتناول هذا المبحث قضية تطوير المحاولات المطروحة لقياس قوة الدولة بما يتلاءم وخصوصية موضوع الدراسة من ناحية، وربما يتلاءم مع طبيعة المنطقة العربية من ناحية أخرى. ويتضمن ذلك الضوابط المنهاجية، والخطوات الإجرائية لتحديد المنهج، وتحديد عناصر وقياس قوة الدولة. ويمكن تناول ذلك كما يلي:

١ ـ اعتبارات منهاجية

يدرس هذا الجزء نقطتين، **الأولى**، الأخطاء الشائعة في محاولات قياس قوة الدولة، و**الثانية**، المشاكل والضوابط المنهاجية عند القياس.

---

(٢٨) Tellis [et al.], *Measuring National Power in the Postindustrial Age*, pp. 35-52.

أ ـ الأخطاء الشائعة في محاولات قياس قوة الدولة :

من خلال دراسة المحاولات المطروحة لقياس قوة الدولة يلاحظ وجود أخطاء عدة أمكن استخلاصها، هي :

(١) التركيز على الجوانب الكمية من دون الكيفية.

(٢) تركيز العديد من الدراسات على تناول الجوانب الموضوعية القابلة للقياس الكمي مع إغفال الجوانب الكيفية التي يصعب قياسها .وقد أثبت الواقع العملي أهمية الجوانب غير المادية في قوة الدولة. ولم تعد الجوانب المادية صالحة فقط لتفسير نتائج المواجهات العسكرية مثلاً أو حالة السلم. ويتضح هذا عند وجود اختلال بين نتائج المواجهات العسكرية، وبين الواقع الفعلي لميزان القوى بين الأطراف المتصارعة، ما يعطي انطباعاً بأهمية العوامل غير المقيسة وهي الجوانب المعنوية.

(٣) التركيز على عامل واحد في تحديد قوة الدولة: حيث يرتكز البعض في تحديده قوة الدولة على عامل واحد كالعامل العسكري أو الجغرافي أو القومي باعتباره العامل الحاسم. وقد ثبت خطأ هذا التصور. وأثبتت الظروف والأحداث عدم صحة قياس قوة الدولة من خلال عامل وحيد أو رئيس. بل إن قوة الدولة محكومة بعدد من العوامل المتشابكة والمتداخلة التي يستلزم قياسها جميعاً معاً(٢٩).

(٤) الطبيعة المطلقة للقوة: حيث ينطلق البعض من أن القوة ذات طبيعة مطلقة، والحقيقة أن القوة ليست مطلقة بل نسبية. فقوة الدولة لا تقاس في فراغ، وأن تحديد قوة الدولة بأنها أقل أو أكثر لا يتم بالمقارنة بقوة الدول الأخرى، وكذلك بالنسبة إلى الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وهل في الإمكان تحقيقه أم لا(٣٠)؟

(٥) الطبيعة الدائمة للقوة: حيث تصور البعض أن القوة ذات طبيعة دائمة، والواقع أنها ذات طبيعة متغيرة. ولو كان هذا الإدراك، بأن القوة مطلقة، صحيحاً، لما كانت دول قد اندثرت قوتها، أو تقطعت، وصعدت دول أخرى وازدهرت. ولتجنب ذلك فإنه ينبغي دراسة اتجاهات التنمية والتطور عبر أفق زمني. فقد تكون دولة (أ) أقرب من دولة (ب) اليوم، ولكن تغير عناصر القوة في الدولتين بفعل استراتيجية التنمية، أو تغير شكل النظام السياسي، أو وجود قيادة تاريخية، قد تعدل من ميزان القوى بينهما(٣١).

---

(٢٩) Sjöstedt, Ibid., pp. 45 -51.

(٣٠) Adi H. Doctor, *International Relations; an Introductory Study*, 2nd ed. ([Delhi]: Primal Printers, [1969]), p. 70.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٦) **عدم التقدير للقوة الكامنة**: حيث يعمد البعض إلى تجاهل القوة الكامنة للدولة بل عدم التمييز بين القوة الفعلية، أو الظاهرة، وتلك الكامنة، والفارق بينهما كبير. فالقوة الكامنة هي التي من المحتمل أن تمتلكها دولة وتطورها على أساس أنها مصادر طبيعية للدولة، وقياسها يساعد على رسم برامج طويلة الأمد تتضمن مشروعاً للقوة. أما القوة الواقعية فهي المملوكة بالفعل، وقياسها يساعد على التنبؤ بالتطورات وصنع السياسات في المدى القصير[٣٢].

(٧) **عدم التمييز بين امتلاك مصادر القوة والقدرة على توظيفها**: حيث يعتقد البعض أن قوة الدولة يمكن معرفتها من خلال التعرف على العناصر والموارد التي تمتلكها، وهذا غير صحيح. إن الثابت أن قوة الدولة تظهر ليس من خلال امتلاكها العناصر التي تكوّن قوتها، ولكن في استثمارها هذه العناصر في التأثير وممارسة النفوذ على الآخرين، والمعيار الأساسي للدولة القوية هو القدرة على التأثير والنفوذ على الطرف الآخر[٣٣].

ويساعد إدراك مثل هذه الأخطاء الشائعة عند قياس قوة الدولة، في محاولة استخلاص عدد من الضوابط المنهاجية عند إجراء أي قياس للقوة.

ب ـ المشاكل والضوابط المنهاجية عند قياس قوة الدولة:

تواجه عملية قياس قوة الدولة مشاكل عديدة يحددها البعض في ثلاث: التحديد، والتجميع، والمقارنة. ويقصد **بالتحديد**: ذلك الإطار الواسع لمفهوم القوة، والتباين الشديد في عناصر القياس، وفي الفارق بين التعريفات النظرية والتطبيقية. ويقصد **بالتجميع**: أن كل العناصر ليست ذات قيمة متساوية ويصعب بالتالي تجميعها، ما يصعّب بالتالي بناء مقياس عملي لقياس عناصر مجمعة، لأن المشكلة تكمن في كيفية وزن العناصر المختلفة لأساس القوة. ويقصد **بالمقارنة** تحليل عناصر القوة، بين دولة وأخرى في الفترة نفسها، أو في الدولة نفسها بين فترات زمنية مختلفة[٣٤].

ويضيف آخرون صعوبات عدة للقياس، مثل إصرار البعض على قياس كل ما يمكن تصوره كمجال للقوة. وعدم الاستعداد لفصل القوة عنها كخصيصة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤، و John Spanier, *Games Nations Play; Analyzing International Politics* (New York: Praeger, [1972]), pp. 102-108.

(٣٣) Sullivan, *International Relations: Theories and Evidence*, pp. 160-161.

(٣٤) Sjöstedt, «Power Base: The Long Road from Definition to Measurement,» pp. 45-56.

لها، أي لذاتها من حيث الممارسة الفعلية. وأن عملية القياس أيضاً في مجملها لا تتسم بالدقة، لأن هناك عناصر يمكن قياسها، كالسكان، وإنتاج الطاقة، وحجم القوات المسلحة، وعناصر أخرى ما زالت صعبة القياس كالأخلاق، والإرادة، والشخصية.

كذلك مشكلة تحديد العناصر التي تشكل معاً دولة قوية، لأن المهم ليس توافر عناصر القوة المتعددة والمتنوعة، بل العلاقة بين هذه العناصر بشكل معين، وأن قياسات القوة أيضاً - مهما بذل فيها من جهد -لا تعكس قوة كل دولة تماماً، ولكن المؤشرات تبين الأوجه المختلفة للقوة[٣٥].

وعلى الرغم من تعدد المشاكل التي تواجه عملية القياس، وعلى الرغم من التباين الواضح في تعريف مفهوم قياس قوة الدولة، إلا أنه يلاحظ وجود اتفاق ضمني على عدد من النقاط تشكل في مجموعها عدداً من الضوابط المنهاجية، لابد من أخذها في الاعتبار عند قياس قوة الدولة:

(١) قوة الدولة هي ظاهرة علاقية: أي أن تحديد قوة الدولة يقارن بوحدات دولية أخرى، وبين فترة وأخرى ومن موقف إلى آخر. وطبقاً لما يراه غونار سجوستدت أن التحليل المقارن كمنهج لقياس القوة بين دولتين أو أكثر له أشكال مختلفة، وتتبلور هذه الأشكال في مجموعتين من المؤشرات: مقارنات مشروطة بالموقف، ومقارنات غير مشروطة. **الأولى** تفترض موقفاً خاصاً، وتدرس توزيع القوة داخل هذا السياق المعين. ويمكن إذاً أن يكون داخل نطاق جغرافي معين (نيجيريا في غرب أفريقيا). أو داخل منظمة معينة (نيجيريا داخل الأوبك)، أو بالنسبة لصراع ما، أو قضية معينة. **والثانية**، تجيب على سؤال ما هي القوة النسبية لدولة ما؟ بغض النظر عن السياق الموقفي. وهذا النوع غير المشروط يتضمن أن قياس قوة الدولة يتم بمقارنتها بكل دول العالم. وأيضاً فإنه ليست بالضرورة أن تكون ممارسة القوة متعلقة بموقف صراعي أو بنشاطات خفية، وليس امتلاك الدولة مصادر ما فقط هو الذي يعطيها القوة في نظر الدول الأخرى، ولكن علاقات هذه الدولة بالبيئة الخارجية تحدد مصادر قوتها أيضاً[٣٦].

(٢) الطبيعة النسبية لقوة الدولة: أي أن مفهوم قوة الدولة نسبي إزاء الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه. فليس للقوة معنى إلا إذا ارتبطت بهدف معين، أو

---

(٣٥) Sullivan, Ibid., pp. 159 and 177-179.

(٣٦) Sjöstedt, Ibid., pp. 39-45.

بطبيعة الأهداف التي تتوخى الدولة تحقيقها. كذلك فالمفهوم نسبي للخصم، أي بالوحدات المقارنة مع دولة ما، أو بالنسبة إلى الإطار الدولي الذي تتحرك فيه الدولة.

(٣) **عدم اقتصار قوة الدولة على مجموعة العناصر والموارد التي تمتلكها دولة ما فحسب**، ولكن تمتد إلى ما تستطيع هذه الدولة أن **تعبئه** من قدرات لحلفائها، وهذا يثير مدى قدرة الدولة في الحصول على مصادر قوة إضافية من قوى خارجية.

(٤) **اختلاف قياس قوة الدولة من وقت إلى آخر**: حيث إن قوة الدولة ليست دائمة كما سبق القول. ولذلك فإنه يمكن قياسها في حالة السلم، كما يمكن أن يتم ذلك في حالة الحرب، وكذا في حالة الحرب الباردة أو التوترات الموقتة. حيث إن عناصر قوة الدولة تختلف في كل حالة.

(٥) **استخدام القياس لتفسير الماضي والتنبؤ بالمستقبل**: إذ يمكن تحليل وقياس قوة الدولة لتحقيق هدفين: **الأول**، تفسير الماضي، **والثاني**، محاولة التنبؤ بالمستقبل. حيث إنه يمكن الإجابة عن التساؤلات الآتية:

لماذا حاربت هذه الدولة أو تلك؟ وكيف حققت الانتصار مثلاً؟ وهل هذه الدولة أو تلك تستطيع أن تؤدي دوراً ما، أو الدور نفسه في المستقبل؟ بل إن قياس قوة الدولة تفسر لنا إلى حد كبير طبيعة التوازن القائم بين الأطراف المتصارعة، أو التوازنات القائمة في القوى في مناطق عديدة من العالم.

(٦) **حدود القوة**: حيث إن لقوة الدولة حدوداً معينة. فلا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها ـ أن تستخدم إجمالي قوتها في كل الأوقات. وذلك بمعنى أن هناك علاقة بين أهداف الدولة وإمكاناتها، ومن ثَمَّ فإن هناك حدوداً بين ما يمكن للدولة أن تقوم به نظرياً بحكم قوتها، وبين ما تستطيع فعله عملياً، مثال ذلك: (الولايات المتحدة في فييتنام)، أي أن هناك علاقة بين القوة والسلوك السياسي، وليس كل جوانب القوة يمكن أن يكون سلوكاً سياسياً. وهنا فإن تحليل قدرات الدولة يتطلب دراسة الفارق بين قوة الدولة وبين الممكن تنفيذه وفقاً لكيفية استخدام القوة، ومحدداتها. وباختصار فإن قوة الدولة لا يمكن تحليلها إلا في ضوء ثلاث متغيرات رئيسة: موقف، وأهداف، وعلاقات.

وفي إطار عرض الأخطاء الشائعة وتحديد المشاكل التي تواجه عملية القياس، وفي إطار الضوابط المنهاجية أيضاً، فإنه يمكن طرح محاولة لقياس قوة الدولة في موقف المواجهة المسلحة، أو حالة السلم، كما سيلي عرضه.

٢ ـ الخطوات الإجرائية لتحديد منهج القياس

من واقع التراكم العلمي في محاولات قياس قوة الدولة، تبدو المسألة وكأنها سهلة للغاية عن طريق التفكير بإدخال عناصر عديدة وفي كل المجالات. ولكن الواقع العملي يكشف أن هناك صعوبات جمة عند التطبيق نظراً إلى المعضلة الكبرى في محاولة ترجمة هذه العناصر إلى مؤشرات إجرائية يمكن الاستدلال عليها كمياً، وتبدو المسألة آنذاك وكأنها نوع من «الوجاهة العلمية»، فضلاً عن أن ما يمكن طرحه من عناصر قد يصعب توافر معلومات بشأنها، وبخاصة أن المسألة تتجاوز العناصر المعروفة والمتداولة كالمساحة وعدد السكان وحجم الناتج القومي وحجم القوات العسكرية. كما إنه تم رصد العديد من الخلافات العلمية حول أهمية عناصر قياس قوة الدولة، وحول قابلية بعضها للقياس الكمي، وحول الأوزان النسبية لكل عنصر فرعي أو حتى رئيس. لذلك تم ترجيح أداة التحكيم للحد من هذه الخلافات العلمية وتجنب شبهة الانحياز من جانب الباحث بقيامه بوضع إطار تحكمي يتضمن ترتيباً معيناً لعناصر القياس من وجهة نظره فقط، ووفق تقديره فحسب. بينما أداة التحكيم تكشف درجة التوافق والاختلاف حول العناصر وأهميتها وهو ما يقود إلى وضع ترتيب لها يعكس أولويتها وفق تقييم الخبراء. فضلاً عن أن هذا الترتيب يعطي لكل عنصر وزناً معيناً ثم إدخاله في المعادلة الحسابية حتى يكون أداة تمييز بين عناصر قوة الدولة هذه وتلك.

وقد تم الاعتماد على رأي وخبرة عدد من المحكمين المتخصصين فى مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والعلوم العسكرية، فضلاً عن عدد من الخبراء المهتمين في بعض مراكز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية، بهدف المعاونة على تحديد الأهمية والأوزان النسبية ورؤيتهم في درجة الاتفاق أو الاختلاف حول عناصر القياس ومدى الملاءمة مع موضوع الدراسة، فضلاً عن إمكانية إضافة هذه العناصر إلى ورقة القياس[٣٧].

ويمكن تبيان الخطوات الإجرائية في ما يلي:

أ ـ مرحلة إعداد ورقة كإطار عام لعناصر قياس قوة الدولة:

قام الباحث بصياغة تصور عام حول عناصر قياس قوة الدولة مستفيداً من المحاولة الأولى له (أطروحة الدكتوراه)، وما بعدها من محاولات واجتهادات، وذلك بتقسيم هذا الإطار العام إلى نوعين من العوامل هما: عوامل مادية وعوامل معنوية.

---

(٣٧) تم الرجوع إلى أحد المصادر المهمة، وللتعرف على الخطوات المنهاجية لهذه الطريقة، انظر: Morris David Morris, *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*, Pergamon Policy Studies (New York; Oxford: Pergamon Press, 1979), pp. 41-56 and 126-135.

وتشمل **العوامل المادية**، أربعة عناصر رئيسة: القدرة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية.

وتشمل العوامل المعنوية، ثلاثة عناصر رئيسة: الإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، والقدرة السياسية.

وتحت كل عنصر رئيس تم تحديد عدد من العناصر الفرعية(٣٨).

وقد تم وضع كل هذه العوامل وعناصرها الرئيسة والفرعية بشكل عشوائي، وطُلب من الخبير أن يحدد أهمية كل ما تضمنته الورقة ابتداءً من تحديد أهمية العوامل المادية أو المعنوية، ثم ترتيب كل من عناصر العوامل المادية أو المعنوية، ثم ترتيب العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي، وعلى أن يكون الترتيب ترتيباً تصاعدياً حيث يحتل العنصر الأهم الرقم الأصغر بالنسبة إلى بقية العناصر (أي يعطي الرقم (١) للعنصر الأهم، والرقم (٢) للعنصر التالي في الأهمية، وهكذا في العناصر التالية).

وبناءً على حجم الأرقام ومتوسطها بالنسبة إلى الخبراء، تم إعداد الترتيب مع تحديد الوزن النسبي لكل عنصر بالنسبة إلى إجمالي العناصر الأخرى الفرعية لكل عنصر رئيس وبالنسبة إلى العناصر الرئيسة الأخرى أيضاً على أساس أن الوزن جزء من الواحد الصحيح.

ب ـ اختيار فئات المحكمين من الخبراء:

تم تقسيم المشاركين في التحكيم إلى أربع فئات:

الأولى، فئة العسكريين والخبراء في الاستراتيجية العسكرية: ويقصد بهم عناصر خدمت في القوات المسلحة واشتغلت بالعمل الفكري والبحثي في المؤسسات العلمية والعسكرية كأكاديمية ناصر العليا أو مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة.

الثانية، فئة الأكاديميين (العلوم السياسية): وهم الأساتذة والمتخصصون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الثالثة، فئة الأكاديميين (علم الاقتصاد): وهم الأساتذة المتخصصون في علم الاقتصاد ممن يعملون في الجامعات ومراكز البحث المهتمة بالتخطيط والاقتصاد على

---

(٣٨) تم إرفاق نسخة من هذه الورقة (الإطار العام) التي عرضت على المحكمين، ثم ورقة أخرى بعد التحكيم والتي تم القياس عليها في ضوء التحكيم. انظر ملاحق هذا الكتاب.

وجه التحديد، ومثل معهد التخطيط القومي. وأكاديمية السادات، وجامعات (عين شمس ـ والقاهرة ـ وقناة السويس ـ وأسيوط).

الرابعة، فئة الخبراء في مراكز البحث والمهتمين: ويقصد بهم بعض الشخصيات العاملة في مراكز البحث العلمي ومن ذوي الاهتمامات بهذه النوعية من الموضوعات، وبصفة خاصة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، وبعض الصحافيين الذين يحملون درجة الدكتوراه في جريدة **الأهرام** أيضاً، إضافة إلى بعض السفراء الذين يحملون أيضاً درجة الدكتوراه.

وقد تم توزيع «ورقة المقابلة» على ٥٦ محكماً، وتم تجميع ٤١ ورقة، موزعين على النحو التالي:

الجدول رقم (١ ـ ١)
المشاركون في مقياس التحكيم

م	تحكيم المقياس / فئات المحكمين	عدد من تسلم مقياس التحكيم	التحكيم الفعلي (الاستجابة)	النسبة (في المئة)
١ -	العسكريون	٩	٩	١٠٠
٢ -	أساتذة العلوم السياسية	١٥	١٣	٨٦,٧
٣ -	أساتذة الاقتصاد	١٤	٩	٦٤,٣
٤ -	الخبراء والمهتمون	١٨	١٠	٥٥,٦
الإجمالي		**٥٦**	**٤١**	**٧٣,٢**

ومن الجدول رقم (١ ـ ١) يتضح أن متوسط درجة الاستجابة لمقياس التحكيم بلغ نسبة ٧٣,٢ في المئة، وكانت أعلى استجابة بين العسكريين (١٠٠ في المئة)، ثم أساتذة العلوم السياسية (٨٦,٧ في المئة)، ثم أساتذة الاقتصاد (٦٤,٣ في المئة)، ثم أخيراً الخبراء والمهتمون (٥٥,٦ في المئة)[٣٩].

ج ـ تحليل تقديرات المحكمين:

بعد حصر ورقة المقابلة بعد إتمام تحكيمها من ٤١ محكماً، تم تفريغها من خلال اتباع أسلوب **(الوزن المركب)** وفق الخطوات التالية:

---

(٣٩) مرفق كشف بأسماء من شاركوا في التحكيم، واستجابوا، ومن تسلم ورقته ولم تتمكن ظروفه من الاستجابة. انظر ملاحق هذا الكتاب.

تقسيم الورقة عدة أقسام طبقاً للعناصر الرئيسة مع مراعاة العناصر الفرعية بعد ذلك.

(١) ـ حصيلة الوزن المركب:

ـ ضرب (ترتيب العنصر الفرعي × العنصر الرئيس × ترتيب مجموعة العوامل التي ينتمي إليها ـ سواء أكانت مادية أم معنوية. . . وهكذا).

ـ تجميع الأرقام للوصول إلى إجمالي العدد المشارك كله وهو ٤١ مشاركاً، موزعون على الفئات الأربع.

(٢) ـ وقد كشفت التحليل بعد تفريغ الاستمارات عما يلي:

ـ توضح الجداول أرقام (١ ـ ٢)، (١ ـ ٣) و(١ ـ ٤)، إجمالي أرقام الترتيب التنازلي (الأكبر هو الأهم) لعناصر قياس قوة الدولة، لكل فئة من المحكمين، والإجمالي العام للمحكمين والوزن النسبي العام لكل عنصر، من واقع التفريغ لجميع استمارات التحكيم وفق أسلوب الوزن المركب السابق توضيحه، وطبقاً لما ورد من ترتيب في الاستمارة المحكمة والمرتبة عشوائياً من جانبنا.

الجدول رقم (١ ـ ٢)

إجمالي أرقام الترتيب التنازلي لعناصر قياس قوة الدولة، لكل فئة من المحكمين، والإجمالي العام لجميع المحكمين والوزن النسبي العام لكل عنصر

المشاركون / العوامل والعناصر والمؤشرات	(١) العسكريون	(٢) أكاديميون علوم سياسية	(٣) أكاديميون اقتصاد	(٤) باحثون ومهتمون	المجموع الكلي	الوزن النسبي
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		إجمالي العناصر
العوامل المادية (المحسوسة)	١٥	١٨	١٤	١٦	٦٣	٠,٥٨
العوامل المعنوية (غير المحسوسة)	٩	١٣	١٠	١٣	٤٥	٠,٤٢
العوامل المادية	-	-	-	-	-	-
١ - القدرة الحيوية	٢٠	٢٧	٢١	١٩	٨٧	٠,٢١
٢ - القدرة الاقتصادية	٣٠	٤٢	١٣	٣٤	١١٩	٠,٢٨٤
٣ - القدرة العسكرية	٢١	٣٧	٢٨	٣٢	١١٨	٠,٢٨١
٤ - القدرة الاتصالية	١٠	١٩	٣٥	٣١	٩٥	٠,٢٢٥
العوامل المعنوية	-	-	-	-	-	-
١ - الإرادة القومية	٣٧	٣٢	٣٦	٤١	١٤٦	٠,٣٨
٢ - القدرة الدبلوماسية	١٩	٢٦	٢٤	٢٣	٩٢	٠,٢٣
٣ - القدرة السياسية	٣١	٤٢	٣٦	٤١	١٥٠	٠,٣٩

يتبـــع

تابــــع

عناصر العوامل المادية	-	-	-	-	-	-
أولاً: القدرة الحيوية	-	-	-	-	-	-
١ - الوجود الإقليمي	١٣	١٤	١٢	١٢	٥١	٠,٤٤
٢ - الخصائص السكانية والبشرية	١٣	٢١	١٤	١٨	٦٦	٠,٥٦
١ ـ مؤشرات الوجود الإقليمي	-	-	-	-	-	-
أ ـ مساحة الدولة	٤٧	١١٤	١٠٢	٩٩	٣٦٢	٠,١٩
ب ـ نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور	٨٩	١٣٤	١٢٣	٢١٨	٥٦٤	٠,٣٠
ج ـ طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضايق وممرات مائية)	٩١	١٩٨	١٥٠	١٨٦	٦٢٥	٠,٣٣
د ـ نصيب الفرد من الموارد المائية	٧١	١١٤	٦٧	٨٥	٣٣٧	٠,١٨
٢ ـ مؤشرات الخصائص السكانية والبشرية	-	-	-	-	-	-
أ ـ المستوى التعليمي	١٨٧	٢٤١	١٩٤	٢١٣	٨٣٥	٠,٢١
ب ـ المستوى الصحي	١٥٨	١٨٠	١٦٩	١٥٤	٦٦١	٠,١٧
ج ـ نسبة المشاركة في العمل	١٣٤	١٩٤	١٤٣	١٣٤	٦٠٥	٠,١٥
د ـ حجم خدمات الدولة للسكان	١٠١	١٦٢	١٣٢	١١٠	٥٠٥	٠,١٣
هـ ـ حجم السكان	١٤٠	١٠٠	١٠٣	١١٢	٤٥٥	٠,١٢
و ـ كثافة السكان في كم²	٨٠	٨٤	٦٨	٦٤	٢٩٦	٠,٠٧
ز ـ درجة التكامل القومي والثقافي	١٠٩	٢١٩	١٠٧	١٦٧	٦٠٢	٠,١٥
ثانياً: القدرة الاقتصادية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
١ - حجم الناتج القومي الإجمالي	٧٢	١٧٤	٢٤٨	١٩١	٦٨٥	٠,١٢٥
٢ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي	٦٧	١٦٨	٢١٩	١٨٩	٦٤٣	٠,١٢٠
٣ - معدل النمو السنوي للإنتاج	٦٨	١٦٤	٢٠٢	١٥٩	٥٩٣	٠,١٠٨
٤ - القاعدة الصناعية	٦١	١٨٧	٢٠٤	١٤٢	٥٩٤	٠,١٠٨
٥ - حجم إنتاج مصادر الطاقة	٦٤	١٦٢	١٩٧	١٣٧	٥٦٠	٠,١٠٢
٦ - حجم احتياطي مصادر الطاقة	٦٠	١٤٩	١٩٢	١٣١	٥٣٢	٠,٠٩٧
٧ - المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٣٨	٦٦	٧٤	٩٨	٢٧٦	٠,٠٥٠
٨ - المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٤٠	٩٦	١٣٤	١٢٥	٣٩٥	٠,٠٧٠
٩ - حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية	١٦	٥١	٧٩	٥٤	٢٠٠	٠,٠٤٠
١٠ - نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	٥٨	١٢٩	١٥٦	٩٩	٣٤٢	٠,٠٦٠
١١ - حجم الأراضي الصالحة للزراعة	٢٣	٥٢	١٤١	٦٦	٢٨٠	٠,٠٥٠
١٢ - حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة	٢٢	٤٧	٥٥	٣٧	١٦١	٠,٠٣٠
١٣ - متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية	٥٠	٩٦	٤٨	٢٣	٢١٧	٠,٠٤٠

يتبــــع

تابـــع

ثالثاً: القدرة العسكرية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
١ – حجم القوات المسلحة	٧٥	٩٨	١١١	١٥٢	٤٣٦	٠,١٣٢
٢ – نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان	٥٠	٨٣	٤٩	٩٦	٢٧٨	٠,٠٩
٣ – حجم الإنفاق العسكري العام	٧٦	١٠٣	٨١	١٢٦	٣٧٦	٠,١١
٤ – نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	٦١	١٢١	٦٢	١٠٠	٣٤٤	٠,١٠
٥ – القاعدة الصناعية العسكرية	٨٤	١٦١	١٢١	١٧٥	٥٦١	٠,١٧
٦ – الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياطي)	٦٠	٩٨	١١١	١٥٧	٤٢٦	٠,١٢٨
٧ – حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	١٠٣	١٢٦	٨٧	٦٧	٣٨٣	٠,١٢
٨ – القدرة النووية	٩١	١٢٣	١٢٥	١٦١	٥٠٠	٠,١٥
رابعاً: القدرة الاتصالية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
١ – نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان	٩٣	١٨٢	١٨١	١٦٠	٦١٦	٠,١٧
٢ – نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان	١٣٦	٢٣٥	١٥٩	١٦٨	٦٩٨	٠,١٩
٣ – نسبة أجهزة الراديو إلى عدد السكان	٧٢	١٣٥	١٠٠	١٠٤	٤١١	٠,١١
٤ – نسبة أجهزة التلفاز إلى السكان	٩٩	١٣٤	١١١	٨٢	٤٢٦	٠,١٢
٥ – نسبة عدد خطوط التليفونات المحمولة إلى السكان	٨٣	١٣١	٧٤	٦٥	٣٥٣	٠,١٠
٦ – نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى السكان	١١٤	١٥٣	١٤٢	١٥٥	٥٦٤	٠,١٦
٧ – مدى امتلاك الدولة أقماراً صناعية	١٢٩	١٧١	١٣٦	١٠٥	٥٤١	٠,١٥
عناصر العوامل المعنوية	-	-	-	-	-	-
أولاً: الإرادة القومية	-	-	-	-	-	-
١ – القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية	٥٠	٦٦	٥٧	٥١	٢٢٤	٠,٤٤
٢ – الأهداف الاستراتيجية	٣٢	٣٥	٤٧	٣٤	١٤٨	٠,٢٩
٣ – حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي	٢٤	٣٥	٣٤	٤١	١٣٤	٠,٢٧
١ ـ مؤشرات القيادة السياسية	-	-	-	-	-	-
أ ـ درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب	٣٠	٨٤	٣٩	٤٤	١٩٧	٠,٤٦
ب ـ القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع	٤٠	٦٨	٦١	٥٩	٢٢٨	٠,٥٤
٢ ـ مؤشرات الأهداف الاستراتيجية	-	-	-	-	-	-
أ ـ درجة الاعتماد على الذات	٨٦	١٨١	١٠١	٨٢	٤٥٠	٠,٤٠
ب ـ درجة الانكشاف والتبعية	٤٤	٧٨	٨٣	٧٩	٢٨٤	٠,٢٥
ج ـ درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) وفق التقارير الدولية	٥١	١٢٩	٧٤	١٤٨	٤٠٢	٠,٣٥

يتبـــع

تابـــع

٣ ـ مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي	-	-	-	-	-	-
أ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي	١٥٠	٢١٧	١٣١	١٠٩	٦٠٧	٠,٣٠
ب ـ عدد العلميين والمهندسين بالألف	١١١	٨٧	١١٩	١٠٦	٤٢٣	٠,٢١
ج ـ متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي	١٠٧	١٦٤	١٩٤	٥٩	٥٢٤	٠,٢٦
د ـ إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في المجالات كافة	٧٢	١٦٥	١٢٦	١٠٠	٤٦٣	٠,٢٣
ثانياً: القدرة الدبلوماسية	-	-	-	-	-	-
أ ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي)	٤٨	٤٧	٦١	٦٢	٢١٨	٠,٤٩٩
ب ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	٥٣	٧٥	٤٥	٤٦	٢١٩	٠,٥٠١
ثالثاً: القدرة السياسية	-	-	-	-	-	-
أ ـ الاستقرار السياسي وغياب العنف	٩٥	٩٤	٧٦	٥٣	٣١٨	٠,٢١
ب ـ كفاءة الحكومة	٦٩	٧٦	٤٠	٦٢	٢٧٧	٠,١٩
ج ـ كفاءة البرلمان: (التمثيل والمساءلة)	٨٨	٥٧	٤٢	٢٩	٢١٦	٠,١٥
د ـ مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية ـ حقوق الإنسان)	٩٩	١٠٠	٩٨	٧٢	٣٦٩	٠,٢٥
هـ ـ نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (آخر انتخابات)	٧٥	٧٧	٨٠	٦٧	٢٩٩	٠,٢٠

د ـ الترتيب النهائي وفق رأي المحكمين:

بعد أن تمت عملية التفريغ لكل فئة من الفئات الأربع التي ساهمت في تحكيم الدراسة، والتي تم إيضاحها تفصيلاً في الجدول السابق رقم (١ ـ ٢)، قام الباحث بإعادة ترتيب جميع العناصر الرئيسة والفرعية ومؤشراتها ترتيباً تنازلياً (أي الأكبر هو الحاصل على الوزن الأكبر وهو الأهم وله الأولوية في الترتيب، يليه ما حصل على النسبة الأقل وهكذا)، بحيث أصبحت الاستمارة لها صورة نهائية تختلف عن الصورة الأولى التي أرسلت للمحكمين[٤٠].

(٤٠) مرفق نسخة من استمارة التحكيم الأولى، والنسخة النهائية بعد التحكيم في ملاحق هذا الكتاب.

فالهدف من التحكيم هو :

- إعادة ترتيب الاستمارة بجميع عناصرها.

- استخدام هذا الترتيب لعمل وزن نسبي لجميع العناصر.

- الاستنارة بآراء المحكمين وتعديل ما تجمع عليه الغالبية منهم.

وبمراعاة ذلك كله، أمكن إعادة ترتيب عناصر القياس في الجدول رقم (١ ـ ٣) على النحو التالي :

الجدول رقم (١ ـ ٣)
ترتيب عناصر قياس قوة الدولة ترتيباً تنازلياً
وفقاً لإجمالي المجموع الكلي للنقاط التي تم الحصول عليها
من فئات المحكمين، والوزن النسبي العام لكل عنصر

العوامل والعناصر والمؤشرات	المجموع الكلي لفئات المحكمين الأربع مرتب ترتيباً تنازلياً (الأكبر فالأصغر)	الوزن النسبي = (إجمالي العنصر × ١٠٠) / (إجمالي العناصر داخل مجموعته)
العوامل المادية (المحسوسة)	٦٣	٠,٥٨
العوامل المعنوية (غير المحسوسة)	٤٥	٠,٤٢
العوامل المادية	-	-
١ - القدرة الاقتصادية	١١٩	٠,٢٨٤
٢ - القدرة العسكرية	١١٨	٠,٢٨١
٣ - القدرة الاتصالية	٩٥	٠,٢٢٥
٤ - القدرة الحيوية	٨٧	٠,٢١٠
العوامل المعنوية	-	-
١ - القدرة السياسية	١٥٠	٠,٣٨
٢ - الإرادة القومية	١٤٦	٠,٣٩
٣ - القدرة الدبلوماسية	٩٢	٠,٢٣

يتبـــع

تابــــع

عناصر العوامل المادية		
أولاً: القدرة الاقتصادية (المؤشرات)	-	-
١ - حجم الناتج القومي الإجمالي	٦٨٥	٠,١٢٥
٢ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	٦٤٣	٠,١٢٠
٣ - القاعدة الصناعية	٥٩٤	٠,١٠٨
٤ - معدل النمو السنوي للإنتاج	٥٩٣	٠,١٠٨
٥ - حجم إنتاج مصادر الطاقة	٥٦٠	٠,١٠٢
٦ - حجم احتياطي مصادر الطاقة	٥٣٢	٠,٠٩٧
٧ - المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٣٩٥	٠,٠٧٠
٨ - نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	٣٤٢	٠,٠٦٠
٩ - حجم الأراضي الصالحة للزراعة	٢٨٠	٠,٠٥٠
١٠ - المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٢٧٦	٠,٠٥٠
١٠ - متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية	٢١٧	٠,٠٤٠
١١ - حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية	٢٠٠	٠,٠٤٠
١٢ - حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة	١٦١	٠,٠٣٠
ثانياً: القدرة العسكرية (المؤشرات)	-	-
١ - القاعدة الصناعية العسكرية	٥٦١	٠,١٧
٢ - القدرة النووية والكيماوية	٥٠٠	٠,١٥
٣ - حجم القوات المسلحة	٤٣٦	٠,١٣٢
٤ - الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياطي)	٤٢٦	٠,١٢٨
٥ - حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	٣٨٣	٠,١٢
٦ - حجم الإنفاق العسكري العام	٣٧٦	٠,١١
٧ - نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٤٤	٠,١٠
٨ - نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان.	٢٧٨	٠,٠٩
ثالثاً: القدرة الاتصالية (المؤشرات)	-	-
١ - نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان	٦٩٨	٠,١٩
٢ - نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان	٦١٦	٠,١٧
٣ - نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى السكان	٥٦٤	٠,١٦
٤ - مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية	٥٤١	٠,١٥
٥ - نسبة أجهزة التلفاز إلى عدد السكان	٤٢٦	,٠,١
٦ - نسبة أجهزة الراديو إلى السكان	٤١١	٠,١١
٧ - عدد خطوط التليفونات المحمولة إلى السكان	٣٥٣	٠,١٠

يتبــــع

تابــــع

رابعاً: القدرة الحيوية: العناصر الفرعية	-	-
١ - الخصائص السكانية والبشرية	٦٦	٠,٥٦
٢ - الوجود الإقليمي	٥١	٠,٤٤
١ ـ الخصائص السكانية والبشرية (المؤشرات)	-	-
أ ـ المستوى التعليمي	٨٣٥	٠,٢١
ب ـ المستوى الصحي	٦٦١	٠,١٧
ج ـ نسبة المشاركة في العمل	٦٠٥	٠,١٥
د ـ درجة التكامل القومي والثقافي	٦٠٢	٠,١٥
هـ ـ حجم خدمات الدولة للسكان	٥٠٥	٠,١٣
و ـ حجم السكان	٤٥٥	٠,١٢
ز ـ كثافة السكان في كم²	٢٩٦	٠,٠٧
٢ ـ الوجود الإقليمي (المؤشرات):	-	-
أ ـ طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضايق وممرات مائية)	٦٢٥	٠,٣٣
ب ـ نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور	٥٦٤	٠,٣٠
ج ـ مساحة الدولة	٣٦٢	٠,١٩
د ـ نصيب الفرد من الموارد المائية	٣٣٧	٠,١٨
عناصر العوامل المعنوية		
أولاً: القدرة السياسية (المؤشرات)	-	-
أ ـ مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان)	٣٦٩	٠,٢٥
ب ـ الاستقرار السياسي وغياب العنف	٣١٨	٠,٢١
ج ـ نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (آخر انتخابات)	٢٩٩	٠,٢٠
د ـ كفاءة الحكومة	٢٧٧	٠,١٩
هـ ـ كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة)	٢١٦	٠١٥
ثانياً: الإرادة القومية: العناصر الفرعية	-	-
١ ـ القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية	٢٢٤	٠,٤٤
٢ ـ الأهداف الاستراتيجية	١٤٨	٠,٢٩
٣ ـ حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي	١٣٤	٠,٢٧
١ ـ القيادة السياسية (المؤشرات)	-	-
أ ـ القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع	٢٢٨	٠,٥٤
ب ـ درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب	١٩٧	٠,٤٦

يتبــــع

تابــع

٢ ـ الأهداف الاستراتيجية (المؤشرات)	-	-
أ ـ درجة الاعتماد على الذات	٤٥٠	٠,٤٠
ب ـ درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) وفق التقارير الدولية	٤٠٢	٠,٣٥
ج ـ درجة الانكشاف والتبعية	٢٨٤	٠,٢٥
٣ ـ حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي (المؤشرات)	-	-
أ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي	٦٠٧	٠,٣٠
ب ـ متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي	٥٢٤	٠,٢٦
ج ـ إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات	٤٦٣	٠,٢٣
د ـ عدد العلميين والمهندسين بالألف	٤٢٣	٠,٢١
ثالثاً: القدرة الدبلوماسية (المؤشرات)	-	-
أ ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	٢١٩	٠,٥٠١
ب ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي).	٢١٨	٠,٤٩٩

وفي ضوء الترتيب النهائي لاستمارة القياس وفق تقدير الخبراء واستخلاص الوزن النسبي، يمكن أن نرصد نقطتين مهمتين هما:

الأولى، عناصر الاختلاف والاتفاق بين ترتيب الاستمارة قبل التحكيم، وترتيبها بعد التحكيم:

ـ لم يتغير ترتيب العناصر الرئيسة، حيث استمرت العوامل المادية ذات الأولوية وبنسبة ٥٨ في المئة، ثم العوامل المعنوية بنسبة ٤٢ في المئة.

ـ تغير ترتيب العناصر المكونة للعوامل المادية، حيث كان الترتيب قبل التحكيم هو (القدرة الحيوية ثم الاقتصادية ثم العسكرية ثم الاتصالية). وأصبح الترتيب بعد التحكيم هو: القدرة الاقتصادية ثم العسكرية ثم الاتصالية ثم الحيوية.

ويشير هذا التغيير إلى تراجع القدرة الحيوية إلى الترتيب **الرابع** لصالح القدرة الاتصالية التي احتلت الترتيب **الثالث**، وتقدمت بالتالي القدرة العسكرية لتحتل الترتيب **الثاني**، ثم تقدمت القدرة الاقتصادية لتحتل الترتيب **الأول**. وعلى الرغم من أنه للمرة الأولى التي سعيت فيها إلى إبراز القدرة الاتصالية ضمن العوامل المادية،

وأجد أن مكانتها تتقدم على القدرة الحيوية وهي قدرة تقليدية لها ثقلها في تحليلات سابقة، إلا أن هذا يشير إلى أهمية هذه القدرة من ناحية في ظل التحولات العالمية عموماً، وإلى ضخامة هذه التحولات التي ارتكزت أساساً على القدرات الاتصالية، فضلاً عن أن هذا التفاعل من جانب المحكمين يشير إلى سلامة إبراز هذه القدرة ضمن العوامل المادية.

ـ تغير ترتيب العناصر المكونة للعوامل المعنوية، حيث كان الترتيب قبل التحكيم هو: الإرادة القومية، ثم القدرة الدبلوماسية، ثم القدرة السياسية. وأصبح الترتيب بعد التحكيم هو: القدرة السياسية أولاً، ثم الإرادة القومية، ثم القدرة الدبلوماسية. وهو أمر يشير إلى أن تحريك العوامل المعنوية ينطلق من إطار سياسي يتمثل في طبيعة النظام السياسي الحاكم وتوجهاته وكفاءته، وهو القادر على تكوين الإرادة القومية ثم القدرة الدبلوماسية. وكنت في ما مضى، قد وضعت في محاولاتي السابقة، القدرة السياسية ضمن العوامل المادية (أطروحة الدكتوراه وما بعدها من أبحاث)، إلا أنه في ضوء انتقادات عديدة ومراجعة نقدية من جانبي أردت أن أضعها ضمن العوامل المعنوية، فاحتلت الترتيب الأول لدى المحكمين، وهو ما يؤكد سلامة هذا الاختيار، والاتفاق على أولويتها على عناصر العوامل المعنوية الأخرى.

ـ شهدت العناصر الفرعية المكونة للقدرة الاقتصادية، تغيراً طفيفاً بين ترتيبها قبل التحكيم وبعده. . ولا يعكس من خلال قراءته وتحليله دلالات ذات اعتبار.

ـ شهدت العناصر الفرعية المكونة للقدرة العسكرية، تغيراً واضحاً. حيث تقدم عنصر القاعدة الصناعية العسكرية، والقدرة النووية إلى الصدارة، وتراجعت عناصر مثل حجم الإنفاق العسكري العام، ونسبته إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان. ويشير هذا التغير إلى دلالة مهمة حيث إن العنصر الحاسم أضحى هو: مدى احتلال الدولة لقاعدة صناعية عسكرية تجعلها قادرة على الاعتماد على الذات، وعدم الارتكان في إرادتها السياسية على آخرين، فضلاً عما تعطيه هذه القاعدة الصناعية العسكرية من مكانة للدولة وهيبة كبيرة لها وما يمكن أن تدره هذه الصناعات من موارد إضافية للاقتصاد القومي للدولة. وينسحب هذا التفسير على أولوية القدرة النووية التي أضحت خياراً ضرورياً، إن لم يكن حتمياً في عالم اليوم.

ـ شهدت العناصر الفرعية المكونة للقدرة الاتصالية، تغيراً محدوداً، وإن كان يمثل دلالة مهمة في مدى اتفاق المحكمين على أولوية مؤشر نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان عما عداها من مؤشرات. وهو أمر يؤكد مدى ما أضحت تقوم

به الحاسبات الآلية (الكومبيوتر) في تنظيم الدولة وكفاءتها وتوفير الوقت والجهد فضلاً عن الفعالية المترتبة على حسن التنظيم والتعامل مع هذه الأجهزة الحديثة.

ـ أجمعت الغالبية الكبيرة على إعادة ترتيب عنصري القدرة الحيوية وهما: الوجود الإقليمي والخصائص السكانية، أو البشرية، فقد تغير ترتيب هذين العنصرين إلى إعطاء الأولوية لعنصر الخصائص السكانية، أو البشرية، يليها عنصر الوجود الإقليمي. وهو أمر مهم للغاية، حيث كان للحديث المتكرر خلال السنوات العشر السابقة حول أهمية التنمية البشرية وأهمية العنصر البشري، وتحسين الحياة بالنسبة للبشر في كل مكان، وإصدار التقارير الدولية عن الأمم المتحدة وغيرها لمتابعة هذا العنصر المهم وإعطائه الأولوية الكبيرة، من شأنه أن يؤثر في خيارات المحكمين بكل تأكيد. فتراجع ترتيب وأولوية الوجود الإقليمي ومؤشراته (المساحة والموقع الجغرافي وغيرهما) وهو أمر يرجع إلى التطور التكنولوجي الضخم في وسائل الاتصالات التي كسرت الحواجز الجغرافية وتجاوزت سيادة الدولة وقدرتها على التحكم في محيطها الإقليمي أو الجغرافي.

ـ شهدت العناصر الفرعية أو المؤشرات المكونة لكل من عنصري القدرة الحيوية، تغيرات طفيفة لم تشر إلى دلالات ذات أهمية كبيرة.

ـ شهدت العناصر الفرعية المكونة للقدرة السياسية ضمن العناصر المعنوية تغيراً واضحاً بعد التحكيم، مقارنة بالترتيب قبل التحكيم. فقد تراجعت عناصر درجة الاستقرار السياسي، وكفاءة البرلمان وغيرهما، لتحل محلها في المقدمة مستوى الحريات العامة السائدة، وهو أثر من آثار التحولات العالمية، بتعزيز التوجه نحو الديمقراطية والحرية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتحرر دول أوروبا الشرقية وسقوط حائط برلين، منذ منتصف الثمانينيات وما بعدها، وإلى الآن.

ـ استمر ترتيب العناصر الفرعية المكونة لعنصر الإرادة القومية وهي (القيادة السياسية والأهداف الاستراتيجية وحجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي)، من دون تغيير بعد التحكيم عما كان قبله.

ـ شهدت المؤشرات المكونة لعنصر القيادة السياسية تغيراً كاملاً، حيث حلَّ المؤشر **الثاني** وهو القدرة على تعبئة الموارد الذاتية محل المؤشر **الأول** وهو درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب. وقد جاءت نتيجة التحكيم منطقية عندما أعطت الأولوية لقدرة القيادة على تعبئة الموارد الذاتية، لأن هذا يعكس الهيبة وتوفير الموارد المؤهلة للاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب. فمن غير المنطقي أن تكون الدولة غير قادرة من خلال قيادتها الحاكمة على تعبئة مواردها الذاتية، وتكون قادرة

على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب، واستقرارها في ذلك. وهو ما جاء منطقياً في نتيجة التحكيم.

ـ شهدت المؤشرات المكونة لعنصر الأهداف الاستراتيجية تغيراً واضحاً ذا دلالة في الترتيب بعد التحكيم عما قبله. فقد كان ترتيب هذه المؤشرات قبل التحكيم هو درجة الاعتماد على الذات، ثم درجة الانكشاف والتبعية، ثم درجة الدولة في مجالي التنمية البشرية ومواجهة الفساد وفق التقارير الدولية.

ثم أصبح الترتيب بعد التحكيم هو درجة الاعتماد على الذات، ثم درجة الدولة في مجالي التنمية البشرية ومواجهة الفساد، ثم درجة الانكشاف والتبعية.

والملاحظ هنا منطقية نتيجة التحكيم، حيث تقدمت عناصر الاعتماد على الذات، ثم مكانة الدولة في التقارير الدولية في التنمية البشرية ومواجهة الفساد، لأن هذا يتفق مع أية أهداف استراتيجية حقيقية للدولة. ثم تراجع مؤشر درجة الانكشاف والتبعية لانخفاض أهمية هذا العنصر وسط التغيرات العالمية ومنطق ما يسمى بـ «العولمة» وتداخل الخارج مع الداخل من دون حدود واضحة عكس ما كان سائداً من قبل وفي ظل ظروف عالمية مغايرة. إلا أنه من الصعوبة إلغاء هذا العنصر وسط هذه التحولات نظراً إلى أن قيمة الدولة مرتبطة إلى حد كبير بنسبة ما تستطيع أن تعتمد عليه ذاتياً مقابل ما تعتمد عليه خارجياً، مهما شهدت البيئة الدولية والإقليمية من تغيرات. ولكن وزن هذا العنصر قد تراجع مقارنة بما كان سائداً من قبل.

ـ لم تشهد مؤشرات عنصر حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي تغيراً كبيراً ذا دلالة.

ـ لم تشهد مؤشرات عنصر القدرة الدبلوماسية تغيراً كبيراً ذا دلالة، على الرغم من إعطاء الأولوية لمؤشر حجم التمثيل الخارجي للدولة عن التمثيل الداخلي للآخرين لديها. وهو أمر في تقديري على الرغم من أهميته إلا أنهما على الدرجة نفسها من الأهمية.

الثانية، عناصر التوافق والاختلاف في صياغة المؤشرات والعناصر الفرعية والرئيسية قبل التحكيم وبعد إتمامه:

تعددت آراء المحكمين بشأن صياغة بعض العناصر أو المؤشرات. وقد بلغت نسبة اتفاق المحكمين مع فكرة القياس وإطار الاستمارة محل التحكيم وشكل تقسيم عناصر القياس إلى مجموعتين مادية ومعنوية، كانت تفوق ٩٠ في المئة. أما درجة الاختلاف فكانت حول بعض الصياغات في مسمى المؤشر أو العنصر، فضلاً عن

رغبة البعض بإضافة عناصر أخرى، وقليلاً ما جاء رأي البعض في إلغاء مؤشر أو عنصر ما.

وقد استفاد الباحث من بعض هذه الملاحظات، وتمت إعادة صياغة بعض مسميات المؤشرات أو العناصر، تماشياً مع التغيرات في هذا الشأن، وهو ما يتضح لمن يقرأ النسخة الأولى المحكمة والنسخة الثانية بعد التحكيم. وقد تظهر أهمية التحكيم بصورة تحمل كل الدلالات الإيجابية عند المقارنة بين ما كان مطروحاً للتحكيم وبين الصياغة النهائية بعد التحكيم.

ويمكن الإشارة إلى بعض ملاحظات المحكمين التي سجلوها على استماراتهم، وذلك على النحو التالي:

- **العسكريون**

لواء د. مصطفى كامل: تركزت ملاحظاته في ما يلي:

ـ أشار إلى أن القدرة الدبلوماسية والقدرة السياسية المدرجتين ضمن العوامل المعنوية، من العوامل المادية التي يمكن أن تتحول إلى قوة سياسية وأخرى دبلوماسية.

كما يرى أن الإرادة القومية هي العامل المعنوي، وتشمل/ (الإدراك ـ الرضا ـ الرغبة الأكيدة في التفعيل).

إضافة إلى العناصر الواردة في استمارة التحكيم في عنصر الإرادة القومية.

ـ كان من الضروري إضافة عدد من المؤشرات إلى الوجود الإقليمي ضمن عناصر القدرة الحيوية ومنها:

- شكل الدولة وموقع العاصمة بالنسبة للحدود.
- مدى توزيع الأهداف الاستراتيجية على مساحة الإقليم.
- شكل حدود الدولة وإمكان أداء وظائف مدنية وعسكرية.

ـ ضرورة إضافة عنصر (نصيب الفرد من حجم الإنفاق العسكري العام) إلى القدرة العسكرية.

ـ يرى أن القاعدة العلمية الواردة لمؤشرات الخيار الاستراتيجي ضمن الإرادة القومية، يمكن أن تنقل إلى العناصر المحسوسة تحت عنوان: القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة ـ كقدرة بذاتها باعتبارها الآن هي العنصر الحاسم الذي تتمحور حوله عناصر القوة الأخرى.

د. بهاء الدين الحريشي :

يرى استبدال القدرة (التكنولوجية) بدلاً من القدرة الاتصالية، على أن يضاف إليها عناصر :

ـ إنتاج البرمجيات.

ـ تصنيع الإلكترونيات وأجهزة الاتصالات.

ـ تصنيع المعدات الثقيلة.

ـ مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في أجهزة الدولة.

لواء د. محمود عبد المقصود شلتوت :

ـ يرى استبدال كلمة التكامل بكلمة أخرى هي (الاندماج) في مؤشرات الخصائص السكانية ضمن القدرة الحيوية.

ـ إضافة مؤشر (عدد الأبحاث العلمية التي دخلت مجال التطبيق)، إلى مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي ضمن عصر الإرادة القومية.

ـ ضرورة القياس الكيفي لا الكمي بالنسبة إلى العناصر المعنوية، مع إضافة عنصر الإعلام وأهميته.

لواء محمد الغباري :

ـ يرى إضافة عنصر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى مؤشرات الوجود الإقليمي، كأحد عناصر القدرة الحيوية.

ـ إضافة مؤشر النسبة المئوية إلى محو الأمية ضمن المستوى التعليمي للخصائص السكانية.

ـ إضافة عنصر نصيب الفرد من الإنتاجية السنوية للحبوب مقارنة بالمتوسط العالمي/ ضمن عناصر القدرة الاقتصادية.

ـ إضافة عنصر/ نسبة وحجم إنتاج البرمجيات للدولة لعناصر القدرة الاتصالية.

ـ إضافة مؤشر (النسبة المئوية من البحوث العلمية المنفذة بالخطة والتي تم تطبيقها أو الاستفادة منها)، ضمن مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي.

ـ إضافة مدى مشاركة المؤسسات المدنية في الحكم (المجتمع المدني) ضمن مؤشرات القدرة السياسية.

لواء عادل الغرباوي:

أشار إلى أنه يمكن أن تكون القدرة الاتصالية داخل القدرة الاقتصادية أو العسكرية.

لواء حمدي حسن محمد

أشار إلى أنه يمكن إضافة القدرة التكنولوجية للدولة، ومنها تكون القدرة الاتصالية.

- **الاقتصاديون**

د. جودة عبد الخالق:

ـ تغيير كلمة الوجود الإقليمي، بكلمة الحيز الإقليمي ـ كأحد عناصر القدرة الحيوية.

ـ إضافة مؤشر (معدل الاستثمار كنسبة من الناتج القومي) ـ لعناصر القدرة الاقتصادية.

ـ استبدال عنصر (متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية المزروعة)، بمؤشر (نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب)، ضمن عناصر القدرة الاقتصادية.

د. فتحي أبو الفضل:

ـ ضرورة إدخال عنصر التعبئة المعنوية (الإيمان بزعيم، قوة الإقناع الإعلامي بالقضية . . . الخ) إلى العوامل المعنوية.

ـ إضافة عنصر (نسبة المساحة المزروعة بالحبوب إلى المساحة الكلية المزروعة).

ـ إضافة مؤشر (نسبة البحوث التي يستفاد منها تطبيقياً) إلى مؤشرات حجم القاعدة العالمية كخيار استراتيجي.

ـ إضافة عنصر (مدى نجاح الدبلوماسية في حل المشاكل وتحقيق الأهداف) إلى عناصر القدرة الدبلوماسية.

د. مصطفى أحمد مصطفى، (معهد التخطيط):

ـ إضافة عنصر (القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية للدولة)، ضمن عناصر القدرة الاقتصادية.

ـ إضافة عنصر قدرة تأهيل إمكانيات الإنذار المبكر إلى القدرة العسكرية.

ـ إضافة عنصر (عدد البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر في مجلات علمية دولية ـ ضمن مؤشرات القاعدة العلمية كخيار استراتيجي).

ـ إضافة عنصر (القدرة على إدارة دبلوماسية التنمية) إلى عناصر القدرة الدبلوماسية.

ـ إضافة عنصر (تنمية مصدر التشريع المتمثل في الدستور وإلغاء العمل بالقوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ.

د. محمود عبد الحي:

ـ إضافة عنصر (القيم المجتمعية) إلى العوامل المعنوية.

ـ إضافة عنصر (مؤشرات الأداء الدبلوماسي) لـ: (المساهمة في حل القضايا ـ طرح الرؤى الوطنية ـ التقييم السليم لسياسات الدول ـ المعلومات).

ـ إضافة عنصري:

● درجة التجاوب/ قبولاً أو رفضاً/ مع الرؤى والآراء المخالفة.

● الشفافية والمصارحة بالمشكلات والآثار الجانبية للسياسات والقرارات والأفق الزمني لاستيعابها أو التغلب عليها.

● الأكاديميون (أساتذة العلوم السياسية)

د. نادية مصطفى:

ـ إدخال عنصر (الروح المعنوية والثقافة السائدة) إلى العوامل المعنوية.

ـ إضافة عنصر (عدد مرات المبادرة بطرح قرارات في المنظمات الدولية)، إلى القدرة الدبلوماسية.

ـ إضافة عنصر (الرضا الشعبي عن السلطة القائمة).

د. هالة سعودي:

ـ إضافة عنصرين للقدرة الدبلوماسية هما:

● التواجد في المنظمات الدولية.

● الدور في الأزمات وتسوية الصراعات أي (حجم المبادرة في السياسة الدولية).

تحريك مؤشر (نسبة المشاركة في العمل، وحجم خدمات الدولة للسكان) ضمن عناصر القدرة الاقتصادية، بدلاً من القدرة الحيوية.

د. مصطفى كامل السيد:

ـ اختلف مع الاستمارة في العديد من العناصر حول التصنيف والعوامل والمؤشرات.

● المهتمون والباحثون

د. أحمد يوسف القرعي:

ـ إضافة مؤشر قدرة القيادة على تعبئة مؤسسات المجتمع المدني.

ـ نسبة مشاركة المجتمع المدني في تسيير أمور المجتمع.

د. جمال عبد الجواد:

ـ ضرورة التركيز على نوعية المجتمع السياسي والنخب السياسية وطبيعة النظام السياسي، (استبدادي، تعددي، ديمقراطي)، ومدى تبلور هوية وطنية تتوافق مع حدود الدولة.

ـ بعبارة أخرى يجب التركيز على المجتمع الرخو ـ (Soft Ware) أكثر من المجتمع الصلب ـ (Hard Ware).

د. عبد العاطي محمد:

ـ إن عنصر إنتاج المعرفة كان يتوجب وضعه ضمن المؤشرات الاقتصادية في ظل مرحلة العولمة، وهو يفوق غيره ـ الآن ـ من المصادر التقليدية وهي الأرض والعمل ورأس المال. وأنه بحكم أنه أصبح من مصادر الإنتاج الرئيسية فإنه يجب أن يحتل المرتبة الأولى.

د. عمرو هاشم:

ـ إضافة عنصر اليورانيوم إلى المعادن الاستراتيجية في الصدارة الاقتصادية.

ـ إضافة عنصر التدريب على القدرة العسكرية.

ـ إضافة عنصر التدخل لدى الغير في حل النزاعات الدولية بالوساطة والتوفيق وبذل المساعي إلى القدرة الدبلوماسية.

ـ إضافة عنصر تداول السلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة (أي التداول وعدم الاستقرار بالمعنى الإيجابي)، إلى عناصر القدرة الدبلوماسية.

د. عبد العليم محمد:

ـ إضافة عنصر إسهام العلم والتكنولوجيا في الدخل القومي إلى عناصر القدرة الاقتصادية.

ـ إضافة عنصر مؤشر مدى اتصال الجماعة العلمية الوطنية بالخارج وتفاعلها على الصعيد الوطني إلى مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي.

ـ إضافة مؤشر عدد براءات الاختراع إلى مؤشرات حجم القاعدة العلمية.

* * *

وقد كان لهذه الملاحظات القيّمة أثرها البالغ في إعادة صياغة بعض مؤشرات استمارة المقياس وبعض المصطلحات، وإخراجها بالشكل النهائي وبصورة أفضل مما كانت عليه عند طرح الاستمارة للتحكيم.

ثالثاً: الإطار الفلسفي لمنهج قياس قوة الدولة وأسلوب التطبيق الفعلي

يتناول هذا المبحث نقطتين رئيسيتين في إطار صياغة الرؤية الجديدة لقياس قوة الدولة في ظل المتغيرات الجديدة دولياً وإقليمياً كما سبقت الإشارة، وهما:

الأولى: الإطار الفلسفي الحاكم لصياغة مقياس جديد لقوة الدولة.

الثانية: أسلوب التطبيق الفعلي والمعادلة المستخدمة في قياس قوة الدولة وفق الرؤية الجديدة.

١ ـ الإطار الفلسفي الحاكم لصياغة مقياس لقوة الدولة

يتحدد الهدف المحوري من صياغة مقياس شامل لقوة الدولة، في محاولة الوصول إلى الطريقة الأكثر دقة في قياس قوة الدولة. فقد تم تجاوز فكرة «التعرف التقديري» على قوة الدولة من دون حسابات دقيقة ومن دون قدرة على المقارنة مع الآخرين بدقة وشمول. فضلاً عن أنه قد تم تجاوز فكرة الاعتماد على عنصر أو آخر فقط في تقدير قوة الدولة أو قياسها الجزئي، إلى فكرة القياس الشامل الذي سعينا إليه تطويراً وتجاوزاً لمحاولات محدودة سابقة.

وكما سبق أن أشرنا، إن قياس قوة الدولة ليس غاية في ذاته، إنما هو وسيلة

للوقوف على الحصر الدقيق لإمكانات وموارد الدولة المستثمرة والكامنة بما يمثل الجانب المادي، وكذلك وسيلة لتحليل أداء النظام السياسي باعتباره ناتج إرادة قومية وقدرة سياسية وقيادة سياسية وقدرة على التعامل مع الآخرين من خلال تفاعل متبادل عبر الآليات الدبلوماسية، وهو ما يمثل الجانب المعنوي.

وبالتالي نحن أمام جانبين **الأول**: هو الجانب المادي أو الموضوعي أو (الملموس).

وهو تعبير عن مسح الموارد والإمكانات المتاحة والكامنة.

والثاني: هو الجانب المعنوي أو غير الملموس، وهو تعبير عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد بكفاءة.

وتعتبر العوامل المعنوية آليات لتفجير الطاقات والإمكانات وتحويلها إلى واقع حي ملموس وخلاق. ولذلك إما أن يكون ناتج ذلك هو الارتفاع بمستوى الإمكانات المتاحة وتحريك الطاقات الكامنة إلى الاستثمار الأفضل، وإما أن يكون الناتج هو إهدار هذه الإمكانات وخفض قيمتها، وإما أن تظل الإمكانات على حالتها من دون تغيير إلى أفضل أو إلى أسوأ.

وهنا تكمن الفكرة الفلسفية وراء هذا التصنيف إلى مجموعتين من العوامل (المادية والمعنوية). فلو اعتبرنا العوامل المعنوية متساوية مع المادية لاعتبرناها عنصراً من العناصر الموضوعية ويتم إضافتها لها. ولكن التصنيف يستند إلى فكرة أن العوامل المعنوية تسهم في التعبئة السليمة للموارد (متاح وكامن)، وإما أن تسهم في إهدار ذلك. وهذا هو الفارق بين مجتمع وآخر.

مثلاً، الفارق بين دولة تمتلك مصدراً للطاقة كالبترول يدر عليها دخلاً قومياً ضخماً، ودولة أخرى مشابهة، أن إحداهما تقدمت، والأخرى كما هي إن لم تكن على حالها من التخلف. والسبب في ذلك هو قدرة النظام السياسي على الاستثمار الأفضل لهذا المورد والتعامل الأفضل مع عائده، وهو ما يسمى بالعامل المعنوي.

من هنا جاءت فكرة جمع كل ما هو مادي، وجمع كل ما هو معنوي، كل على حِدى، ثم ضرب ناتج ما هو مادي، في ناتج ما هو معنوي. فلو كان ناتج العوامل المعنوية (صفراً)، لكانت قوة الدولة صفراً، وزال أثر العوامل المادية، ولو كان ناتج العوامل المعنوية (١) لظل ناتج العوامل المادية كما هو من دون زيادة أو نقصان. بينما لو ارتفع ناتج العوامل المعنوية إلى رقم (٣) مثلاً لرأينا كيف تضاعف ناتج العوامل المادية، كما يتضح في الجدول رقم (١ ـ ٤):

الجدول رقم (١ ـ ٤)

تضاعف ناتج العوامل المادية والمعنوية

الحالـــة	ناتج العوامل المادية	×	ناتج العوامل المعنوية	الحصيلة
١ ـ	٥	×	صفر	صفر
٢ ـ	٥	×	١	٥
٣ ـ	٥	×	٣	١٥

كما إن هذه الفكرة لا تستند في مرحلتها التطويرية الحالية إلى ضرب كل ما هو قابل للقياس، في كل ما هو غير قابل للقياس. فقد أصبح ذلك خطأ فادحاً. حيث أصبحت العناصر المعنوية قابلة للقياس من خلال مؤشرات معينة. وكان للتقارير الدولية حول التنمية البشرية والتنمية الإنسانية والفساد والشفافية وعائد التنمية والحكم الصالح أو الرشيد، الدور الكبير في بلورة مقاييس هذه العوامل ما أسهم في تطوير الفكرة الفلسفية للقياس، مستثمراً في ذلك من جانبي فكرة «التراكم العلمي». **فليس** مما يتفق مع فلسفة العلم أن يبدأ كل باحث من الصفر من دون استثمار الإضافات المتراكمة في العلم.

كما يستند الإطار الفلسفي للقياس إلى فكرة أن الدولة التي تمتلك أكثر أو يكون عائدها أكثر من عنصر أو آخر تكون هي الأقوى والأميز عن غيرها، إلى أن يتم تفاعل عناصر هذه الدولة صعوداً أو هبوطاً لنصل إلى الناتج الإجمالي مقارنة بدول أخرى، ثم يتم ترتيب الدول حسب ناتج القياس باعتبار أن الحاصل على ناتج أكبر هو الأقوى بطبيعة الحال. وعلى ذلك فإن هناك القاعدة الرئيسة التي تستند إليها الدراسة هو اعتبار ما هو أكبر هو أقوى.

وبالتالي، فإن جميع العناصر المادية والمعنوية التي تحظى بالرقم الأعلى تعتبر عنصر قوة للدولة، بينما العناصر التي تحظى بالرقم الأدنى تعتبر عنصر ضعف للدولة.

إلا أن لهذه القاعدة استثناءات تتعلق ببعض العناصر التي تحظى بالرقم الأعلى، ولكنها عنصر ضعف والعكس صحيح. ومثال ذلك عنصر «كثافة السكان»، حيث إن الدولة التي تشهد كثافة أعلى هي أمر يتعارض مع قوة الدولة نظراً للسلبيات المترتبة على ذلك وهي عديدة.

ويؤكد ذلك أنه في حالة الحرب فإن نسبة تعرض المناطق الأكثر كثافة للخسائر البشرية أكبر من المناطق الأقل كثافة.

ومثال آخر، حجم المديونية الخارجية كلما زادت كلما كان ذلك عنصر ضعف وليس عنصر قوة، لما لهذا من تداعيات على صنع القرار السياسي الوطني وعلى اقتصاديات الدولة.

وقد راعينا في القياس مثل هذه العناصر التي تعبّر ضخامتها عن الجانب السلبي للقوة، أو تعبر ضخامتها عن الجانب الإيجابي للقوة، كما سيرد شرحه بعد ذلك.

وفي ضوء هذا الإطار الفلسفي، وبعد أن تمت معرفة أوزان العناصر المقترحة لقياس قوة الدولة بناءً على المقابلات التي تم إجراؤها مع المحكمين، جرت بلورة وصياغة مقياس قوة الدولة القابل للتطبيق وفق فكرة الدراسة على النحو التالي:

أ ـ الأساس العلمي لاختيار عناصر قوة الدولة:

تم اختيار عناصر محددة باعتبارها عناصر حاسمة في القياس، وذلك من واقع المسح الشامل للمحاولات المنهاجية العديدة التي وردت تفصيلاً في أطروحة الدكتوراه للباحث[٤١]، علاوة على إخضاع عدد من العناصر الجديدة للقياس الكمي من واقع العديد من المقابلات مع عدد من الزملاء في تخصصات الاقتصاد والجغرافية السياسية والعلاقات الدولية وخبراء استراتيجيين وعسكريين وذلك قبل مرحلة التحكيم.

فالأصل هو الاختيار من بين العديد من العناصر المطروحة مع تعديل بعضها وإضافة عناصر جديدة، والملاءمة بين ما يمكن أن يعبر عنه من مؤشرات قابلة للقياس، وبين التطورات الجديدة في المفاهيم والتصورات والمصطلحات بحيث تأتي العناصر وقد جسدت هذه التطورات، فلا تبدو فكرة القياس قديمة أو كلاسيكية لم تتجاوز لحظة زمنية معينة ما يمكن أن يعرض القياس لانتقادات ذات معنى[٤٢].

(٤١) جمال علي زهران: «مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، **وتوازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، تقديم علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ١١ ـ ٦٤.

(٤٢) يجب التنويه بأن كل عنصر أو مؤشر تم اختياره هو موضع جدل، وكان هذا موضع بحث من المحكمين، ولكن بحكم تناول عدد كبير من المؤشرات يصل إلى ٨٤ مؤشراً، فإن هذا العدد يحيد احتمالات الانحياز التي قد تكون في أي منها، ويجعل النظر إلى الصورة الكلية أفضل من النظر إلى مؤشر أو عنصر ما بعينه.

وقد قسمت عناصر المقياس على النحو التالي:

(١) ـ العوامل الرئيسة، وتنقسم إلى مجموعتين من العوامل:

ـ **عوامل مادية**: وهي مجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها الأساس المادي والمؤسسي لقوة الدولة، والتي لا غنى للدولة عنه تحت أي صورة. وتتمثل هذه العوامل في الموارد التي تمتلكها الدولة سواء أكانت متاحة للاستثمار أم كامنة، وقد تكون متاحة بعد ذلك. وتشمل هذه العوامل أربعة عناصر رئيسة يمكن ذكرها مُرتَّبةً بحسب نتيجة التحكيم السابق الإشارة إليها، وذلك كما يلي:

ـ القدرة الاقتصادية.

ـ القدرة العسكرية.

ـ القدرة الاتصالية.

ـ القدرة الحيوية.

ـ **عوامل معنوية**: تشكل الوعاء الذي تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التي تتحرك هذه العوامل على أساسها. بعبارة أخرى فإن العوامل المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما. وعلى هذا فإن قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها (أي الطريق التي يتم من خلالها تعبئة الموارد المتاحة والكامنة). فالعوامل المادية يمكن أن تُهدر وتُبدد، ويمكن أن تُوظّف بشكل رشيد وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة، وقد لا يحدث ذلك. وهو الأمر الذي يجعل للعوامل المعنوية الأثر الحاسم في قياس قوة الدولة ومعرفة الإمكانيات الحقيقية وطريقة التعامل معها. وتشمل هذه العوامل المعنوية ثلاثة عناصر رئيسة نذكرها مُرتَّبةً طبقاً لنتيجة التحكيم السابق الإشارة إليها، في ما يلي:

ـ القدرة السياسية.

ـ الإرادة القومية.

ـ القدرة الدبلوماسية.

ـ **العناصر الفرعية**: يشتمل كل عامل من العوامل المشار إليها (مادية ومعنوية)، على عناصر فرعية، تتضمن بدورها عدداً من المؤشرات.

وفي ضوء الإطار الفلسفي للقياس يمكن إيضاح هذه العناصر والمؤشرات على النحو التالي:

(أ) ـ عناصر العوامل المادية:

تتحدد هذه العناصر في أربعة هي: القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية، والقدرة الحيوية.

ويشمل كل من هذه العناصر العديد من المؤشرات نوضحها في ما يلي:

ـ القدرة الاقتصادية:

يمكن تجسيد عناصر هذه القدرة الاقتصادية، في العديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الكاشفة لهذه القدرة. وقد بلغ عدد العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة، ٢١ عنصراً ومؤشراً. ويمكن توضيحها وفق ترتيب التحكيم في ما يلي:

● **حجم الناتج المحلي الإجمالي** (GNP): ويقصد به جملة الناتج القومي من كافة القطاعات طبقاً لأسعار السوق. بعبارة أخرى هو قيمة السوق للمنتوج القومي قبل اقتطاع احتياطات استهلاك رأس المال الثابت، وهو المصطلح الذي استقر على أنه (GNP) في أدبيات علم الاقتصاد[٤٣]. والقاعدة هنا وفق الإطار الفلسفي للدراسة، هي أن كلما زاد حجم الناتج القومي الإجمالي أشار هذا إلى قوة أكبر للدولة.

● **متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**: وهو العنصر الذي يشير إلى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، والقاعدة هنا كلما ارتفع دخل الفرد، فإن هذا يشير إلى قوة أكبر للدولة.

● **القاعدة الصناعية**: يشير هذا العنصر إلى أن وجود القاعدة الصناعية الواسعة، والتركيز على الصناعات الاستراتيجية بوجه خاص كالصلب والحديد والسيارات وغيرها، يعتبر في صالح قوة أكبر للدولة. ويمكن الاستدلال بمؤشرين مهمين هما: حجم إنتاج الدولة من الصلب، ونسبة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت نسبة كل منهما، أشار ذلك إلى قوة أكبر للدولة.

● **معدل النمو السنوي للإنتاج**: وهو العنصر الذي يشير إلى المعدل السنوي للنمو في كل القطاعات الإنتاجية، وكلما ارتفع هذا المعدل، فإنه يدل على قوة أكبر للدولة.

---

(٤٣) تم أخذ هذا التعريف من: *Statistical Yearbook 1999* (New York: United Nations, 1999), p. 546.

حيث أورد تفرقة بين الدخل القومي (National Income)، وبين الناتج الإجمالي المحلي أو القومي المعروف بـ (GNP) سواء بأسعار السوق أو بأسعار الإنتاج.

● **حجم إنتاج مصادر الطاقة**: وهو العنصر الذي يشير إلى مجموع إنتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسة من بترول وغاز طبيعي وفحم، وغيرها. والقاعدة هنا هي أنه كلما ارتفع معدل الإنتاج من هذه المصادر، كلما أشار إلى قوة أكبر للدولة.

● **حجم احتياطي مصادر الطاقة**: وهو العنصر الذي يشير إلى حجم القوة الكامنة من مصادر الطاقة من خلال حجم ما تمتلكه الدولة من احتياطات في مصادر الطاقة المتمثلة في (البترول والغاز الطبيعي والفحم). والقاعدة هنا هي: كلما ارتفع حجم الاحتياطي، دلَّ على قوة أكبر للدولة.

● **المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد**: وهو مؤشر يدل على نسبة النمو في إنتاج الطاقة كاشفاً بذلك قيمة المؤشرين السابقين سواء في حجم إنتاج مصادر الطاقة أو حجم الاحتياطي. والقاعدة هنا هي: أنه كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان**: وهو عنصر مهم من عناصر القدرة الزراعية للدولة، ويشير إلى أنه كلما زادت نسبة الأراضي الزراعية إلى حجم السكان، فإن هذا دليل على قوة أكبر للدولة، لأن هذا بدوره يسهم في تحقيق نسبة كفاية أكبر للسكان من إنتاجهم الزراعي(٤٤).

● **حجم الأراضي الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتار)**: والقاعدة هنا كلما ارتفع هذا الحجم، فإن هذا يُعد مؤشراً على قوة أكبر للدولة(٤٥).

● **المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد**: على الرغم من أن هذا المؤشر محل خلاف، باعتبار أن استهلاك الطاقة سلاح ذو حدين، فهو مؤشر قوة وأيضاً مؤشر ضعف، إلا أن الأمر يتوقف على كيفية النظر إليه أو التعامل مع هذا المؤشر. فالجانب الذي يشير إلى قوة الدول بحسمه في هذا العنصر هو، متوسط استهلاك الطاقة في الإنتاج، وليس الاستهلاك الفردي في الحياة العادية التي تظهر في الخلاف في الرأي. ولذلك فإنه كلما زاد معدل استهلاك الطاقة في الإنتاج، فهو إشارة إلى قوة أكبر للدولة ويسحب ذلك على نصيب الفرد من استهلاك الطاقة دليلاً على ارتفاع الدخل وحياة أرفع مستوى.

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم الزراعة والغذاء، انظر: محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة؛ ٢٣٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٨٥ - ١٥٠.

(٤٥) المصدر نفسه.

● **متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب، ونسبته إلى المساحة الكلية**: وهو عنصر يشير إلى أنه كلما ارتفعت النسبة المخصصة لزراعة الحبوب، كلما أدى هذا إلى رفع متوسط الإنتاجية السنوية، كلما أسهم ذلك في دعم أكبر لقوة الدولة. باعتبار أن الحبوب وخصوصاً القمح من السلع الغذائية الأكثر تأثيراً على الحكومات والشعوب والقرارات السياسية، إذا ما لم تكن الدول تنتج أكثر من هذه الحبوب لسد أكبر نسبة من احتياجات الشعب الغذائية الضرورية[٤٦].

● **حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية**: ويشير هذا العنصر إلى أن توافر هذه المعادن لدى دولة ما يجعلها أكثر تميزاً وقوة من دولة أخرى وبالتالي تعامل هذه الدولة باعتبارها الدولة الأقوى. ومن هذه المعادن الاستراتيجية: الحديد والنحاس والكروم والمنغنيز. وكلما ارتفع حجم إنتاج الدولة من هذه المعادن، كلما أشار ذلك إلى قوة أكبر للدولة[٤٧].

● **نسبة الأراضي المروية بانتظام من المساحة المنزرعة**: ويشير هذا العنصر إلى أنه كلما زادت نسبة الأراضي المروية رياً منتظماً ودائماً من إجمالي المساحة المزروعة كان هذا دليلاً على انتظام الإنتاجية الزراعية، ودلَّ ذلك بالتالي على قوة أكبر للدولة[٤٨].

ويتضح من خلال استعراض جميع العناصر الفرعية للقدرة الاقتصادية، ومؤشراتها، أن القاعدة العامة في تحليل ذلك هي أنه كلما ارتفعت نسبة هذه العناصر، كلما أشار ذلك إلى قوة أكبر للدولة.

ـ القدرة العسكرية:

يمكن تجسيد عناصر هذه القدرة العسكرية، من خلال العديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الكاشفة لهذه القدرة. وقد بلغ عدد هذه العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة، ١٦ عنصراً ومؤشراً. ويمكن توضيحها وفق ترتيب التحكيم في ما يلي:

● **القاعدة الصناعية العسكرية**: ويشير هذا العنصر إلى درجة الاعتماد على الذات في إنتاج الأسلحة الأساسية أو حتى الذخائر التي لا تؤثر في وطنية القرار السياسي العسكري. فكلما توافرت هذه القاعدة العسكرية للدولة وتنوعت وتعددت

---

(٤٦) محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، عالم المعرفة؛ ٢١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩).

(٤٧) محمد فتحي عوض الله، **الإنسان والثروات المعدنية**، عالم المعرفة؛ ٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠).

(٤٨) بكار توزاتي [وآخرون]، **الأمن الغذائي العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦).

مستوياتها كان هذا مؤشراً على قوة أكبر للدولة. وقد تجاوزنا في التأشير على وجود هذه القاعدة، للمؤشرات التقليدية من حيث إنتاج الدولة بعض الذخائر، أو بعض الأسلحة أو نوعها إلى ما هو أهم في تقديرنا وهو: مؤشر احتساب حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية. وذلك باعتبار أن هذا المؤشر يكشف عن وجود حقيقي لصناعات عسكرية متطورة وصل مستواها إلى حد ثقة الآخرين فيها والتعاقد على شرائها. فكلما ارتفع حجم تصدير الدولة للمعدات العسكرية كلما كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة. وكان للمحكمين في إعطاء الأولوية الأولى لهذا العنصر المهم، دلالة قوية على أن قوة الدولة عسكرياً يرتبط أساساً بمدى وجود قاعدة صناعية عسكرية حقيقية.

● **القدرة النووية والكيماوية**: ويعني هذا العنصر مدى ما تمتلكه الدولة من قدرة نووية تتمثل في إنتاج الطاقة النووية وحتى السلاح النووي. وهي قدرة ردعية في الأساس تشير إلى امتلاك الدولة قوة أكبر من غيرها في حالة امتلاك مثل هذه القدرات النووية. وقد أعطينا وزناً برقم (١) لمن يمتلك السلاح النووي، و(٢/ ١) لمن يمتلك السلاح الكيماوي، و(ـــ) لمن لديه إمكانيات نووية أو كيماوية. والقاعدة أن الدولة التي تمتلك أكثر هي الدولة الأكثر قوة بطبيعة الحال.

● **حجم القوات المسلحة**: وهو العنصر الذي يوضح القوة البشرية العاملة في جيش الدولة. ويشمل ذلك إجمالي حجم القوات العسكرية كالحرس الوطني، والميليشيات، وقوات الأمن الداخلي ذات الطابع الخاص، وإجمالي حجم القوات الاحتياطية التي يمكن تعبئتها في لحظات التعرض للعدوان أو الاستعداد للهجوم، أي الدخول في معركة عسكرية. والقاعدة هنا أنه كلما زاد حجم هذه القوات يمثل إشارة إلى زيادة أكبر في قوة الدولة.

● **الكفاءة التنظيمية في المجال العسكري**: ويكشف هذا العنصر مدى توافر القدرة التنظيمية لدى المؤسسة العسكرية، ويتم التعرف على ذلك من خلال مؤشر وجود نظام التعبئة، بما يشير إلى كفاءة تنظيمية أكبر عند التعبئة السريعة في أقصر مدة معينة. ويدل ذلك على قوة أكبر للدولة في حالة وجود نظام تعبئة شاملة سريع وفي أقل مدة زمنية. والقاعدة إذاً هنا هي: كلما توافر نظام شامل للتعبئة بأقل مدة زمنية، كلما دل ذلك على قوة أكبر للدولة.

● **حجم ونوعية الأسلحة التقليدية**: ويتضمن هذا العنصر العديد من أنواع العتاد العسكري الذي يشمل أعداد الدبابات، والطائرات الحربية، وطائرات الهليكوبتر المسلحة، والمدافع والقطع البحرية المختلفة والعربات المدرعة، وكلما زاد

حجم هذه الأسلحة، كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة. ويراعى في هذا الخصوص نوعية هذه الأسلحة وحداثتها التكنولوجية عند التحليل الكيفي.

● **حجم الاتفاق العسكري العام**: أي جملة ما يتم إنفاقه على القوات المسلحة، وكلما زاد هذا الحجم، كان دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي المحلي**: ويستهدف هذا العنصر تبيان القيمة الفعلية لحجم الإنفاق العسكري العام بربطه بالناتج القومي. والقاعدة هنا أنه كلما زادت هذه النسبة، كلما كان ذلك مؤشراً على توافر قوة أكبر للدولة نتيجة تزايد ما تخصصه الدولة للإنفاق العسكري العام من الناتج الإجمالي المحلي.

● **نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان**: ويستهدف هذا العنصر تبيان مدى تناسب القوات المسلحة الفعلية مع حجم السكان مقارنة بالدول محل الدراسة. فكلما ارتفعت نسبة هذه القوات إلى حجم السكان، كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

ويتضح من خلال استعراض جميع العناصر الفرعية للقدرة العسكرية، ومؤشراتها، أن القاعدة العامة في تحليل ذلك هي أنه كلما ارتفعت نسبة هذه العناصر، كلما أشار ذلك إلى قوة أكبر للدولة، باستثناء عنصر الكفاءة التنظيمية في تعبئة احتياطي القوات المسلحة كلما زادت المدة الزمنية في تنفيذ التعبئة، كلما كان ذلك مؤشراً على كفاءة أقل وقوة أقل بالتالي.

ـ القدرة الاتصالية:

تتجسد القدرة الاتصالية في عدد من العناصر الفرعية والمؤشرات الكاشفة لذلك. وقد بلغ عدد هذه العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة، سبعة عناصر.

ويمكن توضيحها وفق ترتيب التحكيم في ما يلي:

● **نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان**: والقاعدة هنا كلما زادت هذه النسبة كان هذا مؤشراً على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان**: والقاعدة هنا كلما زادت هذه النسبة كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى عدد السكان**: والقاعدة هنا كلما زادت هذه النسبة، كلما كان ذلك دليل قوة أكبر للدولة.

● **مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية**: وهو عنصر مهم يشير إلى مدى امتلاك

الدولة لقدرة تحكمية في العملية الاتصالية والاستخدام الحديث لتكنولوجيا الاتصال. وكلما توافر ذلك للدولة، اعتبر هذا دليل قوة أكبر للدولة.

● **نسبة أجهزة المذياع (الراديو) إلى عدد السكان**: والقاعدة هنا هي: كلما زادت النسبة كان دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة أجهزة التلفاز (التليفزيون) إلى عدد السكان**: والقاعدة هنا هي: كلما زادت النسبة كان دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **نسبة عدد خطوط التليفونات المحمولة (الموبايل) إلى عدد السكان**: والقاعدة هي: إنه كلما زادت النسبة، كان مؤشراً على قوة أكبر للدولة، بخاصة أن هذه الوسيلة الاتصالية الحديثة لها علاقة باستثمار أفضل للوقت، وقدرة أعلى على الإنجاز، واعتبار أن العملية الاتصالية عملية مستمرة من دون انقطاع.

ويتضح من خلال استعراض جميع العناصر الفرعية للقدرة الاتصالية، أن القاعدة العامة في تحليل ذلك هي أنه كلما زادت نسبة هذه العناصر، كلما أشار ذلك إلى قوة أكبر للدولة وتميز أفضل للدولة بمقارنتها بالدول الأخرى محل الدراسة.

ـ القدرة الحيوية:

وتنقسم عناصر هذه القدرة الحيوية إلى مجموعتين من العناصر الفرعية المجسدة لها. المجموعة الأولى تتضمن الخصائص السكانية أو البشرية، والثانية هي: الوجود الإقليمي.

ويمكن تناول كل عنصر فرعي على حده، والذي يتضمن بدوره مجموعة من المؤشرات، وذلك على النحو التالي وفقاً لترتيب المحكمين:

● **عناصر الخصائص السكانية أو البشرية:**

يبلغ عدد المؤشرات التي جسدت الخصائص السكانية أو البشرية ١٦ مؤشراً موزعة على ٧ عناصر فرعية، ويمكن تناولها وفق ترتيب المحكمين كما يلي:

ـ **المستوى التعليمي**: تتعدد العناصر والمؤشرات الدالة على المستوى التعليمي، ولكن تتركز المؤشرات الأكثر دلالة على قوة أكبر للدولة في مؤشرين: **الأول**، نسبة الالتحاق الإجمالي في جميع المراحل التعليمية (٦ ـ ٢٢ سنة) من إجمالي عدد السكان في هذه المرحلة العمرية، وهو مؤشر له دلالات عديدة. **والثاني**، معدل معرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق ١٥ سنة، وهو مؤشر دال على ما وصل إليه المستوى التعليمي في الدولة. والقاعدة هنا أنه كلما ارتفعت نسبة هذين المؤشرين كلما كان هذا في صالح قوة أكبر للدولة.

ـ **المستوى الصحي**: كما تتعدد المؤشرات الدالة على المستوى التعليمي، تتعدد أيضاً على المستوى الصحي. فقد تم التركيز على مؤشرين هما: نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان، ونسبة عدد الأسرّة إلى عدد السكان. والقاعدة أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دلَّ ذلك على مستوى صحي أفضل، وبالتالي قوة أكبر للدولة.

ـ **نسبة المشاركة في العمل**: وهو العنصر الذي يعرف بحجم السكان في سوق العمل بين (١٧ ـ ٤٥) سنة ونسبته إلى إجمالي السكان. وكلما زادت هذه النسبة كلما كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

ـ **درجة التكامل القومي والثقافي**: باعتبار أن التكامل الثقافي في اللغة والدين والعرق، يسهم في تدعيم التكامل القومي للدولة من زاوية أن هذا يسهم في تشكيل النسيج الحقيقي الذي يجسد هوية الشعب الثقافية وبالتالي القومية. لذلك فإن المؤشرات الدالة على درجة التكامل الثقافي هي اللغة والدين والبناء الإثني. والقاعدة هي أنه كلما ارتفعت نسبة كل عنصر على حِدى وتصبح نسبة غالبة، فإن هذا يدل على تكامل ثقافي وقومي أكبر، وبالتالي يدل على قوة أكبر للدولة.

ـ **حجم خدمات الدولة للسكان**: ويشير هذا العنصر إلى ما تؤديه الدولة من خدمات في المجالات المختلفة. إلا أننا نخص هنا إجمالي ما تنفقه الدولة على مجالي التعليم والصحة باعتبارهما يمثلان عصب المجتمع وقدرته الحقيقية. وكلما ارتفعت نسبة الإنفاق في هذين المجالين على وجه الخصوص كلما دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة.

ـ **حجم السكان**: يعتبر حجم السكان على إطلاقه عنصراً مهماً في بناء قوة الدولة، لأنه يسمح بالتنوع والإمكانية في استثمار هذه القوة البشرية. وكلما زاد هذا الحجم كلما كان ذلك دليلاً على قوة أكبر للدولة.

ـ **كثافة السكان في الكيلومتر المربع (كم^{٢})**: وهو مؤشر يعكس درجة تركز السكان وهو عنصر سلبي في حالة زيادة التركز. ولذلك فالقاعدة كلما انخفضت الكثافة كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة باعتبار أن هذا يعني انتشار أكبر للعمران على عكس زيادة الكثافة. وبالتالي التركز.

ويتضح من خلال هذه المؤشرات التي بلغت (١٢) مؤشراً، أن القاعدة العامة هي أنه كلما ارتفعت نسبة هذه المؤشرات كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة، عدا مؤشر كثافة السكان في الكيلو متر المربع، الذي يشير إلى أن الزيادة هي عنصر ضعف للدولة. وبالتالي كلما انخفضت هذه النسبة كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **عناصر الوجود الإقليمي:**

يبلغ عدد المؤشرات التي تجسد الوجود الإقليمي (٤) مؤشرات. ويمكن تناولها وفق الترتيب الناتج من رأي المحكمين كما يلي:

ـ **طبيعة الموقع الجغرافي**: (مدى التحكم في مضائق وممرات مائية): فالموقع الجغرافي يمكن التعبير عنه بمؤشرات عديدة، إلا أن ما يميز هذا الموقع ذاك، هو مدى تحكم الدولة في مضائق وممرات مائية، لأن هذا يعطيها قدرة تحكمية أكبر. ولذلك فإنه كلما أشرف الموقع الجغرافي للدولة على مضائق أو ممرات مائية كلما كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

ـ **نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور من مساحة الدولة**: فكلما كانت نسبة الأرض المعمورة من مساحة الدولة أكبر كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة من زاوية انتشار العمران. وهذا المؤشر هو الصورة المقابلة لمؤشر نسبة الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع. فزيادة الأرض المعمورة دليل قوة، بينما زيادة الكثافة السكانية دليل ضعف لعدم انتشار العمران وتركزه في أماكن معينة.

ـ **مساحة الدولة**: يعتبر هذا العنصر دليل قوة أكبر للدولة كلما زادت المساحة على الإطلاق مثل حجم السكان المطلق. ويرجع ذلك إلى أن المساحة الأكبر تشير إلى إمكانية احتوائها على ثروات ضخمة وموارد متعددة ويساعد على سهولة الحركة للقوات المسلحة في حالة الدفاع العسكري.

ـ **نصيب الفرد من الموارد المائية**[٤٩]: إن نسبة ما يحصل عليه الفرد من المياه، وهو عنصر مهم مع تزايد أزمة المياه العالمية وزيادة نسب التصحر، وارتفاع درجات الحرارة ومشكلة فتحة الأوزون. . . إلخ. لذلك فإنه كلما ارتفعت نسبة نصيب الفرد من الموارد المائية، كلما كان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة.

ـ **عناصر العوامل المعنوية:**

تتحدد هذه العناصر في ثلاثة وهي: القدرة السياسية، والإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، وهي بالترتيب كما وردت في تقدير المحكمين.

---

(٤٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا العنصر، انظر: هيثم الكيلاني، **المياه العربية والصراع الإقليمي: دراسة مستقبلية**، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)؛ إسماعيل مروة، **مصادر المياه في سورية: الواقع والتطلعات** (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، [د. ت.])، وسامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، عالم المعرفة؛ ٢٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦).

ويشمل كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة على العديد من المؤشرات نوضحها وفق ترتيب المحكمين، في ما يلي:

● **القدرة السياسية:**

ويقصد بها الإطار السياسي المؤسسي والتفاعلات السياسية القادرة على تعبئة واستثمار الموارد المختلفة للدولة. وتتجسد القدرة السياسية في العديد من العناصر الفرعية والمؤشرات الدالة عليها. وقد بلغ عدد هذه العناصر والمؤشرات ٦ مؤشرات. ويمكن تناولها في ما يلي:

ـ **مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان)**: ويشير هذا العنصر إلى مدى توافر الحريات باعتباره الإطار الأوسع للممارسة السياسة أو باعتباره يمثل البيئة الصالحة أو الملائمة لمارسة سياسية ديمقراطية. ومن دون هذا العنصر تتراجع قيمة العناصر الأخرى الدالة على القدرة السياسية. والقاعدة هنا أنه كلما توافر مستوى أعلى من الحريات، كلما دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة. وقد اعتمدنا في ذلك على المؤشر الدال على **توافر الحريات في تقرير التنمية الإنسانية.**

ـ **الاستقرار السياسي وغياب العنف**: ويدل هذا العنصر على مدى الاستقرار السياسي في المجتمع الذي يؤكد غياب العنف. وقد اعتمدنا في ذلك على المؤشر الوارد في **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢** الصادر عن الأمم المتحدة. وكلما زادت نسبة الاستقرار السياسي كلما دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة.

ـ **نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان**: وهو العنصر الذي يشير إلى درجة اهتمام الجماهير بالعملية السياسية من خلال مؤشر نسبة المشاركة في انتخابات البرلمان. وكلما زادت نسبة المشاركة دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة.

ـ **مدى كفاءة الحكومة**: وهو مؤشر يدل على قدرة الحكومة على العمل بكفاءة وفقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية الذي حدد معدل الكفاءة بين (ـ ٢,٥ إلى + ٢,٥) كمعدل عالمي. وقد التزمت الدراسة بذلك مراعاة للمعايير الدولية. فكلما اتجه المعدل نحو + ٢,٥، فإنه يدل على قوة أكبر للدولة.

ـ **مدى فعالية البرلمان (التمثيل والمساءلة)**: وهذا المؤشر يدل على مدى فعالية السلطة التشريعية من خلال التمثيل والمساءلة أو المحاسبة. بمعنى قدرة البرلمان على ممارسة اختصاصاته والقيام بوظائفه التشريعية والرقابية. وهذا المؤشر مأخوذ عن تقرير التنمية البشرية حيث يأخذ بمعدل يراوح بين ـ ٢,٥ إلى + ٢,٥). وكلما اتجه البرلمان ناحية (+ ٢,٥) يعني أنه يمارس اختصاصاته بفعالية، وهذا يدل على قوة أكبر للدولة.

ويتضح مما سبق، أن القاعدة العامة هي أنه كلما اتجهت النسبة أو المعدل أو المدى في عناصر ومؤشرات القدرة السياسية، نحو الارتفاع كلما كان ذلك دليلاً على قوة أكبر للدولة.

● **الإرادة القومية**

يُعبر عن هذه الإرادة القومية بمجموعة العوامل التي تشكل في مجموعها إرادة الدولة، والأساس الذي تستند إليه عند اتخاذها القرار القومي. ولذلك فإنها تتجسد في ثلاثة عناصر رئيسة هي: القيادة السياسية والأهداف الاستراتيجية وحجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي.

فالإرادة القومية تعبر عنها قيادة سياسية تمتلك رؤية متكاملة تؤدي إلى إرادة قومية ضعيفة أو قوية.

كما إن الإرادة القومية ترتبط بمدى وجود أهداف استراتيجية للدولة في لحظة تاريخية معينة. وكلما اتضحت هذه الأهداف واستطاعت القيادة السياسية أن تترجم هذه الأهداف، فإن هذا يعتبر مدخلاً لإرادة قومية صلبة وقوية.

فضلاً عن ذلك فإن الإرادة القومية يمكن أن تتجسد عملياً في ترجمة القيادة أحد الأهداف الكبرى التي تتركز في الخيار الاستراتيجي، في خلق القاعدة العلمية التي تبرز الدولة في عالم اليوم وتميزها عن الدول الأخرى، وترجح قوتها بشكل واضح.

ومن ثَمَّ فإن هناك ترابطاً واضحاً بين العناصر الثلاثة التي تجسد الإرادة القومية للدولة. فالقيادة يتوجب عليها امتلاك رؤية معينة، ويمكن اختيار ذلك من خلال الأهداف الاستراتيجية المجسدة لهذه الرؤية، والتي بدورها تترجم عملياً في الخيار الاستراتيجي للعلم، كطريق للحياة والتقدم والتميز وبالتالي القوة، وذلك في عالم لم يعد فيه العلم ترفاً بل سبيلاً للتقدم والتفوق والهيمنة.

ويمكن توضيح هذه العناصر الثلاثة مُرتَّبةً بحسب تقدير المحكمين في ما يلي:

ـ **القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية**: ويمكن تحليل هذا العنصر من خلال عنصرين فرعيين هما:

(●) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع: ويتم ذلك من خلال مؤشرين **هما**:

نسبة الضرائب المجمعة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة الاستثمار المحلي من الناتج الإجمالي.

(●) **درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب**: ويتم ذلك من خلال مؤشرين **هما**:

متوسط عمر المواطن أو العمر المتوقع.

نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

والقاعدة هي: إنه كلما زادت النسبة أو المتوسط أو نصيب الفرد، كلما دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة.

ـ **الأهداف الاستراتيجية**: ويتم تحليل ذلك من خلال العناصر الفرعية التالية:

(●) **درجة الاعتماد على الذات**، ومؤشرات ذلك هي:

نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (كلما زادت دلَّ هذا على قوة أقل للدولة.

نسبة حجم المعونات الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زادت دلَّ ذلك على قوة أقل للدولة.

صافي ميزان المدفوعات (الميزان التجاري). وكلما كان هذا الميزان إيجابياً كلما دلَّ ذلك على قوة أكبر للدولة.

(●) **درجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد**:

فوفقاً للتقارير الدولية، كلما تقدم ترتيب الدولة كان ذلك دليلاً على قوة أكبر للدولة.

(●) **درجة الانكشاف والتبعية**[٥٠]، ومؤشرات ذلك هي:

نسبة إجمالي قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، (وكلما زادت هذه النسبة كان دليلاً على قوة أكبر للدولة).

نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب وخصوصاً القمح[٥١]، وكلما ارتفعت هذه

---

(٥٠) إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٩-٧٤.

(٥١) هذا المؤشر ومعادلته، مأخوذان عن: محمد أزهر السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١.

النسبة لكان ذلك دليلاً على ضعف تعرض القرار السياسي لضغوط خارجية وهذا يدل على قوة أكبر للدولة.

- **حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي**[٥٢]، ويتم تحليل ذلك من خلال العناصر الفرعية التالية:

(●) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي المحلي.

(●) متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي.

(●) إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات.

(●) عدد العلميين والمهندسين ونسبتهم إلى عدد السكان.

والقاعدة هنا: هي أنه كلما ارتفعت النسبة أو زاد المتوسط أو ارتفع حجم الأعمال المنشورة، أو زاد عدد العلميين والمهندسين ونسبتهم إلى عدد السكان، كلما كان ذلك دليل قوة أكبر للدولة، وترجمة حقيقية لوجود قاعدة علمية قوية تجسد الخيار الاستراتيجي للعلم من جانب الدولة وفق أهدافها الاستراتيجية التي ترسمها القيادة السياسية الحاكمة.

ويتضح مما سبق أن الإرادة القومية يمكن أن تقاس من خلال مؤشرات كمية واضحة تكشف عن مدى وجود هذه الإرادة من عدمه. وهنا فإن هذه العناصر والمؤشرات لو زادت وارتفعت نسبتها لكان هذا دليلاً على قوة أكبر للدولة على عكس بعض العناصر التي لو ارتفعت لكان هذا دليلاً على قوة أقل للدولة نتيجة الاعتماد على الخارج وقدرة الخارج على التغلغل في الشأن الداخلي والتحكم في القرار السياسي، وهو الأمر الذي يتجسد في المعونات الخارجية، ومحدودية نسبة الاكتفاء الذاتي، والديون الخارجية وغيرها.

ويبلغ إجمالي العناصر والمؤشرات التي جسدت الإرادة القومية ١٦ عنصراً ومؤشراً.

● **القدرة الدبلوماسية:**

ويتم قياس هذه القدرة الدبلوماسية عن طريق مؤشرين هما:

حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (**التمثيل الداخلي**)،

---

(٥٢) أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة؛ ٥٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٥٧-٧٣، وأنطوان زحلان [وآخرون]، **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٦ (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦).

وحجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى (**التمثيل الخارجي**).

والقاعدة أنه كلما زاد حجم هذا التمثيل الدبلوماسي، كان ذلك دليلاً على قوة أكبر للدولة. لأن التمثيل الواسع يعطي الدولة الفرصة الأكبر لشرح وجهة نظرها أمام الدول الأخرى وسرعة الاتصال بها، وفعالية هذا الاتصال مع الآخرين باستمرار.

ملاحظات ختامية

وفي ضوء ما سبق إيضاحه، يمكن أن نسجل عدة ملاحظات حول تحديد عناصر القياس، في ما يلي:

ـ تم احتساب عدد من العناصر بأرقامها المطلقة ثم ضبطها بعناصر أخرى كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه، مثال ذلك حجم السكان، وحجم الإنفاق العسكري ثم نسبته إلى الناتج القومي، ثم نصيب الفرد الجندي منه، ثم حجم الناتج القومي الإجمالي نفسه ثم نصيب الفرد منه . . . إلخ. وهكذا. والهدف من هذه الازدواجية استبعاد هامش التضليل عند الاستناد إلى عنصر واحد فقط، وإعطاء قوة وموضوعية للمقياس المطروح.

ـ بالنسبة إلى المؤشرات التي ليست لها تعبيرات رقمية (كمية) هنا قليلة مقارنة بأطروحة الدكتوراه عام ١٩٨٨، كان يتم إعطاء أرقام للتدليل عليها بالمقارنة بين وحدات الدراسة محصورة بين صفر، ونصف درجة، أو واحد صحيح أو (٢) أو (٤)، وذلك حتى لا تؤثر في الوزن الكلي العام، ولتقليل نسبة التضليل أو الخطأ.

ـ في ضوء ما سبق توضيحه لعناصر قوة الدولة اتضح أن عدد العناصر والمؤشرات لمقياس قوة الدولة هو: ٨٤ عنصراً ومؤشراً لكل دولة، وهي كما يلي ويوضحها الجدول رقم (١ ـ ٥):

القدرة الاقتصادية: ٢١ مؤشراً.

القدرة العسكرية: ١٦ مؤشراً.

القدرة الاتصالية: ٧ مؤشرات.

القدرة الحيوية: ١٦ مؤشراً.

القدرة السياسية: ٦ مؤشرات.

الإرادة القومية: ١٦ مؤشراً.

القدرة الدبلوماسية: مؤشران.

الجدول رقم (١ ـ ٥)

عدد العناصر والمؤشرات لمقياس قوة الدولة

م	العنصر الرئيس	العنصر الفرعي	عدد	عدد المؤشرات
١ ـ	القدرة الاقتصادية	ـ	ـ	٢١ مؤشراً
٢ ـ	القدرة العسكرية	ـ	ـ	١٦ مؤشراً
٣ ـ	القدرة الاتصالية	ـ ـ		٧ مؤشرات
٤ ـ	القدرة الحيوية	الوجود القومي الخصائص البشرية	٤ ١٢	١٦ مؤشراً
٥ ـ	القدرة السياسية	ـ	ـ	٦ مؤشرات
٦ ـ	الإرادة القومية	القيادة السياسية الأهداف السياسية القاعدة العلمية	٤ ٨ ٤	١٦ مؤشراً
٧ ـ	القدرة الدبلوماسية	ـ	ـ	مؤشران
الجملــــة				**٨٤ مؤشراً**

٢ ـ أسلوب التطبيق والمعادلة الحسابية المستخدمة[٥٣]

بعد توضيح الأساس العلمي لاختيار عناصر قوة الدولة تم قياس هذه العناصر وذلك باتباع الخطوات التالية:

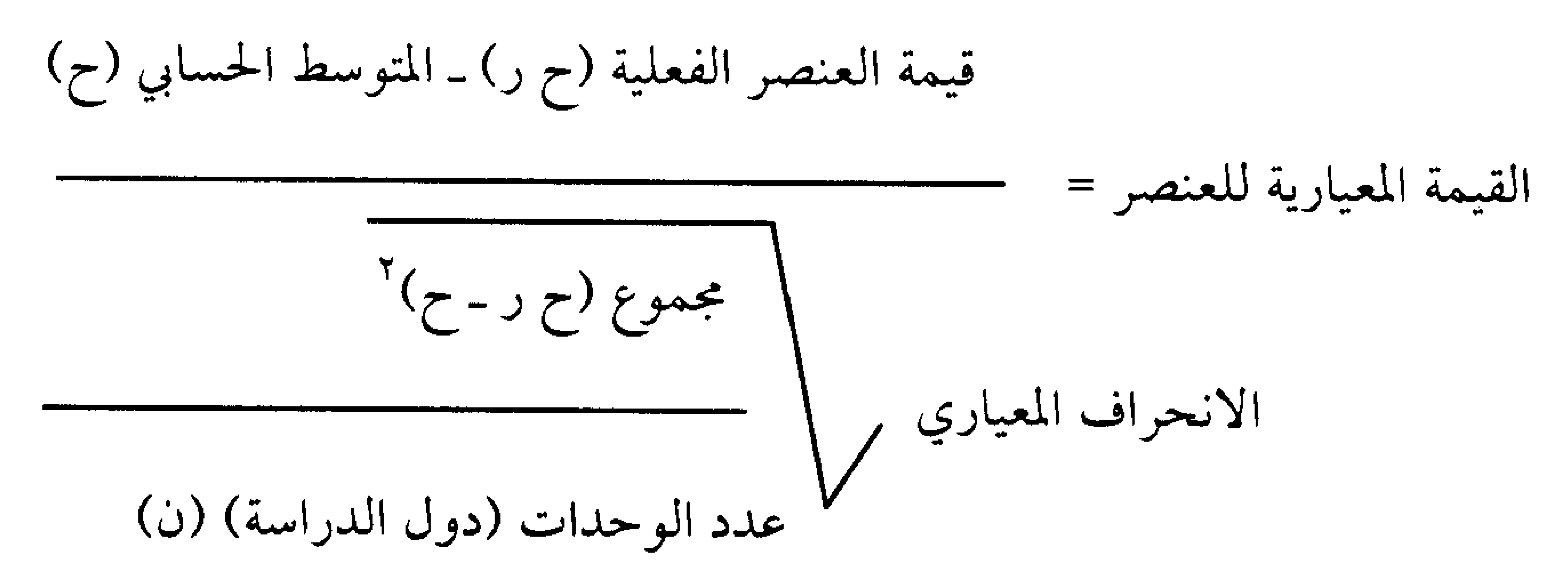
أ ـ مرحلة تصنيف المعلومات: تم تصنيف كل المعلومات المتاحة سواء في الجانب المادي أو المعنوي في جداول بوحدات متشابهة داخل كل عنصر على حِدى. مثلاً المساحة بالكيلو متر المربع، عدد السكان بالمليون مثلاً، والبترول بالطن.. وهكذا وذلك بالنسبة إلى الدول موضع الدراسة.

ب ـ تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعي لأي عنصر رئيس: مثلاً:

(٥٣) قام الأستاذ الدكتور علي نصار ـ الأستاذ في معهد التخطيط القومي، (القاهرة) ـ بمعاونة الباحث في مجال بلورة هذه المعادلة، وكذا تبيان كل الطرق الإحصائية لاختيار المناسب منها لموضوع الدراسة حتى تم الاتفاق على «الانحراف المعياري» باعتباره أكثر الطرق الإحصائية ملاءمة.

إنتاج الطاقة من البترول والغاز الطبيعي والمصادر النووية والفحم، يتم حساب كل مؤشر بالطريقة التي ستوضح بعد ذلك ثم يتم جمعها معاً داخل العنصر الخاص فيها.

ج ـ إعطاء قيمة معيارية لكل عنصر بالمقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة لإمكانية ترتيبها: وهذا يتم بالطريق التالية:



وهذه الطريقة تسمح بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب بعد ذلك طبقاً للمعادلة التي سيتم الأخذ بها.

وتعتبر طريقة الانحراف المعياري في ترتيب دول الدراسة أفضل الطرق الإحصائية هنا، لأنها تتجاوز أخطاء ومفارقات المتوسط الحسابي الذي يضلل إلى حد كبير، بل يلغي التمايزات حيث إن كل العناصر تتساوى، بينما الانحراف المعياري يقلل من الفجوة بشكل كبير وبما يتفق والواقع الفعلي لترتيب عناصر القوة. أي أنها طريقة تعبر عن التمايزات بين الدول. بعبارة أخرى فإن هذه الطريقة تستهدف تحويل الأرقام غير القابلة للجمع أو الضرب إلى أرقام متشابهة قابلة للعمليات الحسابية المختلفة.

د ـ تتم إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر وفقاً للترتيب التنازلي، أي الأكبر هو الأقوى والأصغر هو الأقل قوة، وذلك بطرح أصغر الأرقام من رقم (ـ ٤)، ثم جمع الناتج إلى جميع الأرقام المعيارية بحيث يتم إلغاء الرقم السلبي وتتحول كل القيم المعيارية إلى أرقام إيجابية.

هـ ـ يتم ضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه × الوزن النسبي المقابل له والذي تم استخلاصه من واقع آراء الخبراء والسابق توضيحه.

و ـ يتم تجميع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي على حِدى سواء في جانب العوامل المادية أم العوامل المعنوية، ليصبح أمام الباحث مجموعات من الأوزان لكل عنصر رئيسي على حِدى ولكل دولة على حِدى.

ز ـ المعادلة المطروحة بعد الخطوات السابقة، هي:

[(مجموع أوزان العوامل المادية) × (مجموع أوزان العوامل المعنوية)]

أي أن القوة الظاهرة للدولة = [(و.ق + و.ع + و.ت + و.ح) × (و.س + و.أ + و.د)]

فالجانب **الأول**: يشير إلى العوامل المادية على النحو التالي:

ق = القدرة الاقتصادية.

ع = القدرة العسكرية.

ت = القدرة الاتصالية.

ح = القدرة الحيوية.

والجانب **الثاني**: يشير إلى العوامل المعنوية على النحو التالي:

س = القدرة السياسية.

أ = الإرادة القومية.

د = القدرة الدبلوماسية.

وهكذا فإن المعادلة تقوم على عدة أسس، هي:

الأول: إن القوة الظاهرة للدول هي محل القياس، حيث إنه توجد قوة أخرى كامنة لا يمكن قياسها لأنها غير مدركة، وحيث إن طبيعة الدراسة تتحدد في قياس قوة الدولة في ظل توازنات القوة المنظورة، ولذلك، فإن المحاولة تأتي بما يتناسب مع طبيعة الدراسة حيث إن القوة الظاهرة هي التي تتلاءم في هذه الحالة. وهذه التوازنات المنظورة، قد تؤدي إلى الحروب في حالة وجود فجوة قوة تسمح بذلك.

الثاني: ضرب العوامل المادية في العوامل المعنوية، حيث إن توافر العوامل المادية فحسب قد لا تعني شيئاً، لكن استثمارها وتحريكها وفقاً لأهداف واستراتيجيات محددة وعزم أكيد، يعطي هذه العوامل المادية قيمة كبيرة. وكما هو واضح فإن جميع العوامل المتشابهة قد يكون لها دلالة ومعنى. ولكن جميع العوامل غير المتشابهة قد لا يكون لها دلالة. في الوقت نفسه، تتساوى العوامل المادية مع المعنوية، ويصعب تفسير الظواهر لأن الفوارق ستكون متقاربة، ولذلك فإن الضرب يعطي قيمة أكبر، وهو الذي يمكّن الباحث من التفرقة بين دولة وأخرى بخاصة في وقت المواجهات العسكرية، وتوازنات القوى.

الثالث: الحد الأدنى للقياس هو ثلاث دول، تفترض هذه المعادلة ألا يقل عدد الدول (محل القياس)، عن ثلاث دول، للوقوف على درجة التمايز الحقيقية، وإلا فإن الانحراف المعياري يفقد قيمته وأهميته ووظيفته في هذه المعادلة.

ح ـ يتم حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لكل دولة على حدى: من دول الدراسة وذلك طبقاً للجدول التالي:

م	الدولة	العوامل المادية				× المجموع	العوامل المعنوية			= المجموع	الإجمالي العام للوزن
		و.ق	و.ع	و.ت	و.ح		و.س	و.أ	و.د		
١											
٢											

ثم يتم بعد ذلك ترتيب الدول محل الدراسة ترتيباً تنازلياً بحيث إن الدولة التي تحصل على أكبر وزن هي الدولة الأقوى.

ط ـ طريقة احتساب الانحراف المعياري: لتوضيح مضمون المعادلة وكيفية تطبيقها، وكيفية القياس، فإنه من الضروري تبيان طريقة احتساب الانحراف المعياري التي تتلخص في ما يلي:

(١) يقصد بالانحراف المعياري: أن انحراف القيم عن المتوسط الحسابي يكون أقل ما يمكن، وبالتالي فإنه يمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة مربعات انحرافات عن المتوسط الحسابي مقسوماً على عدد المفردات، ويوضع خارج القسمة تحت الجهاز التربيعي، فينتج الانحراف المعياري.

(٢) تتحدد خطوة الانحراف المعياري، في ضوء التعريف السابق كما يلي:

الخطوة **الأولى**: حساب المتوسط الحسابي الناتج من تجميع جميع أرقام المفردات (وحدات/ دول) وقسمتها على عدد المفردات (وحدات/ دول).

الثانية: انحراف القيم عن المتوسط الحسابي، أي انحراف كل مفردة الخطوة (وحدة/ دولة) عن المتوسط الحسابي.

الخطوة **الثالثة**: تربيع هذه الانحرافات (أي ضرب كل انحراف لكل مفردة عن المتوسط الحسابي) في نفسه، أي في رقم الانحراف نفسه.

الخطوة **الرابعة**: تجميع مربعات الانحرافات لجميع مفردات الدراسة.

الخطوة **الخامسة**: قسمة مجموع مربعات الانحرافات على عدد المفردات.

الخطوة **السادسة**: الإتيان بالجذر التربيعي لحاصل قسمة مجموع مربعات الانحرافات على عدد المفردات كما يوضحها القانون التالي:

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع مربعات الانحراف }(ح^2)}{\text{عدد المفردات }(ن)}}$$

(٣) مثال تطبيقي للانحراف المعياري:

● لدينا ٥ دول، ولدينا أحد العناصر الاقتصادية لهذه الدول، وذلك بأرقام مختلفة هي: (٢، ٣، ٤، ٥، ٦) فيمكن الحصول على الانحراف المعياري كما يلي:

● المتوسط الحسابي (ح) = $\frac{\text{المجموع}}{\text{العدد}} = \frac{٢+٣+٤+٥+٦}{٥} = \frac{٢٠}{٥} = ٤$

● انحرافات القيم عن المتوسط الحسابي:

القيمة الأولى	(س ١)	=	٢ ـ ٤ =	ـ ٢
القيمة الثانية	(س ٢)	=	٣ ـ ٤ =	ـ ١
القيمة الثالثة	(س ٣)	=	٤ ـ ٤ =	صفر
القيمة الرابعة	(س ٤)	=	٥ ـ ٤ =	+ ١
القيمة الخامسة	(س ٥)	=	٦ ـ ٤ =	+ ٢

● مربع الانحرافات:

مربع س ١	=	ـ ٢ × ـ٢	=	+ ٤
مربع س ٢	=	١ × ١	=	+ ١
مربع س ٣	=	صفر × صفر	=	صفر
مربع س ٤	=	ـ ١ × ـ ١	=	+ ١
مربع س ٥	=	٢ × ٢	=	+ ٤

● مجموع مربع الانحرافات = ٤ + ١ + صفر + ١ + ٤ = ١٠

● درجة الانحراف المعياري = $\sqrt{\frac{\text{مجموع مربعات الانحراف }(١٠) = ٢ = (١,٤)}{\text{عدد المفردات (الدول) }(٥)}}$

(٤) يتم تطبيق الجزء الثاني من معادلة القيمة المعيارية للعنصر والموضحه في النقطة رقم (٣) والمشار إليها من قبل، فلو تم تطبيق ذلك على العنصر الاقتصادي الموضح في النقطة السابقة، والتي طبقنا الانحراف المعياري عليها، لاستطعنا تطبيق المعادلة كما يلي:

ـ القيمة المعيارية للدولة ١ = قيمة العنصر الفعلية (ح ر) [٢] ـ المتوسطة الحسابي [٤] = -١,٤٣
الانحراف المعياري (١,٤)

ـ القيمة المعيارية للدولة ٢ = قيمة العنصر (٣) ـ ٤ = ـ ٠,٧١
١,٤

ـ القيمة المعيارية للدولة ٣ = ٤ ـ ٤ = صفر
١,٤

ـ القيمة المعيارية للدولة ٤ = ٥ ـ ٤ = + ٠,٧١
١,٤

ـ القيمة المعيارية للدولة ٥ = ٦ ـ ٤ = ١,٤٣
١,٤

(٥) لمعالجة ناتج القيمة المعيارية للدولة المحددة بصفر، وكذلك لكي تصبح كل الأرقام إيجابية (+)، وليست سلبية (ـ)، يتم طرح جميع الأرقام الناتجة من الخطوة السابقة من أعلى رقم مضافاً إليه رقم واحد (صحيح وذلك لكي تتسق مع طريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء حيث إن الترتيب تصاعدي، أي أن (الأصغر هو الأقوى)، ويمكن أن يتم الجمع مع أصغر رقم مطروحاً منه (ـ ٤)، في حالة أن الترتيب تنازلي، أي أن (الأكبر هو الأقوى).

١ ـ الحالة **الأولى**: (الترتيب تصاعدي ـ أي الأصغر هو الأقوى)، وذلك بإتمام

عملية الطرح من أعلى رقم مضافاً إليه رقم (١) صحيح يصبح الترتيب التصاعدي للدول محل الدراسة على النحو التالي:

● الخطوة **الأولى**: ١,٤٣ (أعلى رقم) + ١ = ٢,٤٣ (وهذا هو الرقم الذي سيتم الطرح منه.

● الخطوة **الثانية**: ترتيب الدول طبقاً للمثال الموضح:

(الترتيب التصاعدي)

الدولة رقم (١)	=	٢,٤٣ ـ (ـ ١,٤٣)	=	(٣,٨٦)	٥
الدولة رقم (٢)	=	٢,٤٣ ـ (ـ ٠,٧١)	=	(٣,١٤)	٤
الدولة رقم (٣)	=	٢,٤٣ ـ (صفر)	=	(٢,٤٣)	٣
الدولة رقم (٤)	=	٢,٤٣ ـ (٠,٧١)	=	(١,٧٢)	٢
الدولة رقم (٥)	=	٢,٤٣ ـ (١,٤٣)	=	(١,ـ)	١

٢ ـ الحالة **الثانية**: (الترتيب تنازلي ـ أي الأكبر هو الأقوى)، وذلك بأن يتم إدخال عملية تحويلية بسيطة بأن يتم الجمع (بدلاً من الطرح الموضح في الحالة التصاعدية)، مع أصغر رقم مطروحاً منه رقم (ـ ٤) صحيح، ويتم الترتيب تنازلياً ليصبح ترتيب الدول كما يلي:

● الخطوة **الأولى**: ١,٤٣ (الرقم الأصغر) ـ (ـ ٤) = ٢,٥٧، (وهذا هو الرقم الذي سيتم الجمع عليه).

● الخطوة **الثانية**: ترتيب الدول طبقاً للمثال الموضح

(الترتيب تنازلياً)

الدولة رقم (١)	=	٢,٥٧ + (ـ ١,٤٣)	=	١,١٤	٥
الدولة رقم (٢)	=	٢,٥٧ + (ـ ٠,٧١)	=	١,٨٦	٤
الدولة رقم (٣)	=	٢,٥٧ + (صفر)	=	٢,٥٧	٣
الدولة رقم (٤)	=	٢,٥٧ + (٠,٧١)	=	٣,٢٨	٢
الدولة رقم (٥)	=	٢,٥٧ + (١,٤٣)	=	٤,٠٠	١

وهو الترتيب السابق نفسه عند الترتيب تصاعدياً، كما أنه يتفق أيضاً مع الأرقام الافتراضية الموضوعة أمام كل دولة، وهو ما يؤكد سلامة الخطوات المتبعة سواء أكان الترتيب تصاعدياً أم تنازلياً. وإن كنا قد سبق أن أخذنا بالترتيب التصاعدي، (باعتبار صاحب الرقم الأصغر هو الأقوى)، إلا أن هذا قد أثار لبساً عند البعض بعد صدور

المؤلف الأصلي الأول. ولذلك فإنه في الدراسات التالية لنا، أخذنا بالترتيب التنازلي، باعتبار أن (الوحدة/ الدولة)، صاحبة الرقم الأكبر هي الدولة الأقوى. وهو ما يعكس مراجعة نقدية لعمل سابق، من دون وجود خطأ داخلي كما أوضحنا.

ي ـ صعوبات التطبيق: حيث تتركز هذه الصعوبات حول تناثر المعلومات المطلوبة بين مصادر إحصائية وأخرى غير رقمية، بل وتناقض المعلومات في بعض الأحيان ما بين المصادر العالمية والمصادر المحلية. وقد يتطلب هذا جهداً في التدقيق في المعلومات والرجوع إلى فترات ماضية للمقارنة، والأخذ بالمعلومة الأكثر ثباتاً وتكراراً في المصادر المختلفة المتاحة، وفي حالة عدم التكرار يتم الأخذ بالمدى المتوسط للحد الأدنى والأقصى. بعبارة أخرى فإن ناتج هذا المقياس يتوقف على مدى التدقيق في المعلومات، وتوضيح أسس بلورتها استناداً إلى توحيد المعايير حتى لو داخل كل عنصر بما يتلائم مع طبيعته، فليس شرطاً أن تتوحد المعايير لكل العناصر، بل الشرط هنا هو توحيد المعيار لكل عنصر، مقارنة بكل الدول معاً كحد أدنى.

الفصل الثاني

قيــاس قــوة الــدول الفاعلــة

في الصراع العربي ــ الإسرائيلي عام ٢٠٠٥

سبق أن أوضحنا، في مقدمة الدراسة، الدول الفاعلة في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي:

الطرف العربي: ويشمل دول المواجهة التي لها حدود مباشرة مع الكيان الصهيوني (إسرائيل)، أي: مصر والأردن وسوريا ولبنان. كما يشمل بلداناً عربية فاعلة وليست دول مواجهة مباشرة كالسعودية والعراق. إلا أنه للظروف التي واجهت العراق منذ عام ١٩٩١ والحصار الدولي الشامل حتى العدوان الأمريكي ـ البريطاني في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، وإسقاط نظام الحكم بقيادة صدام حسين في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، فقد تم تجنيب دولة العراق من قياس القوة لتعرضها لدمار شامل لا يصلح معه قياس قوة في الوقت الحاضر. كما إن هناك دولة **فلسطين** التي لم تكتمل إرادتها واستقلالها بعد، وتفتقر لأيٍّ من مقومات الدولة الكاملة، ولذلك تم استبعادها من القياس أيضاً.

الطرف الإسرائيلي: حيث سيتم تطبيق المقياس على دولة الكيان الصهيوني المتمثلة في إسرائيل مقارنة بالأقطار العربية الفاعلة (مواجهة وغير مواجهة)، في الصراع.

وبما أن هذه الدراسة قد توصلت إلى رؤية جديدة في بلورة مقياس لقوة الدولة في ظل التطورات الحادثة في الرؤى والمؤشرات الدالة على قوة الدولة إقليمياً ودولياً، لذلك فقد تم تطبيق هذا المقياس على ست دول: (خمس دول عربية إضافة إلى إسرائيل).

ولإظهار قياس قوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في صورة تحليلية تفصيلية واضحة، يمكن استعراض نتائج هذا القياس في ثلاثة مباحث[1]:

---

(١) أنبه القارئ إلى أن نتائج القياس ليست حصيلة عنصر واحد بل عناصر عديدة وفقاً لرؤية شاملة. ولذلك فإن بعضاً من هذه النتائج قد تبدو على عكس الشائع ما قد يدعو إلى الاستغراب والصدمة. فليس من مهمة القياس الشائع أن تأتي نتائجه وفقاً لما هو شائع. ولكن صدق النتائج من منهجية وعلمية القياس.

أولاً: قياس العوامل المادية

تنقسم العوامل المادية إلى أربعة عناصر هي: القدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية، والقدرة الحيوية. وفي ما يلي تناول لكل عنصر من هذه العناصر الأربعة:

١ ـ قياس القدرة الاقتصادية

أمكن قياس القدرة الاقتصادية من خلال عدة عناصر فرعية وبعض المؤشرات الدالة عليها، والتي قد بلغت ٢١ عنصراً ومؤشراً.

وقد أسفر قياس قوة الدول الأطراف، باتباع كل الخطوات المنهاجية السابقة، عن نتيجة جاء ترتيبها وفق الجدول رقم (٢ ـ ١)

الجدول رقم (٢ ـ ١)
قياس القدرة الاقتصادية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	الوزن
١ ـ	السعودية	٥,٩٦
٢ ـ	مصر	٤,٣٩
٣ ـ	إسرائيل	٣,٩٣
٤ ـ	سوريا	٣,٥٨
٥ ـ	الأردن	٢,٨٣
٦ ـ	لبنان	٢,١٥

ويعني ذلك أن العربية السعودية قد احتلت المركز الأول في القدرة الاقتصادية مقارنة بدول الدراسة بوزن (٥,٩٦)، تليها مصر بوزن (٤,٣٩)، فإسرائيل بوزن (٣,٩٣)، فسوريا بوزن (٣,٥٨)، ثم الأردن بوزن (٢,٨٣)، وأخيراً لبنان بوزن (٢,١٥).

وبتحليل العناصر الفرعية للقدرة الاقتصادية وعددها (١٣) عنصراً، والتي تم قياسها بعد إدماج المؤشرات الفرعية المعبرة عن كل عنصر، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٢) الخاص بقياس وزن عناصر القدرة الاقتصادية، يتضح التالي:

أ ـ حجم الناتج المحلي الإجمالي (GNP)

بوزن هذا العنصر اتضح أن العربية السعودية قد احتلت المركز الأول بوزن

(٠,٦١)، تليها إسرائيل بوزن (٠,٤٤)، ثم مصر بوزن (٠,٤١)، ثم سوريا بوزن (٠,٢٨)، فلبنان بوزن (٠,٢٧)، وأخيراً الأردن بوزن (٠,٢٦)، (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

ويتفق ذلك مع الحجم الفعلي للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ دخل السعودية ١٨٨,٥ مليار دولار، تليها إسرائيل (١٠٣,٧) مليار دولار، ثم مصر (٨٩,٩) مليار دولار، فسوريا (٢٠,٨) مليار دولار، فلبنان (١٧,٣) مليار دولار، وأخيراً الأردن ٩,٣ مليار دولار، وذلك عن عام ٢٠٠٢: كما ورد في قاعدة بيانات القدرة الاقتصادية ومصادرها (انظر الخانات ١ ـ ٥ في الجدول رقم (٢ ـ ٣)). ولا شك في أن حجم الناتج المحلي الإجمالي هو حصيلة إنتاج النشاطات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإذا كان هناك تميز للسعودية، فمرده إلى مورد النفط، إلا أن تميز إسرائيل ذات الملايين الخمسة من السكان، مقارنة بمصر التي يتجاوز حجم سكاها (٧٠) مليون نسمة لا مبرر له، بخاصة مع تنوع الموارد الاقتصادية في مصر، إلا أن إسرائيل قد عوضت ذلك باختيار نشاطات اقتصادية متميزة أعطت لها ميزة تفوق مصر وجميع دول الجوار المباشر كل على حِدى في هذا العنصر على الأقل.

ب ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per Capita):

اتضح بعد وزن هذا العنصر، أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٦٠)، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها (١٥٧٩٢) دولاراً سنوياً، تليها السعودية بوزن (٠,٤٦) ونصيب الفرد فيها (٩٦١٢) دولاراً سنوياً، ثم لبنان بوزن (٠,٣٦) ونصيب الفرد فيها (٤٨٩٤) دولارًا سنوياً، ثم الأردن بوزن (٠,٢٩) ونصيب الفرد فيها (١٧٩٩) دولاراً سنوياً، ثم كلاً من سوريا ومصر بوزن (٠,٢٨)، حيث يبلغ نصيب الفرد في مصر (١٣٥٤) دولاراً سنوياً، وفي سوريا (١٢٢٤)، دولاراً سنوياً، وذلك طبقاً لبيانات عام ٢٠٠٢، كما هو موضح في (الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الخانات ١ ـ ٥).

ويتضح مما سبق تميّز إسرائيل في هذا العنصر وتراجع السعودية استناداً إلى أن عدد سكان السعودية أكثر من ثلاثة أمثال سكان إسرائيل، وهو ما لم يتوازَ مع حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يزيد على مرة ونصف فقط لصالح السعودية. ثم يتميز لبنان وتتراجع مصر وسوريا على الرغم من أنهما القوتان الرئيسيتان في مواجهة إسرائيل وفق تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ج ـ القاعدة الصناعية

وقد تم تحديد مؤشرين هما: نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج الدولة من الصلب.

وبوزن هذا العنصر من خلال المؤشرين السابقين، اتضح أن العربية السعودية تحتل المقدمة بوزن (٠,٨٣)، حيث إن نصيب الصناعة لديها من الناتج الإجمالي ٢٥ في المئة وهي نسبة عالية بالمقارنة بدول الدراسة الأخرى، باستثناء إسرائيل التي يبلغ نصيب الصناعة فيها (٣٢ في المئة)، وكذلك يبلغ حجم إنتاجها من الصلب ٢,٩٧٣ مليون طن سنوياً، وهي أعلى دولة في ذلك من بين ثلاث دول تنتج الصلب من دول الدراسة، أي السعودية ثم إسرائيل، ثم مصر).

وتأتي إسرائيل في المرتبة التالية بوزن (٠,٧٩)، ثم مصر بوزن (٠,٥٤)، ثم سوريا بوزن (٠,٢٦)، فالأردن بوزن (٠,٢١)، وأخيراً لبنان (٠,١٦) (الجدول رقم (٢ ـ ٢)، والجدول رقم (٢ ـ ٣) الخانات ١ ـ ٥).

د ـ معدل النمو السنوي للإنتاج

بوزن هذا العنصر، احتلت الأردن وفق بيانات عام ٢٠٠٢ (الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الخانات ١ ـ ٥))، المركز الأول بوزن (٠,٤٩) حيث بلغ معدل النمو (٤,٩ في المئة). تليها إسرائيل بوزن (٠,٣٤) بمعدل نمو (٢,٩ في المئة)، ثم سوريا بوزن (٠,٣١) بمعدل نمو (٢,٧ في المئة)، ثم كلاً من لبنان ومصر بوزن (٠,٢٧)، وبمعدل نمو (٢ في المئة)، وأخيراً السعودية بوزن (٠,٢٠) وبمعدل نمو (١ في المئة). (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

هـ ـ حجم إنتاج مصادر الطاقة (بترول وغاز)

تم التركيز على عنصري البترول والغاز، وبوزنهما، احتلت العربية السعودية المقدمة بوزن (١,١٤).

حيث يبلغ حجم إنتاجها من البترول (٣٩٦,٤٩٧) مليون طن سنوياً، ومن الغاز ٢,١٧٩,٤٩٥ مليار طن سنوياً. (الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الخانات ١ ـ ٥).

وجاءت مصر في الترتيب الثاني بوزن (٠,٧٠)، ثم سوريا بوزن (٠,٦١) ثم الأردن وإسرائيل بوزن (٠,٥٦) لكل منهما، أما لبنان فقد خرج من وزن هذا العنصر لعدم توافر مصادر طاقة منتجة لديه من البترول أو الغاز (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

و ـ حجم احتياطي مصادر الطاقة (البترول والغاز)

احتلت ثلاث دول فقط من دول الدراسة الست، الترتيب التالي: (السعودية) بوزن ٠,٩٢، ومصر بوزن ٠,٤٥، وسوريا بوزن ٠,٤٠ (الجدول رقم (٢ ـ ٢))، بينما الدول الثلاث الأخرى (الأردن، ولبنان، وإسرائيل) لا تتوافر لديها أية احتياطات من مصادر الطاقة المتمثلة بالبترول والغاز الطبيعي (الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الخانات ٦ ـ ٩)).

ز ـ المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منه

بوزن هذا العنصر، احتلت السعودية المقدمة بوزن (٠,٧٠)، تليها كلٌ من مصر وسوريا بوزن (٠,٤٤)، ثم كل من: الأردن ولبنان وإسرائيل بوزن (٠,٤١) (الجدول رقم ٢ ـ ٢)).

ح ـ نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان

حيث جرى وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين هما: حجم الأراضي المزروعة، ونسبتها إلى السكان. وقد تبين أن سوريا تحتل المقدمة بوزن (٠,٣٤)، تليها مصر بوزن (٠,٢٠)، ثم السعودية بوزن (٠,١٨)، وأخيراً تأتي كل من الأردن ولبنان وإسرائيل بوزن (٠,١٧) لكل منها. (الجدول رقم (٢ ـ ٢)). وقد كشفت البيانات عن أهمية عنصر الزراعة واهتمام دولة صحراوية مثل السعودية بذلك، على الرغم من ندرة المياه لديها. وعندما تحتل سوريا المقدمة وتليها مصر فإن توافر المياه فيهما قد يبرر سبب تميزهما في الزراعة، بينما عندما تحتل السعودية المركز الثالث، وهي الدولة الصحراوية، فإن ذلك يكشف عن مدى الاهتمام الذي تعيشه السعودية، وإصرارها على الحد من الاعتماد على الخارج في هذا الجانب ما يجنبها شرور التبعية وتدخلات خارجية.

ط ـ حجم الأراضي الصالحة للزراعة

تتوافق البيانات عن هذا العنصر مع العنصر السابق المتعلق بحجم الأراضي المزروعة، حيث احتلت سوريا المقدمة بوزن (٠,٢٣)، ثم السعودية بوزن (٠,٢٠)، ثم مصر بوزن (٠,١٨)، ثم إسرائيل بوزن (٠,١١)، ثم كل من الأردن ولبنان بوزن (٠,١٠) (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

ولعل الجهود التي تبذلها السعودية في استصلاح الأراضي، وإضافة أراضي زراعية جديدة وسط الصحراء الشاسعة يؤكد أهمية عنصر الأرض والزراعة، بينما

يفسر حالة التردي التي أصابت الجهود من جانب مصر في هذا المجال مقارنة بالآخرين بعد أن كانت مصر يوماً ما في عهد الاحتلال الإنكليزي مزرعة بريطانية العظمى، وما كان شائعاً عن مصر بأنها دولة زراعية لإجهاض أن تكون دولة صناعية بانعدام الرؤية[٢].

ي ـ المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

بوزن هذا العنصر احتلت السعودية بوزن (٠,٤٩)، ثم إسرائيل بوزن (٠,٣٣)، ثم مصر بوزن (٠,٢٧)، ثم كل من سوريا ولبنان بوزن (٠,٢٤) لكل منهما، وأخيراً الأردن بوزن (٠,٢٢). (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

ويكشف هذا العنصر درجة الرفاهية وهي نتاج حجم الإنتاج الضخم في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ك ـ متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب

كشفت نتائج وزن هذا العنصر عن احتلال مصر المقدمة بوزن (٠,١٩)، تليها السعودية بوزن (٠,١٢)، ثم كل من لبنان وإسرائيل بوزن (٠,١١) لكل منهما، ثم سوريا بوزن (٠,٠٩). وأخيراً الأردن بوزن (٠,٠٦)، (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

ل ـ حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية

حيث تم تحديد هذه المعادن بأربعة أنواع هي: الحديد، والمنغنيز والنحاس والكروم. وقد كشفت البيانات عن عدم توافر هذه المعادن لدى جميع دول الدراسة باستثناء مصر التي لديها نوعان فقط: الحديد بطاقة ٢ مليون طن، والمنغنيز بطاقة ٢,٥ مليون. وبالتالي كان وزن عنصري الحديد والمنغنيز لمصر هو (٠,٣٢). (الجدول رقم (٢ ـ ٢))، (الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الخانات ١٠ ـ ١٣).

م ـ حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة

اتضح تميز مصر بوزن (٠,١٤) لاعتمادها على الري الدائم والمنتظم بنسبة ١٠٠ في المئة، تليها السعودية بوزن (٠,١١)، ثم سوريا بوزن (٠,١٠)، ثم إسرائيل بوزن (٠,٠٧)، وأخيراً كل من الأردن ولبنان بوزن (٠,٠٦) لكل منهما. (الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

---

(٢) جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠)، ج ١، ص ١٩، ٤٤ و٥٠.

وتؤكد عملية انتظام الري الدائم استقرار عملية الإنتاج الزراعي في الدولة، وتحقيقاً للأمن الغذائي لها ولغيرها[٣].

ومن خلال وزن عناصر القدرة الاقتصادية وفق ما تم عرضه من قبل يمكن استخلاص ما يلي:

تحتل السعودية المركز الأول بوزن (٥,٩٦)، كما تحتل المركز الأول في ستة عناصر من بين ١٣ عنصراً تمثل القدرة الاقتصادية للدولة. ويقترب تفوقها أو تميزها في هذه العناصر من نسبة ٥٠ في المئة من إجمالي عناصر القياس. وتتمثل عناصر تفوقها في: حجم الناتج المحلي الإجمالي، والقاعدة الصناعية (حجم إنتاج الصلب ونسبة الصناعة من الناتج المحلي)، وحجم إنتاج مصادر الطاقة، وحجم احتياطي مصادر الطاقة، والمعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد، والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد، وبقراءة هذه العناصر يتضح أن التفوق الاقتصادي للسعودية عموماً وفي العناصر الستة على وجه الخصوص، يتضح أن هذه العناصر تتركز في إنتاج مصادر الطاقة (نفط وغاز) والاحتياطي، والمعدل السنوي للطاقة وبالتالي فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي مصدره إنتاج وتصدير النفط والغاز، فضلاً عن أن التفوق في الصناعة يرجع إلى احتلال الصناعات الاستخراجية لمصادر الطاقة النسبة الأكبر في النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وباستثناء أحد عنصري القاعدة الصناعية الذي يتمثل في إنتاج الصلب وارتفاع حجم إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى (مصر ـ إسرائيل)، فإن التفوق السعودي في القدرة الاقتصادية يتمحور أساساً حول النفط وما يرتبط به من عناصر أخرى، وهو إن دلَّ على شيء لا يدل على قدرة اقتصادية حقيقية ومستقرة وبخاصة أنها ترتبط بعوامل خارجية أكثر منها داخلية يمكن أن ترفع وتخفض من قيمة هذه العناصر، وبالتالي القدرة الاقتصادية للسعودية، وإن كان يعزز من قدرتها الاقتصادية اهتمام السعودية بالزراعة وارتفاع نسبة اكتفائها الذاتي بشكل ملموس.

تحتل مصر المركز الثاني في القدرة الاقتصادية بوزن (٤,٣٩)، كما تحتل المركز الأول في ثلاث عناصر فقط من بين ١٣ عنصراً، وبنسبة تقل عن ٢٥ في المئة. وتتمثل عناصر تفوقها في: متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب، وحجم إنتاج المعادن

---

(٣) بكار توزاتي [وآخرون]، **الأمن الغذائي العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

الاستراتيجية وحجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة.

ويتضح أن العناصر التي تتميز فيها القدرة الاقتصادية لمصر، تتوزع بين عنصرين يتعلقان بالزراعة، وعنصر استخراجي لمعادن لا تتوافر لدى الدول الأخرى محل الدراسة. وإن كانت مصر تحتل بعض المراكز مثل الثاني والثالث في بعض العناصر، إلا أنها تتميز بتنوع النشاطات الاقتصادية المختلفة من دون الارتكاز على عنصر واحد أو رئيس مثلما تعيش الدول النفطية كالسعودية التي تمت الإشارة إليها في النقطة السابقة.

تحتل إسرائيل المركز الثالث في القدرة الاقتصادية بوزن (٣,٩٣)، كما تحتل المركز الأول في عنصر واحد فقط هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الذي يصل إلى ضعف أكبر دولة عربية تقريباً وهي السعودية (١٥٧٩٢ دولاراً سنوياً للفرد في إسرائيل). كما تحتل المركز الثاني في أربعة عناصر: حجم الناتج المحلي الإجمالي، والقاعدة الصناعية، ومعدل النمو السنوي للإنتاج، ومعدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة ونصيب الفرد منه.

وكما هو معروف فإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى هذا الحد الذي يفوق الدول الكبرى في العالم، يؤكد ارتفاع مستوى المعيشة، وكذلك قوة عناصر التميز في القدرة الاقتصادية محل القياس. وبالنظر إلى التفوق في عنصر المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة يؤكد مدى القدرة الصناعية من جانب، ودرجة الرفاهية الاقتصادية من جانب آخر التي تأكدت في ارتفاع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالاً فإن الاقتصاد الإسرائيلي يتسم بعدم اعتماده على عناصر استخراجية كالبترول أو الغاز، ما يمنحه قوة مستديمة، ويقلل من تعرضه لمخاطر فجائية أو تأثير عوامل خارجية مثلما يحدث للدول النفطية عموماً. وقد يكون لعوامل داخلية مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي تفجرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠م والتي أسميها بحرب التحرير والاستقلال الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، الأثر الأكبر في تعريض الاقتصاد الإسرائيلي إلى هزات وآثار سلبية أكثر من العوامل الخارجية[٤].

تحتل الدول الثلاث (السعودية - مصر - إسرائيل) المركز الأول في ١٠ عناصر

---

(٤) دافيد ماكدوال، **فلسطين وإسرائيل: الانتفاضة وما بعدها**، سلسلة كتب مترجمة؛ ٨٠٦ (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.])، ص ١٢ ـ ٢٣.

من بين ١٣ عنصراً تمَّ قياس وزنها. ولا يتبقى للدول الثلاث الأخرى سوى ثلاثة عناصر فقط يمكن أن تتميز فيها. ويكشف ذلك عن وجود هوة كبيرة بين مجموعتي الدول الثلاث الأولى، والدول الثلاث الثانية والتي تتقدمها سوريا.

تحتل سوريا المركز الرابع بوزن (٣,٥٨) في وزن القدرة الاقتصادية، كما تحتل المركز الأول في عنصرين هما: حجم الأراضي المزروعة ونسبتها إلى السكان، وحجم الأراضي الصالحة للزراعة. كما تحتل المركز الثاني في عنصر المعدل السنوي لإنتاج الطاقة. وتحتل المركز الثالث في أربعة عناصر: معدل النمو السنوي للإنتاج، وحجم إنتاج مصادر الطاقة، وحجم احتياطي مصادر الطاقة، وحجم الأراضي المروية.

ويتضح أن تميز الاقتصاد السوري يستند إلى عناصر تتعلق بالنشاط الزراعي، وهو ما يؤكد أن هذا الاقتصاد غير متنوع ويعاني مشكلات كبيرة تتجسد في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى المركز الأخير بين الدول الست محل القياس والدراسة، وهو الأمر الذي يؤكده انخفاض مستوى المعيشة عموماً.

يحتل الأردن المركز الخامس بوزن (٢,٨٣) في وزن القدرة الاقتصادية، كما يحتل المركز الأول في عنصر واحد هو: معدل النمو السنوي للإنتاج، وهو عنصر غير كاشف لحجم التطور في الاقتصاد عموماً. حيث يمكن أن يحدث نمو فجائي في دولة ما نتيجة سبب معين، وفي لحظة زمنية معينة. فالأردن لا تتوافر لديه احتياطات مصادر الطاقة، ولا تتوافر لديه معادن استراتيجية، ويتراجع في كل العناصر الأخرى محل القياس توافقاً مع مركزه الخامس مقارنة بالدول الأخرى محل القياس.

يحتل لبنان المركز السادس والأخير بوزن (٢,١٥) في وزن القدرة الاقتصادية. كما لا يحتل أي مركز أول في عناصر القياس. فضلاً عن أنه لا تتوافر لديه مصادر الطاقة (إنتاجاً واحتياطياً)، وكذلك ليس لديه معادن استراتيجية. ويتفق مركزه في العناصر الأخرى مع ترتيبه السادس. وإن كان هناك ما يميزه فهو حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يجعل ترتيبه سابقاً على الأردن، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشغل المركز الثالث بعد إسرائيل والسعودية. وقد يدل ذلك على ارتفاع مستوى معيشة المواطنين في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية وعقد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ واستقرار الدولة بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (٢-٢)
قياس وزن عناصر القدرة الاقتصادية

م	عناصر القدرة الاقتصادية / الدول محل الدراسة	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
١-	حجم الناتج المحلي الإجمالي (GNP)	٠,٤١=٠,١٢٥×٣,٣	٠,٢٦=٠,١٢٥×٢,٠٤	٠,٢٨=--×٢,٢٢	٠,٢٧=--×٢,١٧	٠,٦١=--×٤,٨٥	٠,٤٤=٠,١٢٥×٣,٥٢
٢-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٢٨=٠,١٢٠×٢,٣٢	٠,٢٩=--×٢,٣٩	٠,٢٨=--×٢,٢٨	٠,٣٦=--×٢,٩٧	٠,٤٦=--×٣,٨٥	٠,٦٠=--×٥,٠١
٣-	القاعدة الصناعية	٠,٥٤=٠,١٠٨×٥,٠٣	٠,٢٩=--×١,٣٩	٠,٢٦=--×٢,٣٩	٠,١٦=--×١,٤٦	٠,٨٣=--×٧,٧٢	٠,٧٩=--×٧,٢٧
٤-	معدل النمو السنوي للإنتاج	٠,٢٧=٠,١٠٨×٢,٤٩	٠,٤٩=--×٤,٤٩	٠,٣١=--×٢,٨٣	٠,٢٧=--×٢,٤٩	٠,٢٠=--×١,٨	٠,٣٤=--×٣,١١
٥-	حجم إنتاج مصادر الطاقة (بترول غاز)	٠,٧٠=٠,١٠٢×٦,٨١	٠,٥٦=--×٥,٥١	٠,٦١=--×٥,٩٨	صفر × -- = صفر	١,١٤=--×١١,١٩	٠,٥٦=--×٥,٥٢
٦-	حجم احتياطي مصادر الطاقة (بترول - غاز)	٠,٤٥=٠,٠٩٧×٤,٦٣	صفر×--=صفر	٠,٤٠=--×٤,١٢	صفر × -- = صفر	٠,٩٢=--×٩,٤٣	صفر × -- = صفر
٧-	المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٠,٤٤=٠,٠٧٠×٦,٢٨	٠,٤١=--×٥,٨٧	٠,٤٤=--×٦,٣٢	٠,٤١=--×٥,٨٦	٠,٧٠=--×١١,٣٨	٠,٤١=--×٥,٨٦
٨-	حجم الأراضي المزروعة ونسبتها إلى حجم السكان	٠,٢٠=٠,٠٦٠×٣,٢٧	٠,١٧=--×٢,٨٧	٠,٣٤=--×٥,٦٢	٠,١٧=--×٢,٨٤	٠,١٨=--×٣,٠٤	٠,١٧=--×٢,٨٢
٩-	حجم الأراضي الصالحة للزراعة	٠,١٨=٠,٠٥٠×٣,٥	٠,١٠=--×٢,٠٣	٠,٢٣=--×٤,٥	٠,١٠=--×٢,٠٠	٠,٢٠=--×٣,٩	٠,١١=--×٢,٠٨
١٠-	المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	٠,٢٧=٠,٠٥٠×٥,٤١	٠,٢٢=--×٤,٤٠	٠,٢٤=--×٤,٨٢	٠,٢٤=--×٤,٨٣	٠,٤٩=--×٩,٨٢	٠,٣٣=--×٦,٥٤
١١-	متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب	٠,١٩=٠,٠٤٠×٤,٨١	٠,٠٦=--×١,٥٨	٠,٠٩=--×٢,١٨	٠,١١=--×٢,٦١	٠,١٢=--×٢,٩٣	٠,١١=--×٢,٦٥
١٢-	حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية	٠,٣٢=٠,٠٤٠×٨	صفر × --- = صفر	صفر×-- = صفر	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر
١٣-	حجم الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة	٠,١٤=٠,٠٣٠×٤,٦٢	٠,٠٦=--×٢,٠٤	٠,١٠=--×٣,٤	٠,٠٦=--×٢,٠٨	٠,١١=--×٣,٧٩	٠,٠٧=--×٢,١٧
	الإجمالـــي	٤,٣٩	٢,٨٣	٣,٥٨	٢,١٥	٥,٩٦	٣,٩٣

الجدول رقم (٢-٣)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة الاقتصادية

م	الدولة	(١) حجم الناتج المحلي الإجمالي (GNP) (بمليارات الدولارات)	(٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	(٣) القاعدة الصناعية		(٤) معدل النمو السنوي للإنتاج (في المئة)	(٥) حجم إنتاج مصادر الطاقة	
				(أ) نصيب الصناعة من الناتج الإجمالي (في المئة)	(ب) إنتاج الدولة من الصلب (بالألف طن)		(أ) بترول خام (بالألف طن متري)	(ب) غاز طبيعي (ألف طن متري)
١-	مصر	٨٩,٩	١٣٥٤	٢٢	٢٨٢٠	٢	٣١٠٥٧	٨٣٥٤٩١
٢-	الأردن	٩,٣	١٧٩٩	١٧,٥	--	٤,٩	٢	٩٥٨٦
٣-	سوريا	٢٠,٨	١٢٢٤	٢٥	--	٢,٧	٢٩٥٦٤	٢١٥٩٩٨
٤-	لبنان	١٧,٣	٤٨٩٤	١٤,٩	--	٢	--	--
٥-	السعودية	١٨٨,٥	٩٦١٢	٢٥	٢٩٧٣	١	٣٩٦٤٩٧	٢١٧٩٤٩٥
٦-	إسرائيل	١٠٣,٧	١٥٧٩٢	٣٢	٢٨٥٠	٢,٩	٤	٢٠٤

المصادر:

- بيانات الخانة رقم (١) عن عام ٢٠٠٢، من *United Nations Statistical Yearbook 2003* (New York: United Nations, 2003), pp. 135-142.
- بيانات الخانة رقم (٢) عن عام ٢٠٠٢، من: المصدر نفسه
- بيانات الخانة رقم (٣/أ) عن عام ٢٠٠٢ والخانة رقم (٣/ب) عام ٢٠٠٠، من: المصدر نفسه.
- بيانات الخانة رقم (٤) عن عام ٢٠٠٢، من: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World* (New York: Oxford University Press, 2004), pp. 184 - 187.
- بيانات الخانة رقم (٥) عن عام ٢٠٠٢، من: *Energy Statistics Yearbook 2004* (New York: United Nations, 2004), pp. 36-55, and *BP Statistical Review of World Energy 2003* (London: British Petroleum Co., 2003), p. 4.

يتبع

تابـــع

م	الدولـة	(٦) حجم احتياطي مصادر الطاقة		(٧) المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد		(٨) حجم الأراضي المزروعة ونسبتها للسكان		(٩) حجم الأراضي الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتار)
		بترول (بالمليار برميل)	غاز طبيعي (تيريليون م٣)	(أ) معدل الإنتاج السنوي (بالألف طن متري)	(ب) متوسط نصيب الفرد (بالكيلو غرام)	حجم الأراضي المزروعة (بالألف هكتار)	نسبتها المئوية للسكان	
١-	مصر	٣,٧	١,٦٦	٥٦٩٠٤	٠,٨٧	٢٧٢٣	٣,٨٧	٢٨٥٨
٢-	الأردن	--	--	٢٣٤	٠,٠٥	٨٩	١,٦٨	٢٣٧
٣-	سوريا	٢,٥	٠,٣٧	٣٥٧٦٣	٢,١٥	٢٩٧٤	١٧,٠٩	٤٦٣٥
٤-	لبنان	--	--	٤٥	٠,٠١	٥٤	١,٥	١٧٠
٥-	السعودية	٢٦١,٨	٦,٣٦	٤٨٤٥٨٨	٢٢,٦٤	٦٠٦	٢,٥٨	٣٦٠٠
٦-	إسرائيل	--	--	١٠١	٠,٠٢	٨٧	١,٣٨	٣٣٨

المصادر:

- بيانات الخانة رقم (٦) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: *Energy Statistics Yearbook 2004*, and *BP Statistical Review of World Energy 2003*.
- بيانات الخانة رقم (٧) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: المصدر نفسه.
- بيانات الخانة رقم (٨) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: Food and Agriculture Organization [FAO], *FAO Yearbook 2003* (Roma: FAO, 2003), pp. 3-11 and 71-72.
- بيانات الخانة رقم (٩) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: المصدر نفسه.

يتبـــع

تابــــع

م	الدولة	(١٠) المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة التجارية ونصيب الفرد		(١١) متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب (بالكيلو غرام)	(١٢) حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية (بالألف طن المترية)				(١٣) حجم الأراضي المروية بانتظام (بآلاف الهكتار)
		المعدل السنوي (بالألف طن متري)	نصيب الفرد (بالكيلو غرام)		حديد	منغنيز	نحاس	كروم	
١-	مصر	٤٦٧٥٦	٦٨٩	٧١٤٧	٢٠٠٠	٢,٥	--	--	٣٣٣٨
٢-	لأردن	٤٦٥٤	٨٩٨	٨٢٣	--	--	--	--	٨٠
٣-	سوريا	١٧٠٧٨	١٠٢١	١٩٩٤	--	--	--	--	١٢٦٧
٤-	لبنان	٤٩٥٤	١٤٠١	٢٨٤٢	--	--	--	--	١٠٤
٥-	السعودية	١١٧١٦١	٥١٣٢	٣٤٨٣	--	--	--	--	١٦٢٠
٦-	إسرائيل	١٩٦٨٨	٣٠٥٨	٢٩٢٠	--	--	--	--	١٩٤

المصادر:

- بيانات الخانة رقم (١٠) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: *United Nations Statistical Yearbook 2003*, pp. 135 - 142.
- وبالنسبة إلى المعدل السنوي للاستهلاك فإنه يقاس بالألف طن متري المعادلة بالبترول.
- بيانات الخانة رقم (١١) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: FAO, *FAO Yearbook 2003*, pp. 3-11 and 71-72.
- بيانات الخانة رقم (١٢) الأربعة، لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: *United Nations Statistical Yearbook 2003*, and
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (القاهرة: الأمانة العانة، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٥- ٢٧٦.
- بيانات الخانة رقم (١٣) لعام ٢٠٠٢ مستخرجة من: FAO, *FAO Yearbook 2003*, pp. 3-11 and 71-72.

٢ ـ قياس القدرة العسكرية

أمكن قياس القدرة العسكرية من خلال عدة عناصر فرعية وبعض المؤشرات الدالة عليها، والتي بلغت ١٦ عنصراً ومؤشراً.

وقد أسفر قياس قوة الدول الأطراف، باتباع كل الخطوات المنهاجية السابق الإشارة إليها، عن نتيجة جاء ترتيبها وفق الجدول رقم (٢ ـ ٤). (مستخرج من الجدول رقم ٢ ـ ٥)).

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
قياس القدرة العسكرية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	الوزن
١ ـ	إسرائيل	٥,٧٠
٢ ـ	سوريا	٤,٢٢
٣ ـ	مصر	٤,١٤
٤ ـ	السعودية	٣,٦٠
٥ ـ	الأردن	٢,٥٦
٦ ـ	لبنان	٢,٠٥

ومن هذه النتيجة يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول في القدرة العسكرية بوزن (٥,٧٠)، تليها سوريا بوزن (٤,٢٢)، ثم مصر في المركز الثالث بوزن (٤,١٤)، ثم السعودية بوزن (٣,٦٠)، ثم الأردن بوزن (٢,٥٦)، وأخيراً لبنان بوزن (٢,٠٥).

ويمكن تحليل نتيجة وزن العناصر الفرعية للقدرة العسكرية وعددها ٨ عناصر، وفق ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٥) الخاص بقياس وزن عناصر القدرة العسكرية، حيث يتضح التالي:

أ ـ القاعدة الصناعية العسكرية:

تم تحديد المؤشر الدال عن توافر القاعدة الصناعية العسكرية للدولة، في حجم الصادرات العسكرية للدول محل القياس للتعرف على القدرة الإنتاجية والتنوع في مجال الصناعات العسكرية المقابلة للاستخدام الداخلي، والتصدير للخارج. وبالتالي فإن حجم التصدير للخارج يعني تجاوز الاكتفاء الذاتي.

وقد كشف هذا المؤشر عن احتكار إسرائيل هذه الميزة من بين دول الدراسة

الست. وكان وزن إسرائيل (٠,٦٨)، بينما بقية الدول الخمس كان وزنها (صفراً) (الجدول رقم (٢ ـ ٥)).

وتبين أن إسرائيل تصدّر أسلحة بمقدار ٣,٢ مليار دولار، وبنسبة ١,٧ في المئة من حجم المبيعات العالمية، فضلاً عن أنها تمتلك أربع شركات كبرى لبيع الأسلحة من بين ١٠٠ شركة الأكثر مبيعاً في العالم[٥].

ب ـ القدرة النووية والكيماوية :

يمثل هذا العنصر أهمية كبيرة في حسم القدرة العسكرية. وتنفرد إسرائيل بامتلاك القدرة النووية وإنتاج السلاح النووي، بل امتلاك عدد كبير من القنابل النووية وصل إلى نحو ٢٠٠ سلاح نووي مختلف الأنواع، وصواريخ نووية عابرة، وطائرات حديثة قادرة على إطلاق الأسلحة النووية، وهي في الإجمال تمتلك ترسانة أسلحة نووية غير استراتيجية[٦]. أما سوريا فإنها تمتلك قدرات كيماوية، وكذلك مصر حيث تتوافر بعض التقارير حول امتلاكها قدرات كيماوية ومفاعلات نووية (الجدول رقم (٢ ـ ٧))[٧].

وقد أوضح وزن هذا العنصر عن تميز إسرائيل بوزن (٠,٣٠)، ثم سوريا بوزن ٠,١٥)، وأخيراً مصر بوزن (٠,٠٨) وبقية الدول الثلاث (الأردن ولبنان والسعودية) بوزن (صفر).

ج ـ حجم القوات المسلحة :

بوزن هذا العنصر، يتضح أن مصر في المقدمة بوزن (٠,٦٥)، ولديها (٤٥٠) ألف جندي، تليها سوريا بوزن (٠,٤٩)، ولديها (٢٩٦) ألف جندي، ثم إسرائيل بوزن (٠,٣٦) ولديها (١٦٨) ألف جندي. وتأتي السعودية في المركز الرابع بوزن

---

(٥) *Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2004), pp. 390-423.

وقد صدرت الطبعة العربية للكتاب تحت عنوان: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٦) *Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security,* pp. 646 and 656- 657.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، وبول ف. باور، **القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي**، ترجمات استراتيجية (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٩ ـ ٢٧.

(٠,٣٢) ولديها (١٢٥) ألف جندي، يليها الأردن بوزن (٠,٣٠) ولديه (١٠٥) آلاف جندي. وأخيراً لبنان بوزن (٠,٢٧) ولديه ٧٢ ألف جندي (الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٦)).

ووفق نظرية الكم، فإن مصر تحتل المقدمة باعتبار أن حجم سكانها يسمح بهذا الحجم الضخم من القوات المسلحة في كل الفروع العسكرية.

د ـ الكفاءة التنظيمية:

حددنا الكفاءة التنظيمية من خلال مؤشر القدرة على تعبئة الاحتياطي، وهو المؤشر الذي يعوّض الكم بالكيف. فضلاً عن مؤشر تحديث نظام التسليح باستمرار وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاءة التنظيمية للقوات المسلحة للدولة.

وبوزن هذا العنصر بمؤشرين، احتلت إسرائيل المقدمة بوزن (٠,٢٦) باعتبار أنها تمتلك كفاءة عالية في نظام تعبئة الاحتياطي، وتحديث نظم التسليح باستمرار. تليها كلٌ من مصر وسوريا بوزن (٠,١٣) حيث الكفاءة في التعبئة أقل، والتحديث أقل وإجمالاً الكفاءة متوسطة، لكل منهما (الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٦)).

ويؤكد البعض ذلك، بأن إسرائيل على الرغم من احتفاظها بقوات عاملة محدودة نسبياً، لديها القدرة من خلال نظام تعبئة ذي كفاءة عالية على بناء تجميع قتالي يحقق لها توازناً عسكرياً مناسباً من وجهة النظر الجيوستراتيجية، كما يحقق تفوقاً نسبياً في أكثر الاتجاهات احتمالاً للتهديد (الاتجاه السوري) بخاصة مع إمكان تثبيت الاتجاهات الأخرى في إطار اتفاقيات السلام، أو تحت تأثير إمكانيات الردع التي توفرها المنظومة الإسرائيلية العسكرية المتطورة باستمرار[٨].

هـ ـ حجم ونوعية الأسلحة التقليدية:

بوزن هذا العنصر، احتلت إسرائيل المركز الأول بوزن (٢,٦)، حيث امتلكت (٣٧٥٠ دبابة، ٧٨٠٨ عربات مدرعة، ١٦٥٣ مدفعيات، ٤٥٤ طائرة مقاتلة، ١٣٥ طائرة هليكوبتر مسلحة، ١٠٥ قطع بحرية رئيسة).

---

(٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: عادل سليمان، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ٢٠٠٤،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٩.

وجاءت مصر في المركز الثاني بوزن (٢,٥)، حيث امتلكت (٣٨٦٠ دبابة، ٤١٧٩ عربة مدرعة، ١٤١٥ مدفعيات، ٦٠٨ طائرات مقاتلة، ١٢٨ هليكوبترا، ١٠٤ قطع بحرية).

ثم احتلت سوريا المركز الثالث بوزن (٢,٣٥)، حيث امتلكت (٣٥٠٠ دبابة، ٥٠٢٥ عربة مدرعة، ٢٥٦٠ مدفعيات، ٦١١ طائرة مقاتلة، ١٠٦ طائرات هليكوبتر، ٢١ قطعة بحرية).

ثم جاءت السعودية في المركز الرابع بوزن (١,٦٥)، ثم تلتها الأردن بوزن (١,١٤)، وأخيراً لبنان بوزن (٠,٧٨) (الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٧))[٩].

ويتضح من خلال قياس هذا العنصر أن إسرائيل قد تفوقت في الأسلحة التقليدية حيث امتلكت منها ما يجعلها متفوقة على الدول الأخرى وبخاصة مصر وسوريا باعتبارهما أكبر قوتين في مواجهة إسرائيل من بين دول المواجهة الأربع.

و ـ حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي منه:

بوزن هذا العنصر، اتضح أن السعودية قد احتلت المركز الأول بوزن (١,١٥)، حيث بلغ حجم إنفاقها العسكري (١٩,١٠٢) مليار دولار، ونصيب الجندي (١٥٣,٤٣) ألف دولار سنوياً. واحتلت إسرائيل المركز الثاني بوزن (٠,٨٠)، حيث بلغ حجم إنفاقها العسكري (٩,٩٨١) مليار دولار، ونصيب الجندي (٥٩,٤١) ألف دولار سنوياً. واحتلت سوريا المركز الثالث بوزن (٠,٦٤)، حيث بلغ حجم إنفاقها العسكري نحو (٥,٣٦٦) مليار دولار، ونصيب الجندي (١٨,٠٨) ألف دولار سنوياً. ثم تأتي مصر في المركز الرابع بوزن (٠,٥٧)، حيث بلغ حجم إنفاقها (٢,٧٦٦) مليار دولار، ونصيب الجندي (٦,١٥) آلاف دولار شهرياً، وفي المركز الخامس يأتي لبنان بوزن (٠,٥٥)، وأخيراً الأردن بوزن، (٠,٥٤)، حيث كان حجم الإنفاق العسكري لكل منهما (٠,٧٩٨) مليار دولار، بينما نصيب الجندي في لبنان وصل إلى (١١,٠٧) ألف دولار، وفي الأردن يصل نصيب الجندي إلى (٧,٩٤) آلاف دولار شهرياً. (الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٦)).

---

(٩) تم استخلاص بيانات حجم ونوعية الأسلحة التقليدية لدول الدراسة، من: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 2001-2005* (London: IISS, 2005).

ز ـ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بوزن هذا العنصر، اتضح أن السعودية احتلت المركز الأول بوزن (٠,٣٦)، تلتها إسرائيل بوزن (٠,٣٣)، ثم الأردن بوزن (٠,٣٠)، وأخيراً مصر بوزن (٠,٠٨) (الجدول رقم (٢ ـ ٥)). وباستقراء البيانات الأساسية، فإن السعودية بلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي لديها ٩,٨ في المئة، ثم إسرائيل ٩,٢ في المئة، ثم الأردن بنسبة ٨,٤ في المئة، فسوريا ٦,١ في المئة، ثم لبنان ٤,٧ في المئة، وأخيراً مصر ٢,٧ في المئة. (الجدول رقم (٢ ـ ٦))[١٠].

ح ـ نسبة القوات الفعلية إلى السكان:

بوزن هذا العنصر، اتضح أن إسرائيل قد احتلت المركز الأول بوزن (٠,٣٧)، وتبلغ نسبة القوات الفعلية إلى السكان فيها نحو ٢,٧ في المئة. ويليها لبنان بوزن (٠,٢٩)، وتبلغ نسبة القوات الفعلية إلى السكان فيه نحو ٢ في المئة. وفي المركز الثالث يأتي الأردن، وتبلغ نسبة القوات الفعلية إلى السكان فيه ١,٩ في المئة. أما المركز الرابع فتحتله سوريا بوزن (٠,٢٥) ونسبة القوات الفعلية تبلغ ١,٧ في المئة. وتقع مصر في المركز الخامس بوزن (٠,١٣)، ونسبة القوات الفعلية فيها تبلغ ٠,٦٤ في المئة. أما السعودية فتحتل المركز السادس والأخير بوزن (٠,١٢)، وتبلغ نسبة القوات الفعلية فيها ٠,٥٣ في المئة. (الجدولان رقما (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٦)).

ومن خلال وزن عناصر القدرة العسكرية وفق ما تم عرضه، يمكن استخلاص ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز الأول في وزن عناصر القدرة العسكرية وبفارق كبير عن سوريا التي تشغل المركز الثاني، وذلك بوزن (٥,٧)، وتتميز في خمسة عناصر حيث تحتل المركز الأول فيها، وهي: القاعدة الصناعية العسكرية، والقدرة النووية والكيماوية، والكفاءة التنظيمية، وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية، ونسبة القوات الفعلية إلى السكان. وباحتلال إسرائيل المركز الأول في هذه العناصر الخمسة من بين ثمانية عناصر، تكون إسرائيل قد تفوقت بنسبة ٦٢,٥ في المئة في احتكار التميز في هذه العناصر. كما إنها شغلت المركز الثاني في عنصرين هما: حجم الإنفاق العسكري

---

(١٠) *Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security,* p. 382.

العام ونصيب الجندي منه حيث جاءت في الترتيب بعد السعودية مباشرة، وكذلك عنصر نسبة الإنفاق العسكري، حيث تلت إسرائيل، السعودية وبفارق بسيط للغاية. ثم شغلت المركز الثالث في حجم القوات المسلحة حيث تعتمد إسرائيل على الكيف وليس الكم وتعويضاً عنه، فضلاً عن اتباع نظم الكفاءة العالية في استدعاء الاحتياطي بصورة تفوق دول الدراسة.

ـ تحتل سوريا المركز الثاني في وزن عناصر القدرة العسكرية، بوزن إجمالي قدره (٤,٢٢). وقد احتلت المركز الثاني في ثلاثة عناصر هي القدرة الكيماوية وحجم القوات المسلحة، والكفاءة التنظيمية، كما احتلت المركز الثالث في عنصرين هما: حجم ونوعية الأسلحة التقليدية، وحجم الإنفاق العسكري ونصيب الجندي منه. ولم تحتل المركز الأول في أي عنصر من العناصر الثمانية.

على الرغم مما وصل إليه البعض من أن سوريا من بين الدول العربية التي تسعى جاهدة من خلال مصادر تسليح معينة في روسيا وكوريا الشمالية بخاصة، إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديثها باستمرار على الرغم من الضغوط الهائلة التي تمارسها الولايات المتحدة على هذه الدول تحت ضغط إسرائيلي للحد من الصفقات أو محاولة إلغائها[١١]. وقد أسهمت المحاولات السورية في ما ظهر من خلال قياس وزن قدرتها العسكرية، في احتلال المركز الثاني بعد إسرائيل مباشرة وقبل مصر التي اكتفت على ما يبدو بالتسليح الأمريكي والمعونة الأمريكية لتمويل ذلك في ظل اتفاقيات السلام (كامب ديفيد) والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩[١٢].

ـ تحتل مصر المركز الثالث في وزن عناصر القدرة العسكرية، بوزن إجمالي قدره (٤,١٤). وقد احتلت الترتيب الأول في عنصر واحد، من بين ثمانية عناصر، وهو حجم القوات المسلحة، إلا أن هذا التميز في هذا العنصر قد تراجعت قيمته عندما تم نسبة هذه القوات إلى حجم السكان فكانت النتيجة هو الترتيب الخامس بين دول الدراسة الست بوزن (٠,١٣)، وتكاد تقترب من المركز السادس والأخير الذي تشغله السعودية بوزن (٠,١٢)، وكلاهما بعيدان عن سوريا التي تشغل المركز الرابع بنحو النصف، حيث يبلغ وزن هذا العنصر لديها (٠,٢٥).

---

(١١) محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٢.

(١٢) حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم. . . إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٩٣، ١١٥ و١١٩.

كما تشغل مصر المركز الثاني في عنصرين هما: الكفاءة التنظيمية، وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية. ثم تشغل المركز الثالث في عنصر واحد هو (القدرة النووية والكيماوية، ويصبح من الواضح أن القدرة العسكرية لمصر في تراجع، حيث لم يعد لديها قاعدة صناعية عسكرية قادرة على التصدير، وأصبحت تعتمد اعتماداً كلياً على المعونة الأمريكية في التحديث العسكري الذي يقع بعيداً عن التحديث العسكري الإسرائيلي من جانب الولايات المتحدة. ويتجسد ذلك التراجع في عدم التفوق في أي عنصر من عناصر القدرة الاقتصادية باستثناء حجم القوات المسلحة الذي تراجعت قيمته عندما تم نسبته إلى حجم السكان البالغ في مصر أكثر من سبعين مليون نسمة.

ـ تحتل السعودية المركز الرابع في وزن عناصر القدرة العسكرية، بوزن إجمالي قدره (٣,٦٠). كما تتميز السعودية في عنصرين من بين ثمانية عناصر للقدرة العسكرية وبنسبة ٢٥ في المئة، وهما: حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي منه، ونسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا التفوق مقارنة بالعناصر الأخرى، هو تفوق في الكم من دون الكيف. فالسعودية تفتقد لقاعدة صناعية عسكرية، وتفتقد لقدرة نووية وكيماوية وحجم قواتها المسلحة محدود، ونسبتها إلى عدد السكان محدود للغاية، وكذا ليست لديها كفاءة تنظيمية في استدعاء قوات الاحتياط. ويؤكد عدم اختبار هذه القوات في معارك حقيقية، عدم الفاعلية لغلبة الكم على الكيف.

ـ يحتل الأردن المركز الخامس في وزن عناصر القدرة العسكرية بوزن إجمالي قدره (٢,٥٦)، ولا يتميز في أي عنصر من العناصر الثمانية. إلا أنه يلاحظ أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي متوازن باحتلال الأردن المركز الثالث بعد السعودية وإسرائيل. فضلاً عن توازن نسبة القوات الفعلية مع عدد السكان، حيث يشغل أيضاً المركز الثالث بعد إسرائيل ولبنان.

ـ يحتل لبنان المركز السادس والأخير في وزن عناصر القدرة العسكرية بوزن إجمالي (٢,٠٥). ولا يتميز لبنان في عنصر من العناصر الثمانية باستثناء تناسب قواته الفعلية مع عدد السكان بوزن (٠,٢٩) ويقع في الترتيب التالي لإسرائيل. ونظراً للتداخل السوري اللبناني في السنوات الماضية، فإن القدرة العسكرية كانت متداخلة. ولذلك فإن اعتبارهما جبهة موحدة أو مشتركة في مواجهة إسرائيل يمثل أهمية كبيرة، حيث إن جمع وزن عناصر القدرة العسكرية لسوريا ولبنان معاً يكاد يتفوق على وزن

القدرة العسكرية لإسرائيل. حيث يبلغ وزن القدرة العسكرية لسوريا ولبنان معاً (٤,٢٢ + ٢,٠٥ = ٦,٢٧)، بينما يبلغ وزن هذه القدرة لإسرائيل (٥,٧٠). ويبدو أن هذا هو السر في قوة الجبهة الشمالية في مواجهة إسرائيل، ما جعل الجيش الإسرائيلي ينسحب من جنوب لبنان بلا قيد أو شرط في أيار/ مايو ٢٠٠٢.

وإجمالاً فإن التفوق الإسرائيلي في القدرة العسكرية على الأقطار العربية الخمسة محل الدراسة، ليس مجرد مصادفة. بل هو نتاج مخطط مستمر بين إسرائيل والولايات المتحدة تضمن فيه الأخيرة استمرار هذا التفوق العسكري المطلق لإسرائيل على جميع البلدان العربية. بل إن البحث في درجة التحديث العسكري الإسرائيلي قد يجعل وزن القدرة العسكرية لإسرائيل أكبر مما تم قياسه.

وتؤكد دراسة مهمة حول مدى توظيف إسرائيل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في تأكيد تفوقها العسكري، كمياً ونوعياً، على الأقطار العربية، وباقي دول منطقة الشرق الأوسط[١٣]، والذي قد تجسد في عدة مؤشرات، هي:

ـ إطلاق إسرائيل قمرها التجسسي (أفق/ ٥)، بمساعدة أمريكية نهاية أيار/ مايو ٢٠٠٢م، ليحل محل القمر (أوفيك/ ٣) الذي أطلق عام ١٩٩٥ وتوقف عن العمل واحترق في الفضاء.

ـ دعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بما يضمن التفوق في ميزان القوى لصالحها باستمرار، وهو الأمر الذي يعني التعاون العسكري وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة. ويصل إلى إسرائيل باستمرار أحدث منظومات التسليح في كل فروع الأسلحة، وحدوث طفرة نوعية غير مسبوقة في الترسانة العسكرية التقليدية كمياً ونوعياً يضمن لها التفوق التقني إلى أبعد مدى على المستوى الإقليمي.

ـ الاحتفاظ بورقة الردع النووي وبحماية أمريكية وضمانات أمريكية لاستمرار امتلاك إسرائيل السلاح النووي.

ويتأكد بالتالي أن القوة العسكرية لإسرائيل متميزة على أقرانها من الدول العربية محل الدراسة، وتتفوق عليهم، ما يجعلها قادرة على شن الحروب وتحمل تبعاتها.

---

(١٣) خليل، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

الجدول رقم (٢-٥)

قياس وزن عناصر القدرة العسكرية

م	الدول محل الدراسة / عناصر القدرة العسكرية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
١-	القاعدة الصناعية	صفر × ٠,١٧ = صفر	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	٠,٦٨=٠,١٧×٤
٢-	القدرة النووية والكيماوية	٠,٠٨=٠,١٥×٠,٥	صفر × -- = صفر	٠,١٥=٠,١٥×١	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	٠,٣٠=٠,١٥×٢
٣-	حجم القوات المسلحة	٠,٦٥=٠,١٣٢×٤,٨٩	٠,٣٠=--×٢,٢٧	٠,٤٩=--×٢,٣٧٢	٠,٢٧=--×٢,٠٢	٠,٣٢=--×٢,٤٢	٠٣٦=٠,١٣٢×٢,٧٤
٤-	الكفاءة التنظيمية	٠,١٣=٠,١٢٨×١	صفر × -- = صفر	٠,١٣=٠,١٢٨×١	صفر × -- = صفر	صفر × -- = صفر	٠,٢٦=٠,١٢٨×٢
٥-	حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	٢,٥=٠,١٢×٢٠,٧٩	١,١٤=--×٩,٥٢	٢,٣٥=--×١٩,٦١	٠,٧٨=--×٦,٥٢	١,٦٥=--×١٣,٧٥	٢,٦٠=--×٢١,٦٢
٦-	حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي منه	٠,٥٧=٠,١١×٥,١٨	٠,٥٤=--×٤,٩١	٠,٦٤=--×٥,٨	٠,٥٥=--×٤,٩٧	١,١٥=--×١٠,٤٩	٠,٨٠=٠,١١×٧,٣٠
٧-	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٠,٠٨=٠,١٠×٠,٨٠	٠,٣٠=--×٣,٠٢	٠,٢١=--×٢,١٣	٠,١٦=--×١,٥٨	٠,٣٦=--×٣,٦١	٠,٣٣=٠,١٠×٣,٣٣
٨-	نسبة القدرات الفعلية إلى السكان	٠,١٣=٠,٠٩×١,٤٢	٠,٢٨=--×٣,٠٦	٠,٢٥=--×٢,٨٠	٠,٢٩=--×٣,١٩	٠,١٢=--×١,٢٨	٠,٣٧=٠,٠٩×٤,٠٩
	الإجمالي	٤,١٤	٢,٥٦	٤,٢٢	٢,٠٥	٣,٦٠	٥,٧٠

الجدول رقم (٢-٦)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة العسكرية

م	الدولة	(١) القاعدة الصناعية العسكرية حجم الصادرات العسكرية ٢٠٠٢	(٢) القدرة النووية والكيماوية	(٣) حجم القوات المسلحة إجمالاً (بالألف)	(٤) الكفاءة التنظيمية × القدرة على تعبئة الاحتياط	(٦) حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي		(٧) نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)	(٨) نسبة القوات الفعلية إلى السكان (في المئة)
						الحجم (بالمليار دولار)	نصيب الجندي (بالألف دولار)		
١-	مصر	--	قدرات كيماوية	٤٥٠	كفاءة متوسطة	٢,٧٦٦	٦,١٥	٢,٧	٠,٦٤
٢-	الأردن	--	--	١٠٥	--	٠,٧٩٨	٧,٩٤	٨,٤	١,٩
٣-	سوريا	--	كيماوي	٢٩٦	كفاءة متوسطة	٥,٣٦٦	١٨,٠٨	٦,١	١,٧
٤-	لبنان	--	--	٧٢	--	٠,٧٩٨	١١,٠٧	٤,٧	٢
٥-	السعودية	--	--	١٢٥	--	١٩,١٠٢	١٥٣,٤٣	٩,٨	٠,٥٣
٦-	إسرائيل	٣,٢ مليار دولار	نووي+ كيماوي + بيولوجي	١٦٨	كفاءة عالية	٩,٩٨١	٥٩,٤١	٩,٢	٢,٧

المصادر:

- حول بيانات الخانة رقم (١) عن عام ٢٠٠٢، حيث تمتلك إسرائيل ٤ شركات كبرى لبيع الأسلحة من بين ١٠٠ شركة أكثر مبيعاً في العالم، وبلغت جملة مبيعاتها عام ٢٠٠٢ (٣,٢) مليار دولار، وبنسبة ١,٧ في المئة من حجم المبيعات العالمية، وزادت مبيعاتها ٢ في المئة في الفترة ما بين ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢، انظر: *Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2004), pp. 390 and 423.
- بيانات الخانة رقم (٢) عن عام ٢٠٠٢، تشير إلى أن إسرائيل تمتلك قدرات نووية بلغت نحو ٢٠٠ سلاح نووي مختلف الأنواع، وصواريخ نووية عابرة، وطائرات حديثة قادرة على إطلاق الأسلحة النووية، وإجمالاً فإن لديها ترسانة أسلحة نووية غير استراتيجية، التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ٦٤٣-٦٤٦ و٦٥٦-٦٥٧.
- بيانات الخانة رقم (٣) ـ معلومات عن عام ٢٠٠٤، من: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 2004-2005* (London: IISS, 2005), pp. 122, 125-126, 129 and 135-136.
- بيانات الخانة رقم (٤) من: عادل سليمان، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ٢٠٠٤،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٩.
- بيانات الخانة رقم (٦) مستخرجة من: *Sipri Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security*, p. 382.
- بيانات الخانة رقم (٧) مستخرجة من: UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 210 - 213.
- بيانات الخانة رقم (٨)، عن عام ٢٠٠٤، مستخرجة من: IISS, *The Military Balance, 2004-2005*, pp. 122 - 135.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)
القدرات القتالية الرئيسة عام ٢٠٠٤

م	النوع الدولة	دبابات	عربات مدرعة	مدفعيات	طائرات مقاتلة	هليكوبتر مسلحة	قطع بحرية رئيسية
-١	مصر	٣٨٦٠	٤١٧٩	١٤١٥	٦٠٨	١٢٨	١٠٤
-٢	الأردن	١١٠١	١٥٤٥	٥٣١	١٠١	٢٢	٣
-٣	سوريا	٣٥٠٠٠	٥٠٢٥	٢٥٦٠	٦١١	١٠٦	٢١
-٤	لبنان	٣٢٧	١٤٦٣	١٨٣	--	--	٩
-٥	السعودية	٧١٠	٥٠٥٧	٣٩٠	٢٩٤	٣٣	٨٤
-٦	إسرائيل	٣٧٥٠	٧٨٠٨	١٦٥٣	٤٥٤	١٣٥	١٠٥

ملاحظة: القدرات الصاروخية:

- تمتلك إسرائيل قواذف وصواريخ بالستية من طراز لانس وأريحا حوالى ٢٤ قاذفاً، وكذا النظام الصاروخي (أرو ـ AROW).
- تمتلك كل من مصر وسوريا قواذف وصواريخ بالستية طراز سكود (C.B) (غير معروفة العدد).
- أسلحة التدمير الشاملة: تمتلك إسرائيل أسلحة نووية وبيولوجية وكيماوية.
- تمتلك تمتلك قدرات كيماوية.
- مصر: هناك تقارير حول قدرات كيماوية لديها.

المصـــــدر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 2001 - 2005* (London: IISS, 2005).

٣ ـ قياس القدرة الاتصالية

أمكن قياس القدرة الاتصالية من خلال سبعة عناصر فرعية. وقد أسفر قياس قوة الدول الأطراف، باتباع كل الخطوات المنهاجية السابق الإشارة إليها، عن نتيجة جاء ترتيبها وفق الجدول رقم (٢ ـ ٨).

الجدول رقم (٢ ـ ٨)
قياس القدرة الاتصالية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	الوزن
١ ـ	إسرائيل	٤,٨٦
٢ ـ	لبنان	٣,٠٥
٣ ـ	السعودية	٢,٦٢
٤ ـ	مصر	٢,٣٧
٥ ـ	الأردن	٢,١٧
٦ ـ	سوريا	١,٩٥

ومن هذه النتيجة يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول في القدرة الاتصالية بوزن (٤,٨٦)، يليها لبنان بوزن (٣,٠٥)، ثم السعودية بوزن (٢,٦٢)، ثم مصر بوزن

(٢,٣٧)، ثم الأردن بوزن (٢,١٧)، وأخيراً سوريا بوزن (١,٩٥). ويمكن تحليل نتيجة وزن العناصر الفرعية للقدرة الاتصالية وعددها (٧) عناصر، وفق ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٩) الخاص بقياس وزن عناصر القدرة الاتصالية، حيث يتضح ما يلي:

أ ـ نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٩٦)، حيث تبلغ نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان (لكل ألف فرد) (٢٤٢,٦) حاسباً. وفي المركز الثاني تأتي السعودية بوزن (٠,٦٩)، حيث تبلغ نسبة عدد الحاسبات (١٣٠,٢). وفي المركز الثالث يأتي لبنان بوزن (٠,٥٧)، حيث تبلغ نسبة عدد الحاسبات (٨٠,٥). وفي المركز الرابع يأتي الأردن بوزن (٠,٤٧)، حيث تبلغ نسبة الحاسبات (٣٧,٥). وفي المركز الخامس تأتي سوريا بوزن (٠,٤٣)، حيث تبلغ نسبة الحاسبات (١٩,٤). وفي المركز السادس والأخير تأتي مصر بوزن (٠,٤٢)، حيث تبلغ نسبة الحاسبات (١٦,٦) لكل ألف فرد من السكان (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

ب ـ نسبة عدد الهواتف إلى السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٩٥)، حيث تبلغ نسبة الهواتف إلى عدد السكان لكل ألف فرد (٤٥٣) هاتفاً. وفي المركز الثاني يأتي لبنان بوزن (٠,٥٣)، حيث تبلغ نسبة الهواتف (١٥٥) هاتفاً. وفي المركز الثالث تأتي السعودية بوزن (٠,٥٢)، حيث تبلغ نسبة الهواتف (١٥١) هاتفاً. وفي المركز الرابع يأتي الأردن بوزن (٠,٤٩)، حيث تبلغ نسبة عدد الهواتف (١٢٧) هاتفاً. أما في المركز الخامس فتأتي سوريا بوزن (٠,٤٨)، حيث تبلغ نسبة الهواتف (١٢٣) هاتفاً. وأخيراً فإن مصر تأتي في المركز السادس بوزن (٠,٤٦)، حيث تبلغ نسبة الهواتف (١١٠) هواتف (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

ج ـ نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول بوزن (٠,٩٨)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان لكل ألف فرد، (٣٠١,٤)، أفراد. ويشغل لبنان المركز الثاني بوزن (٠,٥٤)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت (١١٧,١). وفي المركز الثالث تأتي السعودية بوزن (٠,٤٥)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت (٦٤,٦) أفراد. أما المركز الرابع فتشغله الأردن بوزن (٠,٤٤)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت (٥٧,٧) أفراد. ثم تأتي مصر في المركز الخامس بوزن (٠,٣٩)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت (٢٨,٢) فرد. وفي المركز السادس والأخير تأتي سوريا بوزن (٠,٣٦)، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت

(١٢,٩). (انظر الجدولين رقم (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)). ويتضح الفارق الكبير بين أكبر دولة وهي إسرائيل، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت (٣٠١,٤)، وبين أقل دولتين وهما (سوريا) (١٢,٩)، ومصر (٢٨,٢). وهو أمر لافت بشكل كبير ويؤكد فجوة التحديث في هذا الجانب بين الطرفين.

د ـ مدى امتلاك الدولة أقماراً صناعية:

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المركز الأول بوزن (٠,٦٠)، حيث تمتلك قمرين صناعيين (مدنيين)، وكذلك تمتلك قمرين صناعيين (عسكريين). وفي المركز الثاني تأتي مصر بوزن (٠,٣٠) حيث تمتلك قمرين صناعيين (مدنيين) نايل سات/ ١، نايل سات/ ٢ (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

كما إن الدولتين (مصر وإسرائيل) هما اللتان تمتلكان فقط برنامجاً لأبحاث الفضاء[١٤].

هـ ـ نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى عدد السكان:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن لبنان يحتل المركز الأول بوزن (٠,٤٨)، حيث يمتلك (٣٥٥) جهازاً لكل ألف فرد. وفي المركز الثاني تأتي إسرائيل بوزن (٠,٤٥)، حيث تبلغ نسبة عدد أجهزة التلفاز (٣٢٨) جهازاً. وفي المركز الثالث تأتي السعودية بوزن (٠,٣٩)، حيث تمتلك (٢٦٣) جهازاً لكل ألف من السكان. وفي المركز الرابع تأتي مصر بوزن (٠,٣٠) حيث تبلغ نسبة أجهزة التلفاز لديها، (١٧٠) جهازاً. وفي المركز الخامس يأتي الأردن بوزن (٠,٢١)، حيث تبلغ نسبة أجهزة التلفاز لديه (٨٣) جهازاً. وأخيراً تقع سوريا في المركز السادس بوزن (٠,١٩). حيث تبلغ نسبة أجهزة التلفاز لديها (٦٨) جهازاً. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

و ـ نسبة عدد أجهزة الراديو إلى عدد السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن لبنان يحتل المركز الأول بوزن (٠,٥٩)، حيث يبلغ عدد أجهزة الراديو لديها لكل ألف من السكان (٨٩٢) جهازاً. وفي المركز الثاني تأتي إسرائيل بوزن (٠,٤١)، حيث يبلغ عدد أجهزة الراديو (٥٣٠) جهازاً. وفي المركز الثالث يقع كل من السعودية ومصر بوزن (٠,٣٠)، حيث يبلغ عدد الأجهزة لدى السعودية (٣١٩) جهازاً، بينما في مصر يبلغ عدد الأجهزة لديها (٣١٦) جهازاً. وفي

(١٤) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، وحمدي قنديل، «في الفضاء العربي،» **المنار**، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٢١٢ ـ ٢٣١.

المركز الخامس يأتي الأردن بوزن (٠,٢٩)، حيث تبلغ نسبة الأجهزة لديه (٢٨٧) جهازاً. وفي المركز السادس والأخير تأتي سوريا بوزن (٠,٢٨) حيث تبلغ نسبة الأجهزة لديها (٢٧٤) جهازاً. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

ز ـ نسبة عدد التليفونات المحمولة إلى عدد السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تقع في المركز الأول بوزن (٠,٥١)، حيث يبلغ عدد أجهزة التليفونات المحمولة إلى كل ألف من السكان (٩٥٥) جهازاً. وفي المركز الثاني يقع لبنان بوزن (٠,٣٤)، حيث يبلغ عدد الأجهزة لديه (٤٢٧) جهازاً. بينما تأتي كل من السعودية والأردن في المركز الثالث بوزن (٠,٢٧) لكل منهما. حيث يبلغ عدد الأجهزة لدى الأردن (٢٢٩) جهازاً ولدى السعودية (٢٢٨) جهازاً. وفي المركز الخامس تأتي مصر بوزن (٠,٢٢) حيث يبلغ عدد الأجهزة (٦٧) جهازاً وفي المركز السادس والأخير تأتي سوريا بوزن (٠,٢١)، حيث يبلغ عدد الأجهزة لديها (٢٣) جهازاً لكل ألف من السكان. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٩) و(٢ ـ ١٠)).

ويتضح من خلال الاستعراض السابق وجود فجوة كبيرة بين أكبر دولة وهي إسرائيل التي تمتلك (٩٥٥) جهازاً لكل ألف من السكان، وبين أقل دولة وهي سوريا التي لديها (٢٣) جهازاً فقط لكل ألف من السكان. كما إنه على الجانب الآخر يلاحظ أن الفجوة واسعة بين إسرائيل من جانب التي تمتلك (٩٥٥) جهازاً لكل ألف من السكان وأول دولة عربية من الدول الخمس وهي التي تليها في الترتيب وهي لبنان التي لديها (٤٢٧) جهازاً لكل ألف من السكان. ويتبين من خلال ذلك مدى الفجوة الاتصالية الضخمة بين إسرائيل من جانب، وبين كل من الدول العربية الخمس محل القياس.

ومن خلال وزن عناصر القدرة الاتصالية وفق ما تم عرضه، يمكن استخلاص ما يلي:

ـ احتلت إسرائيل المركز الأول بوزن إجمالي قدره (٤,٨٦) في وزن عناصر القدرة الاتصالية، وبفارق يصل إلى ما يقرب من الضعف بالنسبة للدولة التالية لها وهي لبنان التي تشغل المركز الثاني بوزن (٣,٠٥). بينما لو قورنت بآخر دولة عربية ضمن الدول محل القياس من وزن القدرة الاتصالية وهي سوريا والتي شغلت المركز السادس والأخير بوزن إجمالي (١,٩٥)، لا تضح أن قدرة إسرائيل الاتصالية تعادل ضعفي ونصف (٢,٥) القدرة الاتصالية لسوريا. وهو ما يؤكد التباين الكبير بين الطرف الإسرائيلي والطرف العربي كل على حِدى من بين دول الدراسة.

ـ احتلت إسرائيل المركز الأول عموماً، كما سبقت الإشارة في وزن القدرة

الاتصالية، إلا أنها أيضاً قد احتلت المركز الأول من خمسة عناصر من بين العناصر السبعة المجسدة للقدرة الاتصالية. فقد احتلت المركز الأول في عناصر (نسبة عدد الحاسبات، ونسبة عدد الهواتف، ونسبة مستخدمي الإنترنت، وامتلاك الأقمار الصناعية، والتليفونات المحمولة)، وهي العناصر الخمسة الأكثر أهمية بين العناصر السبعة. وبالنظر إلى عنصري عدد أجهزة التلفاز والراديو، فقد شغلت إسرائيل فيها أيضاً المركز الثاني ليتأكد تفوقها الواضح في جميع العناصر وبنسبة كبيرة بالمقارنة بالدول محل الدراسة.

ـ احتل لبنان المركز الثاني في وزن عناصر القدرة الاتصالية بوزن إجمالي (٣,٠٥)، حيث تفوق في عنصري نسبة عدد أجهزة التلفاز ونسبة عدد أجهزة الراديو، واحتل المركز الأول فيهما. كما إنه احتل المركز الثاني في عنصري نسبة مستخدمي الإنترنت وعدد الهواتف. كما يفتقر لبنان إلى امتلاك أي قمر صناعي.

ـ احتلت السعودية المركز الثالث بوزن (٢,٦٢)، حيث شغلت المركز الثاني في عنصر واحد وهو: (عدد الحاسبات الآلية). بينما شغلت المركز الثالث في خمسة عناصر (عدد الهواتف، ومستخدمي الإنترنت، وأجهزة التلفاز، وأجهزة الراديو، والتليفونات المحمولة). ولعل هذا التميز يتماشى مع اهتمام السعودية في ظل تزايد الناتج المحلي الإجمالي، بالبنية الأساسية في العملية الاتصالية.

ـ تشغل مصر المركز الرابع بوزن إجمالي قدره (٢,٣٧)، وبما يعادل نصف القدرة الاتصالية لإسرائيل. ولم تتفوق مصر في أي عنصر من العناصر السبعة باستثناء امتلاكها لأقمار صناعية مدنية (قمرين)، وتلت إسرائيل في هذا العنصر. كما أنها تشغل المركز الأخير (السادس) في عنصرين (عدد الحاسبات، وعدد الهواتف). بينما تشغل مراكز مختلفة في بقية العناصر هي في الغالب بين الرابع والخامس.

ـ يشغل الأردن المركز الخامس بوزن (٢,١٧). حيث شغل المركز الثالث في عنصر واحد هو عدد التليفونات المحمولة، بينما شغل المركز الرابع في ثلاثة عناصر (عدد الحاسبات، وعدد الهواتف، وعدد مستخدمي الإنترنت). ثم شغل المركز الخامس في عنصرين (عدد أجهزة التلفاز والراديو).

ـ شغلت سوريا المركز السادس والأخير بوزن (١,٩٥)، وبما يعادل ٤٠ في المئة من القدرة الاتصالية لإسرائيل تحديداً، باعتبار أن سوريا ما زالت في صراع وحالة حرب مع إسرائيل حيث تحتل الأخيرة أراضي سورية هي الجولان.

وقد شغلت سوريا المركز الأخير في أغلب عناصر القياس، فضلاً عن عدم امتلاكها برنامج أبحاث فضاء أو أية أقمار صناعية مدنية أو عسكرية.

الجدول رقم (٢-٩)
قياس وزن عناصر القدرة الاتصالية

م	الدول محل الدراسة / عناصر القدرة العسكرية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
١-	نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان	٢,٢٢×٠,١٩=٠,٤٢	٢,٤٨×--=٠,٤٧	٢,٢٦×--=٠,٤٣	٣,٠٢×--=٠,٥٧	٣,٦٤×--=٠,٦٩	٥,٠٥×--=٠,٩٦
٢-	نسبة عدد الهواتف إلى السكان	٢,٧٢×٠,١٧=٠,٤٦	٢,٨٦×--=٠,٤٩	٢,٨٣×--=٠,٤٨	٣,٠٩×--=٠,٥٣	٣,٠٦×--=٠,٥٢	٥,٥٨×--=٠,٩٥
٣-	نسبة مستخدمي الإنترنت إلى السكان	٢,٤٢×٠,١٦=٠,٣٩	٢,٧٣×--=٠,٤٤	٢,٢٦×--=٠,٣٦	٣,٣٤×--=٠,٥٤	٢,٨٠×--=٠,٤٥	٦,١٤×--=٠,٩٨
٤-	مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية	٢×٠,١٥=٠,٣٠	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	٤×--=٠,٦٠
٥-	نسبة عدد أجهزة التلفاز للسكان	٢,٥١×٠,١٢=٠,٣٠	١,٧٢×--=٠,٢١	١,٦×--=٠,١٩	٤,٠١×--=٠,٤٨	٣,٢٣×--=٠,٣٩	٣,٧٨×--=٠,٤٥
٦-	نسبة عدد أجهزة الراديو للسكان	٢,٧٣×٠,١١=٠,٣٠	٢,٦×--=٠,٢٩	٢,٥٤×--=٠,٢٨	٥,٣٣×--=٠,٥٩	٢,٧٤×--=٠,٣٠	٣,٧٠×--=٠,٤١
٧-	نسبة عدد التليفونات المحمولة للسكان	٢,٢٢×٠,١٠=٠,٢٢	٢,٧٤×--=٠,٢٧	٢,٠٨×--=٠,٢١	٣,٣٨×--=٠,٣٤	٢,٧٤×--=٠,٢٧	٥,٠٧×--=٠,٥١
	الإجمالـــي	٢,٣٧	٢,١٧	١,٩٥	٣,٠٥	٢,٦٢	٤,٨٦

الجدول رقم (٢-١٠)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة الاتصالية

م	العناصر الدولة	(١) نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان (لكل ألف فرد)	(٢) نسبة عدد الهواتف إلى السكان (لكل ألف فرد)	(٣) نسبة مستخدمي الإنترنت إلى السكان (لكل ألف فرد)	(٤) مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية	(٥) نسبة أجهزة التلفاز للسكان (لكل ألف فرد)	(٦) نسبة أجهزة الراديو للسكان (لكل ألف فرد)	(٧) نسبة عدد التليفونات المحمولة للسكان (لكل ألف فرد)
١-	مصر	١٦,٦	١١٠	٢٨,٢	عدد ٢ قمر صناعي مدني	١٧٠	٣١٦	٦٧
٢-	الأردن	٣٧,٥	١٢٧	٥٧,٧	--	٨٣	٢٨٧	٢٢٩
٣-	سوريا	١٩,٤	١٢٣	١٢,٩	--	٦٨	٢٧٤	٢٣
٤-	لبنان	٨٠,٥	١٥٥	١١٧,١	--	٣٥٥	٨٩٢	٤٢٧
٥-	السعودية	١٣٠,٢	١٥١	٦٤,٦	--	٢٦٣	٣١٩	٢٢٨
٦-	إسرائيل	٢٤٢,٦	٤٥٣	٣٠١,٤	عدد ٢ قمر صناعي مدني عدد ٢ قمر صناعي عسكري	٣٢٨	٥٣٠	٩٥٥

المصادر:

- بيانات الخانات أرقام (٢، ٣ و٧)، مستخرجة من: UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 180-182.
- بيانات خانة (١)، مستخرجة من: World Bank, *World Development Indicators 2004* (Washington, DC: The Bank, 2004), pp. 294-296.
- بيانات الخانات (٤، ٥ و٦)، مستخرجة من: *United Nations Statistical Yearbook 2001* (New York: United Nations, 2001), pp. 146-153.
- البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠** (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

٤ ـ قياس القدرة الحيوية: (الخصائص البشرية والوجود الإقليمي)

أمكن قياس القدرة الحيوية من خلال عنصرين رئيسيين هما (الخصائص البشرية والوجود الإقليمي). وتضمن العنصر الأول (١٢) عنصراً ومؤشراً، بينما تضمن العنصر الثاني أربعة عناصر ومؤشرات، وبإجمالي (١٦) عنصراً ومؤشراً.

وقد أسفر قياس قوة الدول الأطراف، عن نتيجة جاء ترتيبها وفق الجدول رقم (٢ ـ ١١).

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

قياس القدرة الحيوية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	وزن الخصائص البشرية	وزن الوجود الإقليمي	الجملة
١ ـ	مصر	٢,٩٥	٣,٠٨	٦,٠٣
٢ ـ	إسرائيل	٣,٨٢	٢,٠٤	٥,٨٦
٣ ـ	السعودية	٢,٨٠	٢,٧٢	٥,٥٢
٤ ـ	الأردن	٢,٩٠	٢,١٩	٥,٠٩
٥ ـ	لبنان	٢,٥٢	٢,٤٥	٤,٩٧
٦ ـ	سوريا	٢,٣٧	٢,٠٨	٤,٤٥

ومن هذه النتيجة يتضح أن: مصر تحتل المقدمة في إجمالي العنصرين لوزن القدرة الحيوية، وذلك بإجمالي (٦,٠٣)، تليها إسرائيل بوزن (٥,٨٦)، ثم السعودية بوزن (٥,٥٢)، ثم الأردن بوزن (٥,٠٩)، فلبنان بوزن (٤,٩٧)، وأخيراً سوريا بوزن (٤,٤٥). إلا أنه مما يسترعي الانتباه، أنه على حين تحتل مصر المركز الأول عموماً، إلا أنها تحتل المركز الثاني في الخصائص البشرية، لتتقدم عليها إسرائيل التي تشغل المركز الأول في الخصائص البشرية، ولكنها تتراجع للمركز الأخير في عنصر الوجود الإقليمي مما قلل من شغلها المركز الأول في الإجمالي، لتشغل المركز الثاني بعد مصر والذي لولا تميزها الواضح في الخصائص البشرية لكان ترتيبها المركز الأخير.

ويمكن تحليل نتيجة وزن العناصر الفرعية للقدرة الحيوية وعدد (١٦) عنصراً ومؤشراً، وفق ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ١٢)، الخاص بقياس وزن عناصر القدرة الحيوية، حيث يتضح ما يلي:

أ ـ عناصر الخصائص السكانية أو البشرية:

بوزن هذه العناصر، احتلت إسرائيل المركز الأول بوزن (٣,٨٢)، تليها مصر بوزن (٢,٩٥) وبفارق كبير عن إسرائيل، ثم جاء الأردن في المركز الثالث بوزن (٢,٩٠) ثم السعودية في المركز الرابع بوزن (٢,٨٠)، أما في المركز الخامس فقد أتى لبنان بوزن (٢,٥٢)، وأخيراً وفي المركز السادس جاءت سوريا بوزن (٢,٣٧)، وبفارق وزن (١,٥) تقريباً عن وزن إسرائيل (الجدول رقم (٢ ـ ١٢)).

وفي ما يلي تفصيل وزن كل عنصر فرعي وترتيب دول الدراسة

(١) المستوى التعليمي:

تم قياس وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين، **الأول**: نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم في جميع المراحل، **والثاني**: معدل معرفة القراءة والكتابة فوق ١٥ سنة. وجاءت نتيجة القياس على النحو التالي:

احتلت إسرائيل المركز الأول بوزن (٠,٩٤)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله (٩٢ في المئة)، وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة (٩٥,٣ في المئة). وجاء الأردن في المركز الثاني بوزن (٠,٧٤)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم (٧٧ في المئة)، ومعدل القراءة (٩٠,٩ في المئة). وفي المركز الثالث جاء لبنان بوزن (٠,٧٠)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم (٧٨ في المئة)، ومعدل القراءة (٨٦,٥ في المئة).

وفي المركز الرابع جاءت سوريا بوزن (٠,٤٧)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم ٥٩ في المئة، ومعدل معرفة القراءة بلغ ٨٢,٩ في المئة.

وفي المركز الخامس، جاءت السعودية بوزن (٠,٣٩)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم ٥٨ في المئة، ومعدل معرفة القراءة بلغ ٧٧,٩ في المئة. أما المركز السادس والأخير فقد شغلته مصر بوزن (٠,٣٦)، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم ٧٦ في المئة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بلغ ٥٥,٦ في المئة.

ويتضح إذاً تفوق إسرائيلي واضح في المستوى التعليمي عموماً، مقارنة بالدولة التالية: الأردن بفارق وزن (٠,٢٠)، ومقارنة بالدولة السادسة والأخيرة وهي مصر بفارق وزن (٠,٦٠) تقريباً.

(٢) **المستوى الصحي:**

تم قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين هما: نسبة عدد الأسرّة إلى عدد السكان، ونسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان.

وجاءت نتيجة القياس على النحو التالي:

احتلت إسرائيل المركز الأول بوزن (٠,٩٠)، حيث بلغت نسبة عدد الأسرّة لكل ألف شخص (٦)، ونسبة الأطباء (٣,٨).

جاء في الترتيب الثاني لبنان بوزن (٠,٥٣)، حيث بلغت نسبة الأسرّة (٢,٧)، ونسبة الأطباء (٢,١).

وفي المركز الثالث جاءت السعودية بوزن (٠,٤٨)، حيث بلغت نسبة الأسرّة (٢,٣) ونسبة الأطباء (١,٧).

وفي المركز الرابع جاءت مصر بوزن (٠,٤٥)، حيث بلغت نسبة الأسرّة (٢,١)، ونسبة الأطباء (١,٦).

وفي المركز الخامس جاء الأردن بوزن (٠,٤٤)، حيث بلغت نسبة الأسرّة (١,٨)، ونسبة الأطباء (١,٧).

وفي المركز السادس والأخير، جاءت سوريا بوزن (٠,٣٨)، حيث بلغت نسبة الأسرّة (١,٤) ونسبة الأطباء (١,٣).

وكما هو واضح فإن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٩٠) وبفارق يقترب من الضعف عن الدولة التي تليها وهي لبنان ووزنها (٠,٥٣)، وتبتعد عن أقل دولة وهي سوريا ووزنها (٠,٣٨)، بما يتجاوز الضعف ونصف (أي مثلين ونصف)، وهو فارق كبير يبين مدى الاهتمام الملحوظ من جانب إسرائيل بالعنصر البشري.

(٣) **نسبة المشاركة في العمل:**

بوزن هذا العنصر، اتضح أن إسرائيل احتلت المقدمة بوزن (٠,٦٨)، حيث تبلغ نسبة المشاركة في العمل ٤٣,١ في المئة. وتأتي مصر في المركز الثاني بوزن (٠,٥٢)، حيث تبلغ نسبة المشاركة في العمل ٣٨,٥ في المئة. وفي المركز الثالث يأتي لبنان بوزن (٠,٤٥)، حيث تبلغ نسبة المشاركة ٣٦,٤ في المئة. ثم تأتي سوريا في المركز الرابع بوزن (٠,٣١)، حيث تبلغ نسبة المشاركة ٣٢,٤ في المئة. وفي المركز الخامس يأتي الأردن بوزن (٠,٣٠)، حيث تبلغ نسبة المشاركة ٣٢,١٥ في المئة. وأخيراً تأتي

السعودية في المركز السادس والأخير بوزن (٠,٢٣)، حيث تبلغ نسبة المشاركة ٣٠,١ في المئة (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانات ١ ـ ٥)).

(٤) درجة التكامل الثقافي والقومي:

أمكن قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة مؤشرات: التوزيع الديني والعرقي واللغوي، وبوزن هذا العنصر يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٠,٥٣) حيث تتسم مصر بغلبة كبيرة تصل إلى ٩٤ في المئة (مسلمون)، وغلبة مطلقة للمصريين بنسبة ٩٩ في المئة، ولغوياً فإن اللغة العربية هي السائدة بنسبة ١٠٠ في المئة، ويعني ذلك أن مصر لا تواجه مشكلة دينية أو لغوية أو عرقية.

وفي المركز الثاني تأتي السعودية بوزن (٠,٥٠)، حيث تتسم السعودية بغلبة الدين الإسلامي السني (٩٩ في المئة)، وغلبة العرب السعوديين ٩٠ في المئة، وغلبة اللغة العربية ١٠٠ في المئة.

وفي المركز الثالث يأتي الأردن بوزن (٠,٤٢)، حيث يتسم بغلبة الدين الإسلامي ٨٠ في المئة، و٢٠ في المئة مسيحيون، إضافة إلى غلبة العنصر العربي (٩٨,٥ في المئة)، وغلبة اللغة العربية بنسبة ١٠٠ في المئة.

وفي المركز الرابع تأتي سوريا بوزن (٠,٣٨)، حيث تتسم أيضاً بغلبة العنصر الإسلامي (٧٤ في المئة مسلمون سنة + ١٦ في المئة شيعة + ١٠ في المئة مسيحيون)، وغلبة العنصر العربي (٩٠ في المئة عرب + ١٠ في المئة أتراك وآخرون)، وغلبة اللغة العربية ١٠٠ في المئة.

وفي المركز الخامس، تأتي إسرائيل، بوزن (٠,٢٠)، حيث تتسم بدرجة انقسام ديني (٨٠ في المئة يهود + ١٥ في المئة مسلمون + ٥ في المئة مسيحيون)، وانقسام عرقي (٨٠ في المئة يهود + ٢٠ في المئة عرب وآخرون) + انقسام لغوي (٩٠ في المئة عبرية + ١٠ في المئة لغة عربية وإنكليزية). ومن المعروف أن هناك انقسامات حادة داخل اليهود أنفسهم (اليهود الأشكانيزم الغربيين + اليهود السفارديم الشرقيين) ما تتأكد حالة الانقسام التي تشهدها إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨ وحتى الآن[١٥].

---

(١٥) علي الدين هلال، **تكوين إسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٠)، ص ٦٩ ـ ١٠٦.

وفي المركز السادس والأخير، يأتي لبنان بوزن (٠,١٢)، حيث يتسم لبنان بحالة انقسام شديدة: دينياً (٥٠ في المئة مسلمون + ٥٠ في المئة مسيحيون)، وعرقياً (٨٩ في المئة عرب + ٦ في المئة أرمن + ١,٥ في المئة أكراد + ٣,٥ في المئة أعراق أخرى)، أما اللغة العربية فتبلغ نسبتها ١٠٠ في المئة إلى جانب اللغة الفرنسية[١٦].

وكما هو واضح فإن مصر تعتبر من أفضل دول الدراسة حيث تتمتع بدرجة تكامل ثقافي وقومي عالية، تليها في ذلك السعودية. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانات ١ ـ ٥).

(٥) حجم خدمات الدولة للسكان:

أمكن قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين هما: نسبة الإنفاق على التعليم، ونسبة الإنفاق على الصحة، من الناتج المحلي الإجمالي. وبوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٠,٦٢)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٧,٣ في المئة، ونسبة الصحة ٦ في المئة. وتحتل السعودية المركز الثاني بوزن (٠,٤٦)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٦,٥ في المئة، ونسبة الإنفاق على الصحة ٣,٤ في المئة.

ويأتي الأردن في المركز الثالث بوزن (٠,٤٢)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٤,٦ في المئة، وعلى الصحة ٤,٥ في المئة.

وفي المركز الرابع تأتي سوريا بوزن (٠,٢٩)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٤ في المئة، وعلى الصحة ٢,٤ في المئة.

وفي المركز الخامس يأتي لبنان بوزن (٠,٢٧)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٢,٩ في المئة، وعلى الصحة ٣ في المئة.

وفي المركز السادس والأخير تأتي مصر بوزن (٠,٢٦)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم ٣,٧ في المئة، وعلى الصحة ١,٩ في المئة (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانات ١ ـ ٥).

وكما هو واضح فإن إسرائيل تواصل تفوقها في العناصر التي تعكس الاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء فيه، فوزن إسرائيل (٠,٦٢) يعادل وزن مصر كأقل دولة (٠,٢٦)، مرة وربعاً.

---

(١٦) فؤاد مطر، لبنان، **اللعبة واللاعبون والمتلاعبون: سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣).

(٦) حجم السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح أن مصر تحتل المقدمة بتفوق كبير، وبوزن (٠,٦٥)، حيث يبلغ عدد سكانها ٧٠,٤ مليون نسمة، تليها السعودية بوزن (٠,٤٠)، حيث يبلغ عدد سكانها ٢٣,٥ مليون نسمة. وفي المركز الثالث تأتي سوريا بوزن (٠,٣٧)، حيث يبلغ عدد سكانها ١٧,٤ مليون نسمة. وفي المركزين الرابع والخامس يأتي كل من الأردن وإسرائيل بوزن (٠,٣١) لكل منهما حيث يبلغ عدد سكان إسرائيل ٦,٣ ملايين، والأردن ٥,٣ ملايين نسمة. وفي المركز السادس والأخير يأتي لبنان بوزن (٠,٣٠) حيث يبلغ عدد سكانه ٣,٦ ملايين نسمة. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانتان ٦ ـ ٧).

وكما هو واضح فإن عدد سكان مصر يتجاوز عدد سكان جميع دول الدراسة مرة وربعاً. وقد يعطي هذا العنصر اعتباراً لمصر ومكانة تتميز فيها عن الآخرين على المستوى الكمي.

(٧) كثافة السكان في الكيلو متر المربع:

بوزن هذا العنصر يتضح أن السعودية تحتل المقدمة من حيث قلة الكثافة السكانية بوزن (٠,٣٤)، فتبلغ الكثافة ٩ أشخاص في كم^2. وفي المركز الثاني يأتي الأردن بوزن (٠,٢٢)، حيث تبلغ الكثافة ٥٨ شخصاً في كم^2. وفي المركز الثالث تأتي مصر بوزن (٠,١٨)، حيث تبلغ الكثافة ٦٨ شخصاً في كم^2. وفي المركزين الرابع والخامس يأتي كل من سوريا وإسرائيل بوزن (٠,١٧) لكل منهما، حيث تبلغ الكثافة لدى سوريا (٩٠) شخصاً في كم^2، بينما تبلغ الكثافة لدى إسرائيل ٢٩١ شخصاً في كم^2. (وعلى الرغم من أن الفارق في نسبة الكثافة كبير بين سوريا وإسرائيل لصالح سوريا إلا أن محدودية وزن العنصر وترتيبه الأخير أسهم في تقريب الأوزان. وفي المركز السادس والأخير يأتي لبنان بوزن (٠,١٥)، حيث تبلغ الكثافة ٤٣٤ شخصاً في كم٢. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانتان ٦ ـ ٧).

ومن خلال الاستعراض السابق لوزن عناصر الخصائص السكانية أو البشرية، يمكن استخلاص ما يلي:

ـ تفوق إسرائيل إجمالاً في الخصائص البشرية بوزن (٣,٨٢)، حيث تفوقت في ٤ عناصر من بين ٧ عناصر فرعية، وهي تحتل المركز الأول في أكثر من نصف عدد العناصر السبعة.

كما أن إسرائيل تتراجع في ثلاثة عناصر، منها ما يتعلق بحجم السكان، وهي لا تستطيع أن تنمو أو تتفوق وإن كانت تبذل جهوداً جبارة من أجل استيعاب يهود العالم عن طريق الهجرة أو التهجير. وما يتعلق بعنصر كثافة السكان في كم^{2}، وهو أمر طبيعي ومتناسب بين الحجم والمساحة المتاحة والتي حصلت عليها بموجب قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ - كما إنها بحكم التكوين العالمي للعنصر اليهودي فإن درجة التكامل الثقافي والقومي تتراجع إلى المركز الأخير متقاربة مع لبنان الذي يتسم بالتقاسم الشديد في مؤشرات هذا العنصر. في الوقت الذي تتميز فيه إسرائيل في العناصر التي تحتاج إلى تخطيط وتنمية، الأمر الذي يرفع من شأن السكان في إسرائيل.

- تحتل مصر المركز الثاني بوزن (٢,٩٥)، ولا تتميز إلا في عنصر واحد وهو حجم السكان باعتبار أن هذا الحجم يصل إلى ما يزيد على ٧٠ مليون نسمة، بينما تحتل مراكز متأخرة في بقية العناصر، ما يشير إلى تواضع ما يبذل من الدولة في هذه العناصر الحاسمة.

- يحتل الأردن المركز الثالث بوزن (٢,٩٠)، حيث يتميز في عنصر المستوى التعليمي باحتلاله المركز الثاني بعد إسرائيل، وكذلك في عنصر كثافة السكان في كم٢ بعد السعودية وتتراوح مراكز بقية العناصر.

- تحتل السعودية المركز الرابع بوزن (٢,٨٠)، حيث تتميز في عنصر واحد هو كثافة السكان في كم^{2}، وتشغل المركز الثاني في عنصر عدد السكان بعد مصر، وتتراوح بقية العناصر بين مراكز مختلفة.

- يحتل لبنان المركز الخامس بوزن (٢,٥٢)، حيث يتميز في ثلاثة عناصر، يحتل في أحدها، وهو المستوى الصحي، المركز الثاني بعد إسرائيل، وفي العنصرين الآخرين وهما المستوى التعليمي والمشاركة في العمل حيث يحتل المركز الثالث فيهما. وتتراوح مراكز العناصر الأخرى.

- تحتل سوريا المركز السادس والأخير بوزن (٢,٣٧)، ولا تتميز في أي عنصر من هذه العناصر، باستثناء حجم السكان حيث تشغل المركز الثالث بعد مصر والسعودية، وتتراوح درجة العناصر الأخرى.

ب ـ عناصر الوجود الإقليمي:

بوزن هذه العناصر، نجد أن مصر احتلت المركز الأول بوزن (٣,٠٨)، تليها

السعودية بوزن (٢,٧٢)، ثم لبنان بوزن (٢,٤٥)، ثم الأردن بوزن (٢,١٩)، ثم سوريا بوزن (٢,٠٨)، وأخيراً إسرائيل بوزن (٢,٠٤).

ويمكن استعراض وزن كل عنصر فرعي وترتيب دول الدراسة على النحو التالي:

(١) طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في المضائق والممرات المائية):

يمكن قياس طبيعة الموقع الجغرافي بمؤشر مدى التحكم في المضائق والممرات المائية. وبوزن هذا العنصر يتضح أن مصر تحتل المركز الأول بوزن (١,٣٣)، حيث تشرف على مضيق خليج السويس والعقبة، ثم تمر فيها قناة السويس التي تصل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وهي من أكبر الممرات العالمية. كما إن السعودية تشرف على خليج العقبة بالمشاركة مع مصر، ولذلك، حصلت على وزن (٠,٦٦)، وتحتل بذلك المركز الثاني. أما بقية دول الدراسة فلا تشرف على مضائق أو ممرات مائية وجميعها حصلت على وزن (صفر). (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانتان ٦ ـ ٧).

(٢) نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية للدولة:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن لبنان يحتل **المقدمة** بوزن (١,٢٨). حيث بلغت نسبة المعمور نحو ٩٨ في المئة. وفي المركز **الثاني** يأتي الأردن بوزن (١,٢٤)، حيث بلغت نسبة المعمور نحو ٩٣ في المئة. وفي المركز **الثالث** تأتي إسرائيل بوزن (١,٠٩)، حيث بلغت نسبة المعمور ٧٤ في المئة. وفي المركز **الرابع** تأتي كل من مصر وسوريا والسعودية بوزن (٠,٦١) لكل منها، حيث بلغت نسبة المعمور لدى كل منها ١٠ في المئة. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانتان ٦ ـ ٧).

(٣) مساحة الدولة:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن السعودية تحتل المركز **الأول** بوزن (١,٠١) حيث تبلغ مساحتها (٢,١٤٩,٦٩٠) مليون كم². وفي المركز **الثاني** تأتي مصر بوزن (٠,٦٢)، حيث تبلغ مساحتها (١,٠٠١,٤٤٩) مليون كم². وفي المركز **الثالث** تأتي سوريا بوزن (٠,٥٣)، حيث تبلغ مساحتها (١٨٥,١٨٠) كم². وفي المركز **الرابع** يأتي الأردن بوزن (٠,٥١) حيث تبلغ مساحته (٨٩,٣٤٢) كم². وفي المركزين **الخامس والسادس** يأتي كل من لبنان وإسرائيل بوزن (٠,٤٩) لكل منهما، حيث تبلغ مساحة إسرائيل (٢٢,١٤٥) كم²، ومساحة لبنان (١٠,٤٠٠) كم². (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٢) و(٢ ـ ١٣)، الخانتان ٦ ـ ٧).

(٤) نصيب الفرد من الموراد المائية:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن سوريا تحتل **المقدمة** بوزن (٠,٩٤) حيث يبلغ نصيب الفرد فيها (٣٧٠٠) م٣.

وفي المركز **الثاني** يأتي لبنان بوزن (٠,٦٨)، حيث يبلغ نصيب الفرد فيه (١٩٠٠) م٣.

وفي المركز **الثالث** تأتي مصر بوزن (٠,٥٣)، حيث يبلغ نصيب الفرد (٩٠٠) م٣.

وفي المركز **الرابع** تأتي إسرائيل بوزن (٠,٤٦) حيث يبلغ نصيب الفرد (٤٠٠) م٣.

وفي المركزين **الخامس والسادس** يأتي كل من الأردن والسعودية بوزن (٠,٤٤) لكل منهما، حيث يبلغ نصيب الفرد في كل منهما (٣٠٠) م٣.

ومن خلال ما سبق، يتضح التميّز في عناصر الوجود الإقليمي لمصر، بوزن (٣,٠٨)، باعتبارها من المعطيات الجغرافية، على حين تحتل إسرائيل المؤخرة بوزن (٢,٠٤).

وذلك على عكس العناصر السكانية والبشرية السابق إيضاحها، حيث يظهر دور الدولة في التخطيط والتنفيذ، باعتبار أن حصيلتها هي ناتج السياسات المتبعة لصالح المواطنين والتنمية، حيث احتلت إسرائيل **المقدمة** بين دول الدراسة.

كما يتضح أنه يضم عناصر الوجود الإقليمي إلى العناصر البشرية، لقياس وزن القدرة الحيوية، يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٦,٠٣)، تليها إسرائيل بوزن (٥,٨٦).

وقد عَّوض مصر، في تميزها في القدرة الحيوية على إسرائيل، تلك المعطيات الجغرافية التي لولاها لاستمر التفوق الإسرائيلي على دول الدراسة، الأمر الذي يحتاج إلى استثمار أفضل لموقع مصر الجغرافي الاستراتيجي، وفق ما أورده جمال حمدان في موسوعته الشهيرة، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**[١٧].

(١٧) حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، ج ٢، ص ٧٨٤ ـ ٧٩٨.

الجدول رقم (٢-١٢)

قياس وزن عناصر القدرة الحيوية (الخصائص السكانية أو البشرية والوجود الإقليمي)

م	الدول محل الدراسة / عناصر القدرة الاتصالية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
أولاً: الخصائص السكانية أو البشرية:							
١-	المستوى التعليمي	٠,٣٦=٠,٢١×١,٧٠	٠,٧٤=--×٣,٥١	٠,٤٧=--×٢,٢١	٠,٧٠=--×٣,٣٤	٠,٣٩=--×١,٨٦	٠,٩٤=٠,٢١×٤,٤٧
٢-	المستوى الصحي	٠,٤٥=٠,١٧×٢,٦٧	٠,٤٤=--×٢,٥٩	٠,٣٨=--×٢,٢٤	٠,٥٣=--×٣,١٤	٠,٤٨=--×٢,٨	٠,٩٠=٠,١٧×٥,٢٨
٣-	نسبة المشاركة في العمل	٠,٥٢=٠,١٥×٣,٤٥	٠,٣٠=--×٢,٠٢	٠,٣١=--×٢,٠٦	٠,٤٥=--×٢,٩٨	٠,٢٣=--×١,٥٤	٠,٦٨=٠,١٥×٤,٥٠
٤-	درجة التكامل الثقافي والقومي	٠,٥٣=٠,١٥×٣,٥	٠,٤٢=--×٢,٨	٠,٣٨=--×٢,٥٥	٠,١٢=--×٠,٨	٠,٥٠=--×٣,٣	٠,٢٠=٠,١٥×١,٣٥
٥-	حجم خدمات الدولة للسكان	٠,٢٦×٠,١٣×١,٩٦	٠,٤٢=--×٣,٢٥	٠,٢٩=--×٢,٢٦	٠,٢٧=--×٢,٠٧	٠,٤٦=--×٣,٥٤	٠,٦٢=٠,١٣×٤,٧٩
٦-	حجم السكان	٠,٦٥=٠,١٢×٥,٣٨	٠,٣١=--×٢,٥٧	٠,٣٧=--×٣,٠٩	٠,٣٠=--×٢,٥٠	٠,٤٠=--×٣,٣٥	٠,٣١=٠,١٢×٢,٦١
٧-	كثافة السكان في كم[٢]	٠,١٨=٠,٠٧×٢,٥٨	٢,٢٧=--×٣,٩١	٠,١٧=--×٢,٤٤	٠,١٥=--×٢,٠٦	٠,٣٤=--×٤,٨٥	٠,١٧=٠,٠٧×٢,٣٧
الإجمالي		**٢,٩٥**	**٢,٩٠**	**٢,٣٧**	**٢,٥٢**	**٢,٨٠**	**٣,٨٢**
ثانياً: الوجود الإقليمي:							
١-	طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في المضائق والممرات المائية)	١,٣٢=٠,٣٣×٤	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	٠,٦٦=٠,٣٣×٢	صفر×-- = صفر
٢-	نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية	٠,٦١=٠،٣٠×٢,٠٤	١,٢٤=--×٤,١٢	٠,٦١=--×٢,٠٤	١,٢٨=--×٤,٢٥	٠,٦١=--×٢,٠٤	١,٠٩=٠,٣٠×٣,٦٤
٣-	مساحة الدولة	٠,٦٢=٠,١٩×٣,٢٨	٠,٥١=--×٢,٦٦	٠,٥٣=--×٢,٧٨	٠,٤٩=--×٢,٥٦	١,٠١=--×٥,٢٩	٠٤٩=--×٢,٥٧
٤-	نصيب الفرد من الموارد المائية	٠,٥٣=٠,١٨×٢,٩٤	٠,٤٤=--×٢,٤٦	٠,٩٤=--×٥,٢٢	٠,٦٨=--×٣,٧٦	٠,٤٤=--×٢,٤٦	٠,٤٦=٠,١٨×٢,٥٤
الجملة		**٣,٠٨**	**٢,١٩**	**٢,٠٨**	**٢,٤٥**	**٢,٧٢**	**٢,٠٤**
الإجمالي (أولاً وثانياً)		**٦,٠٣**	**٥,٠٩**	**٤,٤٥**	**٤,٩٧**	**٥,٥٢**	**٥,٨٦**

الجدول رقم (٢-١٣)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة الحيوية (الخصائص البشرية + الوجود الإقليمي)

أولاً: الخصائص البشرية:

م	الدولة	(١) المستوى التعليمي		(٢) المستوى الصحي		(٣)	(٤) درجة التكامل الثقافي والقومي			(٥) حجم خدمات الدولة للسكان	
		(أ) نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم في جميع المراحل	معدل معرفة القراءة والكتابة فوق ١٥ سنة	نسبة عدد الأسرة إلى السكان لكل ألف شخص	(ب) نسبة عدد الأباء إلى السكان لكل ألف شخص	نسبة المشاركة في العمل	التوزيع الديني (في المئة)	التوزيع العرقي (في المئة)	التوزيع اللغوي (بالمئة)	نسبة الإنفاق على التعليم (في المئة)	نسبة الإنفاق على الصحة (في المئة)
١-	مصر	٧٦	٥٥,٦	٢,١	١,٦	٣٨,٥	٩٤ مسلمون سنة، ٦ مسيحيون وآخرون	٩٩ مصريون وبدو وبربر، ١ أرمن + يونانيون ونوبيون	١٠٠ لغة عربية + إنكليزية + فرنسية	٣,٧	١,٩
٢-	الأردن	٧٧	٩٠,٩	١,٨	١,٧	٣٢,١٥	٨٠ مسلمون، ٢٠ مسيحيون وآخرون	٩٨,٥ عرب، ١,٥ شركس، وآخرون	١٠٠ لغة عربية	٤,٦	٤,٥
٣-	سوريا	٥٩	٨٢,٩	١,٤	١,٣	٣٢,٤٠	٧٤ مسلمون سنة، ١٦ مسلمون شيعة، ١٠ مسيحيون	٩٠ عرب، ١٠ أتراك وأرمن وشركس وآشوريون وآخرون	١٠٠ لغة عربية + كردية + فرنسية ـ أرمنية	٤	٢,٤
٤-	لبنان	٧٨	٨٦,٥	٢,٧	٢,١	٣٦,٤	٥٠ مسلمون، ٥٠ مسيحيون	٨٩ عرب، ٦ أرمن + ١,٥ أكراد + ٣,٥ أخرى	١٠٠ لغة عربية	٢,٩	٣
٥-	السعودية	٥٧	٧٧,٩	٢,٣	١,٧	٣٠,١	٩٩ مسلمون سنة، ١ آخرون	٩٠ عرب، ١٠ أفرو آسيويون	١٠٠ لغة عربية	٦,٥	٣,٤
٦-	إسرائيل	٩٢	٩٥,٣	٦,٠٠	٣,٨	٤٣,١	٨٠ يهود، ١٥ مسلمون، ٥ مسيحيون وآخرون	٨٠ يهود، ٢٠ عرب وآخرون	عبرية ٩٠ ١٠ عربي + إنكليزي	٧,٣	٦

المصادر: ـ بيانات الخانة رقم (١/أ) هي معلومات عن عام ٢٠٠٢، ومستخرجة من: UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 139-142.

ـ بيانات الخانة رقم (٢/ب) هي معلومات عن عام ٢٠٠٠، ومستخرجة من: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٤** (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠٤)، ص ٢٥٨-٢٥٩.

ـ بيانات الخانة رقم (٣)، هي معلومات عن عام ٢٠٠١، ومستخرجة من: *United Nations Demographic Yearbook 2003* (New York: United Nations, 2003), pp. 54 - 65.

ـ بيانات الخانة رقم (٤) الثلاث، من: *Middle East and North Africa 2002* (London: Europa Publications, 2002).

وذلك من واقع كل دولة بالتقرير، كما يمكن الاطلاع على: جمال علي زهران، **توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧-١٩٧٣**، تقديم علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ١٦٢ - ١٦٥.

ـ بيانات الخانة رقم (٥) (الإثنين) الإنفاق على التعليم والصحة عن عام ٢٠٠١، مستخرجة من: UNDP, Ibid., pp. 202 - 205;

البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ٢٠٠١** (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٤٣، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

يتبـــع

تابـــع

ثانياً: الوجود الاقليمي:

م	العناصر / الدولة	(٦) حجم السكان بالمليون نسمة	(٧) كثافة السكان في الـ كم²	(١) طبيعة الموقع الجغرافي ومدى التحكم في ممرات أو مضائق	(٢) نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية		(٣) مساحة الدولة كم²	(٤) نصيب الفرد من الموارد المائية (بآلاف الأمتار المكعبة)
					الحجم بآلاف الهكتار	نسبة مئوية		
١-	مصر	٧٠,٤	٦٨	تشرف على مضيق خليج السويس والعقبة، ثم ممر قناة السويس	٩٩٥٤٥	١٠	١,٠٠١,٤٤٩ مليون	٠,٩
٢-	الأردن	٥,٣	٥٨	صفر	٨٢٩١٠	٩٣	٨٩,٣٤٢	٠,٣
٣-	سوريا	١٧,٤	٩٠	صفر	١٨,٣٧٨	١٠	١٨٥,١٨٠	٣,٧
٤-	لبنان	٣,٦	٤٣٤	صفر	١٠,٢٣٠	٩٨	١٠,٤٠٠	١,٩
٥-	السعودية	٢٣,٥	٩	تشرف على خليج العقبة مع مصر	٢١٤,٩٦٩	١٠	٢,١٤٩,٦٩٠ مليون	٠,٣
٦-	إسرائيل	٦,٣	٢٩١	صفر	٢٠,٦٢٠	٧٤	٢٢,١٤٥	٠,٤

المصادر:

- بيانات الخانتان رقما (٦ و٧) هي معلومات عن عام ٢٠٠٢ مستخرجة من: *United Nations Demographic Yearbook 2003*, pp. 54 - 65, and UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 139-142.
- الخانة رقم (١) مأخوذ من: جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠)، ج ٢، و**الأطلس العربي**، ط ٣ (القاهرة: إدارة المساحة العسكرية، ١٩٧٨).
- الخانة رقم (٢) الخاص بحجم مساحة المعمور ونسبته من المساحة الكلية للدولة، يتضمن معلومات عام ٢٠٠١، مستخرج من: Food and Agriculture Organization [FAO], *FAO Yearbook 2002* (Roma: FAO, 2002), pp. 3-11.
- الخانة رقم (٣) الخاص بحجم مساحة الدولة، عن عام ٢٠٠٣، مستخرج من: *United Nations Demographic Yearbook 2003*, pp. 54-65.
- الخانة رقم (٤) الخاص بنصيب الفرد من الموارد المائية، فهي عن عام ١٩٩٧، مستخرج من: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

خلاصة: تحليل قياس وزن العوامل المادية

بوزن العناصر الرئيسة للعوامل المادية: القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية، والقدرة الحيوية، وعناصرها الفرعية، ومؤشراتها التي بلغت (٦٠) عنصراً ومؤشراً، اتضح ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٢٠,٣٥)، حيث احتلت المركز **الأول في** عنصرين هما: القدرة العسكرية والقدرة الاتصالية، واحتلت **المركز الثاني في** القدرة الحيوية. بينما احتلت المركز الثالث في القدرة الاقتصادية.

ـ تحتل السعودية المركز **الثاني** بوزن (١٧,٧٠)، حيث احتلت المركز الأول في القدرة الاقتصادية، والمركز **الثالث في** عنصري القدرة الحيوية والقدرة الاتصالية، والمركز **الرابع في** القدرة العسكرية بعد إسرائيل وسوريا ومصر.

ـ تحتل مصر المركز **الثالث** بوزن (١٦,٩٣)، حيث احتلت المركز **الأول في** عنصر القدرة الحيوية والمركز **الثاني في** القدرة الاقتصادية، والمركز **الثالث في** القدرة العسكرية بعد إسرائيل وسوريا، والمركز **الرابع في** القدرة الاتصالية.

ـ تحتل سوريا المركز **الرابع** بوزن (١٤,٢٠)، حيث احتلت المركز **الرابع في** القدرة الاقتصادية، والمركز **الثالث في** القدرة العسكرية، والمركز **السادس في** عنصري القدرة الاتصالية والقدرة الحيوية.

ـ يحتل الأردن المركز **الخامس**، بوزن (١٢,٦٥) حيث يحتل المركز **الرابع في** القدرة الحيوية، والمركز **الخامس في** القدرات الاقتصادية والعسكرية والاتصالية.

ـ يحتل لبنان المركز **السادس** والأخير بوزن (١٢,٢٢)، حيث احتل المركز **الثاني** في القدرة الاتصالية، والمركز **الخامس في** القدرة الحيوية، بينما احتلت المركز **السادس** والأخير في القدرتين الاقتصادية والعسكرية. وقد جاء تميزه في القدرة الاتصالية بما يتوافق مع طبيعته الديمقراطية والاقتصادية، حيث احتل المركز الثاني بعد إسرائيل مباشرة.

وخلاصة تحليل قياس وزن العناصر المادية، أن هذا القياس يكشف عن الموارد الحقيقية في المجالات الأربعة (الاقتصادية والعسكرية والاتصالية والحيوية) وقد اتضح تميز دولة من دون أخرى وفي مجال من دون آخر. إلا أن قيمة هذه الموارد المادية تتضح مع تحليل العناصر المعنوية حيث تلعب الأخيرة دوراً، إما في التوظيف الأفضل لهذه الموارد أو الإهدار الكامل لها. بعبارة أخرى، سيتضح في الصفحات

التالية تحليل العناصر المعنوية التي ستكشف وفق منظور الدراسة ومنهجها، عن القيمة الحقيقية للعناصر المادية، إما بتعظيمها، أو بتقزيمها.

ثانياً: قياس العوامل المعنوية

تنقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة عناصر: القدرة السياسية، والإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية.

وفي ما يلي تناول لكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة:

١ ـ قياس القدرة السياسية

أمكن قياس القدرة السياسية من خلال عناصر فرعية عدة وبعض المؤشرات الدالة عليها، وقد بلغت جميعها ٦عناصر ومؤشرات.

وقد أسفر قياس قوة الدول الأطراف ـ محل الدراسة ـ باتباع كل الخطوات المنهاجية السابقة، عن ترتيب هذه القدرة وفق الجدول رقم (٢ ـ ١٤).

الجدول رقم (٢ ـ ١٤)

قياس القدرة السياسية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	الوزن
١ ـ	إسرائيل	٣,٧٩
٢ ـ	الأردن	٣,٥٥
٣ ـ	لبنان	٣,١٤
٤ ـ	مصر	٣,٠٣
٥ ـ	سوريا	٢,٣١
٦ ـ	السعودية	١,٥١

ويعني ذلك أن إسرائيل قد احتلت المركز **الأول** بوزن (٣,٧٩)، يليها الأردن بوزن (٣,٥٥)، ثم لبنان في المركز **الثالث** بوزن (٣,١٤)، ثم مصر في المركز **الرابع** بوزن (٣,٠٣)، فسوريا في المركز **الخامس** بوزن (٢,٣١)، وأخيراً تقع السعودية في المركز **السادس** والأخير بوزن (١,٥١). (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١٥)).

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية ومؤشراتها كما يلي:

أ ـ مستوى الحريات العامة:

أمكن قياس مستوى الحريات من خلال مؤشرين هما: درجة شكل الحكم للتعبير عن درجة التعددية السياسية، والحريات المدنية وحقوق الإنسان.

وبقياس هذين المؤشرين للتعبير عن عنصر مستوى الحريات العامة، يتضح أن إسرائيل تحتل **المقدمة** بوزن (١,٦٧)، يليها لبنان بوزن (١,٣٢). وفي المركز **الثالث** يأتي الأردن بوزن (١,١٩)، بينما المركز **الرابع** تشغله مصر بوزن (٠,٨٣)، أما في المركز **الخامس** فتأتي سوريا، وأخيراً في المركز **السادس** تأتي السعودية بوزن (٠,٣٥). (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٥) و(٢ ـ ١٦)).

ب ـ الاستقرار السياسي وغياب العنف:

بقياس هذا العنصر يتضح أن السعودية أكثر دول الدراسة استقراراً، بوزن (٠,٨٧)، تليها مصر بوزن (٠,٧٢)، ثم الأردن بوزن (٠,٦٧)، وفي المركز **الرابع** تأتي سوريا بوزن (٠,٤٧). وفي المركزين **الخامس والسادس** يقع كل من لبنان وإسرائيل بوزن (٠,٣٢) لكل منهما. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٥) و(٢ ـ ١٦)).

ج ـ نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن سوريا تحتل **المقدمة** بوزن (٠,٨٨)، حيث تبلغ نسبة المشاركة في انتخابات برلمان ١٩٩٨ (٨٢ في المئة). وفي المركز **الثاني** تأتي إسرائيل بوزن (٠,٨٤)، حيث تبلغ نسبة المشاركة ٧٩ في المئة في انتخابات برلمان ١٩٩٩. وفي المركز **الثالث** يأتي لبنان بوزن (٠,٤٩)، حيث بلغت نسبة المشاركة في انتخابات برلمان ٢٠٠٠ (٥١ في المئة). وفي المركز **الرابع**، يأتي الأردن بوزن (٠,٤٥) حيث بلغت نسبة المشاركة في انتخابات برلمان ١٩٩٧، ٤٧ في المئة، وفي المركز **الخامس** تأتي مصر بوزن (٠,٤٣)، حيث بلغت نسبة المشاركة ٢٥ في المئة في برلمان ٢٠٠٠. وتأتي السعودية في المركز الأخير بوزن (صفر) لعدم وجود انتخابات برلمانية (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٥) و(٢ ـ ١٦)).

د ـ معدل كفاءة الحكومة:

بوزن هذا العنصر، يتضح أن الأردن يحتل المركز **الأول** بوزن (٠,٧٤)، تليه مصر بوزن (٠,٦٩)، ويأتي لبنان في المركز **الثالث** بوزن (٠,٥٩)، ثم سوريا في المركز **الرابع** بوزن (٠,٣١)، ثم إسرائيل في المركز **الخامس** بوزن (٠,٢٩). **وأخيراً** السعودية بوزن (صفر). (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٥) و(٢ ـ ١٦)).

هـ ـ كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة):

بوزن هذا العنصر يتضح أن إسرائيل تحتل المركز **الأول** بوزن (٠,٦٧)، حيث يتسم البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بفاعلية كبيرة وفق المؤشرات الواردة في القياس.

وفي المركز **الثاني** يأتي الأردن، بوزن (٠,٥٠). وفي المركز **الثالث** يأتي لبنان بوزن (٠,٤٢)، ثم في المركز **الرابع** تأتي مصر بوزن (٠,٣٦). أما المركز **الخامس** فتشغله السعودية بوزن (٠,٢٩)، وأخيراً تحتل سوريا المركز **السادس** والأخير بوزن (٠,٢١). (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٥) و(٢ ـ ١٦)).

* * *

وفي ضوء التحليل السابق لوزن عناصر القدرة السياسية، يمكن استخلاص ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** في الوزن الإجمالي للقدرة السياسية بوزن (٣,٧٩)، وتحتل بالتالي المركز **الأول** في عنصرين رئيسيين: مستوى الحريات العامة بوزن (١,٦٧)، وكفاءة البرلمان من حيث التمثيل والمساءلة. بينما تحتل المركز **الثاني** في عنصر نسبة المشاركة السياسية بوزن (٠,٨٤).

إلا أنه بتأمل الدولة **الأولى** وهي سوريا بوزن (٠,٨٨) فهي تعتمد على التعبئة في انتخابات ينفرد فيها حزب واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي، ولذلك فإن إسرائيل في هذه الحالة تعتبر الدولة **الأولى** في المشاركة لما تتسم به من تعددية وتنافسية ومشاركة أكبر في الانتخابات العامة. فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل يأتي ترتيبها في المركز الأخير مشتركة مع لبنان بوزن (٠,٣٢) لكل منهما في عنصر الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهما الدولتان الأكثر ديمقراطية في مؤشرات القدرة السياسية الأخرى.

ويبدو أن عدم الاستقرار في إسرائيل يرجع إلى تركيبة النظام السياسي ذاته الذي يعتمد على فكرة الائتلاف السياسي من دون انفراد حزب واحد[١٨]، أو أنه

(١٨) حامد ربيع، **من يحكم تل أبيب** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٣٧٩ ـ ٣٩٥.

يرجع إلى كونها دولة عسكرية محتلة لأرض عربية وبخاصة الأرض الفلسطينية، ما يعرضها إلى مقاومة الشعب الفلسطيني التي تسهم، بدورها، في خلق ظاهرة عدم الاستقرار[١٩].

بينما يواجه لبنان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف، لما شهده من حروب أهلية وصراعات طائفية كثيفة، فضلاً عن تعرضه لهجوم إسرائيلي واحتلال جنوبه وظهور المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله الذي أجبر إسرائيل على الخروج من الجنوب اللبناني من دون قيد أو شرط في أيار/مايو ٢٠٠٢[٢٠].

كما تتسم إسرائيل بتراجع مركزها في عنصر معدل كفاءة الحكومة، وصل فيها إلى المركز الأخير، وهو الأمر الذي يرجع إلى طبيعة الحكومة الائتلافية باستمرار، وبدورها تؤدي إلى انخفاض كفاءة الحكومة الإسرائيلية[٢١].

ـ يحتل الأردن المركز **الثاني** في وزن القدرة السياسية بإجمالي وزن (٣,٥٥)، حيث تحتل أيضاً المركز **الأول في** عنصر واحد هو معدل كفاءة الحكومة، والمركز **الثاني في** كفاءة البرلمان، والمركز **الثالث في** عنصرين: مستوى الحريات العامة، والاستقرار السياسي وغياب العنف.

ـ يحتل لبنان المركز **الثالث** بوزن (٣,١٤)، حيث يحتل المركز **الثاني في** عنصر مستوى الحريات العامة، والمركز **الثالث** في ثلاثة عناصر هي: نسبة المشاركة السياسية، وكفاءة الحكومة وكفاءة البرلمان.

ـ تحتل مصر المركز **الرابع** بوزن (٣,٠٣)، حيث تحتل المركز **الثاني في** عنصرين: معدل كفاءة الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف، بينما تحتل المراكز **المتأخرة** في بقية عناصر القدرة السياسية.

ـ تحتل سوريا المركز **الخامس** بوزن (٢,٣١)، حيث تحتل المركز **الأول في** عنصر واحد هو نسبة المشاركة السياسية نظراً إلى ارتفاع هذه النسبة، الأمر الذي يعتمد

---

(١٩) ماكدوال، **فلسطين وإسرائيل: الانتفاضة وما بعدها**، ص ٢٩٣ - ٢٩٦، وعماد جاد، محرر، **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص ٨٢ ـ ٩٠.

(٢٠) فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦**، ترجمة شكري رحيم (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢)، ص ١٥ ـ ٢١.

(٢١) ربيع، **من يحكم تل أبيب**، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

كما أشرنا على تعبئة نظام الحزب الواحد وهو حزب البعث. وهو أمر قد يتراجع في حالة تغيير النظام السياسي إلى التعددية طبقاً لما هو ثابت في أدبيات الديمقراطية.

ـ تحتل السعودية المركز **السادس والأخير** (١,٥١) وهو أمر عادي حيث لا تتميز السعودية في مجال القدرة السياسية إلا في درجة الاستقرار السياسي نظراً إلى انعدام التعددية، والتنافسية السياسية، وباعتباره نظاماً ملكياً جامداً لا يسمح بتطور ديمقراطي ما جعل السعودية تحتل المراكز **الأخيرة** في بقية عناصر القدرة السياسية.

وعلى أية حال فإنه يمكن القول إن وزن القدرة السياسية جعل من إسرائيل في المركز الأول نظراً إلى أنها تتسم بتوافر قواعد اللعبة الديمقراطية، ومنها شفافية الانتخابات، ودورية انتقال السلطة، وعدم تغييب أية قوى سياسية وقدرة النظام السياسي الإسرائيلي على خلق حالة التوافق العام بما يمكّن من مواجهة التحديات الضخمة التي تواجهها إسرائيل في ظل محيط عربي لا يوفر الشرعية السياسية لها، بمعنى انعدام القبول الجماهيري العربي لإسرائيل[٢٢].

ويأتي بعدها من الدول العربية كل من الأردن ولبنان، وقد تشترك مصر معهما في درجة التقارب، إلا أنه في المجمل العام، التميز الإسرائيلي في القدرة السياسية يعكس قدرة الدولة الإسرائيلية على التوظيف الجيد للعوامل المادية التي تشمل القدرات الاقتصادية والعسكرية والاتصالية والحيوية. وهو الأمر الذي يعد فارقاً أساسياً بين إسرائيل وغيرها من الدول العربية، وبخاصة الدول الداخلة معها في القياس.

---

(٢٢) حامد ربيع، **النموذج الإسرائيلي للممارسة الإسرائيلية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٨٧ ـ ٩٥.

الجدول رقم (٢-١٥)

قياس وزن عناصر القدرة السياسية

م	الدول محل الدراسة / عناصر القدرة السياسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
١-	مستوى الحريات العامة (التعددية السياسية + الحقوق الأساسية)	٣,٣١×٠,٢٥=٠,٨٣	٤,٧٤×--=١,١٩	١,٧٧×--=٠,٤٤	٥,٢٨×--=١,٣٢	١,٤٠×--=٠,٣٥	٦,٦٩×--=١,٦٧
٢-	الاستقرار السياسي وغياب العنف	٣,٤×٠,٢١=٠,٧٢	٣,٢×--=٠,٦٧	٢,٢٢×--=٠،٤٧	١,٥×--=٠,٣٢	٤,١٥×--=٠,٨٧	١,٥٢×--=٠,٣٢
٣-	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	٢,١٦×٠,٢٠=٠,٤٣	٢,٢٣×--=٠,٤٥	٤,٣٩×--=٠,٨٨	٢,٤٢×--=٠,٤٩	صفر×-- = صفر	٤,٢×--=٠,٨٤
٤-	معدل كفاءة الحكومة	٣,٦٣×٠,١٩=٠,٦٩	٣,٩١×--=٠,٧٤	١,٦٣×--=٠,٣١	٣,٠٩×--=٠,٥٩	صفر×-- = صفر	١,٥٢×--=٠,٢٩
٥-	كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة)	٢,٣٧×٠,١٥=٠,٣٦	٣,٣٣×--=٠,٥٠	١,٤×--=٠,٢١	٢,٨×--=٠,٤٢	١,٩٣×--=٠,٢٩	٤,٤٦×--=٠,٦٧
	الجملـــة	٣,٠٣	٣,٥٥	٢,٣١	٣,١٤	١,٥١	٣,٧٩

الجدول رقم (٢-١٦)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة السياسية

م	العناصر / الدولة	(١) مستويات الحريات العامة: أ ـ شكل الحكم والتعددية السياسية (-١٠ : +١٠)	(١) مستويات الحريات العامة: ب ـ الحقوق السياسية (٧ : ١)	(٢) الاستقرار السياسي وغياب العنف (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١)	(٣) نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان لمن لهم الحق في ذلك: في المئة	(٣) نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان لمن لهم الحق في ذلك: السنة	(٤) معدل كفاءة الحكومة (- ٢,٥ : + ٢,٥)	(٥) كفاءة البرلمان من حيث التمثيل والمحاسبة (- ٢,٥ : + ٢,٥)
١-	مصر	٦-	٦	٠,٢١	٢٥	٢٠٠٠	٠,٢٧	٠,٦٥ -
٢-	الأردن	٢-	٤	٠,١٣	٤٧	١٩٩٧	٠,٤٢	٠,١٠
٣-	سوريا	٧-	٧	٠,٢٨-	٨٢	١٩٩٨	٠,٨١-	١,٤٠ -
٤-	لبنان	١٠	٦	٠,٥٥-	٥١	٢٠٠٠	٠,٠٢-	٠,٣٢ -
٥-	السعودية	١٠-	٧	٠٥١	--	--	--	١,٠٧-
٦-	إسرائيل	١٠	١	٠,٥٤-	٧٩	١٩٩٩م	٠,٨٧-	٠,٩٨

المصادر: ـ الخانة رقم (١)، مستخرجة من: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢** (القاهرة: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ٣٨ - ٤٠، و برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢)، الجدول رقم (٣٥).

وبالنسبة إلى: الخانة رقم (١ ـ أ): المتعلق بشكل الحكم والتعددية السياسية فإن الدرجة محسوبة كما وردت في التقرير بين مدى (-١٠ : +١٠). إن الحكم الصالح هو الذي يقترب من درجة + ١٠، والعكس. وقد ورد في التقرير أن لبنان وقت هذا التقييم كان بلداً محتلاً من قوة أجنبية حتى عام ٢٠٠٠، ورغم اعتراضي على ذلك التوصيف الذي ترتب على خروجها من التقييم لهذا السبب، إلا أن كتابة هذه الدراسة عام ٢٠٠٥، شهدت تطوراً نوعياً بخروج القوات السورية وإجراء انتخابات برلمانية سليمة، مما جعلني أضع رقم (+١٠) أمام لبنان موازاة بإسرائيل التي حصلت على تلك الدرجة وفق التقرير.

وبالنسبة إلى: الخانة رقم (١ ـ ب)، فالمدى هو (٧: ١)، فمن يحصل على الدرجة الأصغر هو الأفضل في الحقوق السياسية.

ـ الخانة رقم (٢) مستخرجة من: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World* (New York: Oxford University Press, 2002), pp. 38 - 44.

والدرجة الموجودة محسوبة بمدى بين (+١ : -١).

ـ الخانة رقم (٣) مستخرجة من: المصدر نفسه، ص ٣٨ـ ٤٤.

ـ الخانة رقم (٤) مستخرجة من: المصدر نفسه.

ـ الخانة رقم (٥) مستخرجة من: المصدر نفسه.

٢ ـ قياس الإرادة القومية

أمكن قياس عنصر الإرادة القومية من خلال ثلاثة عناصر فرعية: القيادة والأهداف والقاعدة العلمية، وكل عنصر يتضمن مؤشرات عدة بلغت (١٦) مؤشراً.

وقد خلص قياس وزن هذا العنصر من خلال المؤشرات التي جسدته، إلى الترتيب التالي لدول الدراسة الست، وفق الجدول رقم (٢ ـ ١٧).

الجدول رقم (٢ ـ ١٧)

قياس الإرادة القومية للدول الأطراف

م	الدولة	وزن القيادة السياسية	وزن الأهداف الاستراتيجية	وزن القاعدة العلمية	المجموع
١-	إسرائيل	٨,٣٧	٨,٦٠	٤,٣٨	٢١,٣٥
٢-	السعودية	٢,٨٥	٩,٩٤	١,٠٩	١٣,٨٨
٣-	سوريا	٣,٩٨	٧,٥١	٢,٣٦	١٣,٨٥
٤-	الأردن	٤,٣٠	٦,٧٦	٢,٦٤	١٣,٧٠
٥-	مصر	٤,٤٧	٦,٠٤	٢,٦٣	١٣,١٤
٦-	لبنان	٥,٢٧	٦,٢٧	١,٥٠	١٣,٠٤

ومن هذه النتيجة يتضح ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، بوزن (٢١,٣٥)، تليها السعودية في المركز **الثاني** بوزن (١٣,٨٨)، ثم سوريا في المركز **الثالث** بوزن (١٣,٨٥). وفي المركز **الرابع** يأتي الأردن بوزن (١٣,٧٠). وفي المركز **الخامس** تأتي مصر بوزن (١٣,١٤). **وأخيراً** يأتي لبنان بوزن (١٣,٠٤). (الجدول رقم (٢ ـ ١٨)).

ـ على حين تحتل إسرائيل المركز **الأول** في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز **الأول** في عنصرين فرعيين من بين العناصر الثلاثة، وهما وزن القيادة السياسية، ووزن القاعدة العلمية، بينما تحتل المركز **الثاني** في وزن الأهداف الاستراتيجية.

ـ تحتل السعودية المركز **الثاني** في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل فقط المركز **الأول** في وزن الأهداف الاستراتيجية. بينما تحتل المركز **الأخير** في وزن القيادة السياسية، وكذلك وزن القاعدة العلمية.

ـ تحتل سوريا المركز **الثالث** في إجمالي وزن عناصر الإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز **الثالث** في وزن الأهداف الاستراتيجية والمركز **الرابع** في وزن القاعدة العلمية، والمركز **الخامس** في وزن القيادة السياسية.

ـ يحتل الأردن المركز **الرابع** في الوزن الإجمالي للإرادة القومية، إلا أنه يحتل المركز **الثاني** في وزن القاعدة العلمية، والمركز **الرابع** في وزن القيادة السياسية، وكذلك في وزن الأهداف الاستراتيجية.

ـ تحتل مصر المركز **الخامس** في الوزن الإجمالي للإرادة القومية، إلا أنها تحتل المركز **الثاني** في وزن القيادة السياسية، والمركز **الثالث** في وزن القاعدة العلمية، والمركز الأخير في وزن الأهداف الاستراتيجية.

ـ يحتل لبنان المركز **السادس والأخير** في الوزن الإجمالي للإرادة القومية، إلا أنه يحتل المركز **الأول** في وزن عنصر الأهداف الاستراتيجية، والمركز **الأخير** في كل من عنصري وزن القيادة السياسية والقاعدة العلمية.

ويمكن شرح وتحليل وزن كل عنصر من العناصر الثلاثة ومؤشراتها الفرعية، وفق ما يوضحه (الجدول رقم (٢ ـ ١٨)) الخاص بقياس وزن عناصر الإرادة القومية، وذلك على النحو التالي:

أ ـ عناصر القيادة السياسية:

أمكن قياس عنصر القيادة السياسية من خلال عنصرين فرعيين: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب.

وبوزن هذين العنصرين إجمالاً، نجد أن:

تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٨,٣٧)، يليها لبنان في المركز **الثاني** بوزن (٥,٢٧)، ثم مصر في المركز **الثالث** بوزن (٤,٤٧)، وفي المركز **الرابع** يأتي الأردن بوزن (٤,٣٠). وفي المركز **الخامس** تأتي سوريا بوزن (٣,٩٨)، وأخيراً تأتي السعودية في المركز **السادس** بوزن (٢,٨٥). (الجدول رقم (٢ ـ ١٨)).

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للقيادة السياسية على النحو التالي:

(١) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية

أمكن قياس وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين:

ـ نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اتضح ما يلي:

ـ احتلت إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٤,٤٠)، حيث بلغت نسبة الضرائب من الناتج الإجمالي ٣٥,٨ في المئة، ونسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي ٩٧,٨ في المئة.

ـ احتلت الأردن المركز **الثاني** بوزن (٢,٨٩)، حيث بلغت نسبة الضرائب ١٩,٨ في المئة، ونسبة الاستثمارات المحلية ٧٣,٥ في المئة.

ـ احتل لبنان المركز **الثالث** بوزن (٢,٧٣)، حيث بلغت نسبة الضرائب ١٢,٧ في المئة، بينما بلغت نسبة الاستثمارات المحلية ٩٠,٨ في المئة.

ـ احتلت مصر المركز **الرابع** بوزن (٢,٤٤)، حيث بلغت نسبة الضرائب ١٦,٦ في المئة، بينما بلغت نسبة الاستثمارات المحلية ٦٠,٦ في المئة.

ـ احتلت سوريا المركز **الخامس** بوزن (١,٤٥)، حيث بلغت نسبة الضرائب ١٦,٤ في المئة، ونسبة الاستثمارات المحلية ٨ في المئة.

ـ احتلت السعودية المركز **السادس** بوزن (٠,٩٨)، حيث بلغت نسبة الضرائب (صفر)[٢٣]، ونسبة الاستثمارات المحلية ٥٨,٠٢ في المئة. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ أ)).

(٢) درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب

أمكن قياس وزن هذا العنصر من خلال مؤشرين هما:

ـ متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع).

ـ نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً.

وقد اتضح ما يلي:

ـ احتلت إسرائيل **المركز الأول** بوزن (٣,٩٧)، حيث بلغ متوسط عمر المواطن ٧٩,٢ سنة، ونصيب الفرد من السعرات يومياً ٣٥٦٠,٩ سعرات.

ـ احتلت لبنان **المركز الثاني** بوزن (٢,٥٤)، حيث بلغ متوسط عمر المواطن

---

(٢٣) لا تحصّل السعودية ضرائب مباشرة على المواطنين، إنما تقوم بتحصيل ضرائب على البترول فقط.

٧٣,٥ سنة، ونصيب الفرد من السعرات ٢٩٥٧,٢ سُعرة.

ـ احتلت سوريا **المركز الثالث** بوزن (٢,٥٣) وبفارق بسيط عن لبنان، حيث بلغ متوسط عمر المواطن ٧١,٩ سنة، ونصيب الفرد من السعرات ٣٣٢٨ سُعرة.

ـ احتلت مصر **المركز الرابع** بوزن (٢,٠٣)، حيث بلغ متوسط العمر ٦٨,٨ سنة، ونصيب الفرد من السعرات ٣٣١٦,٨ سعرات.

ـ احتلت السعودية **المركز الخامس** بوزن (١,٨٧)، حيث بلغ متوسط العمر ٧٢,٣ سنة، ونصيب الفرد من السعرات ٢٩٥٧,٢ سُعرة.

ـ احتل الأردن المركز **السادس والأخير** بوزن (١,٤١)، حيث بلغ متوسط العمر ٧١ سنة، ونصيب الفرد من السعرات ٢٨١١,٧ سعرات. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ أ)).

ويتضح تفوق إسرائيل في عنصري القيادة السياسية، ويليها لبنان في العنصرين أيضاً، ثم تتابع دول الدراسة وفقاً لترتيبها في الوزن الإجمالي لعنصر القيادة السياسية ومؤشراتها الفرعية.

ب ـ عناصر الأهداف الاستراتيجية

أمكن قياس عنصر الأهداف الاستراتيجية بثلاثة عناصر فرعية:

ـ درجة الاعتماد على الذات.

ـ درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية.

ـ درجة الانكشاف والتبعية.

وكل عنصر من هذه العناصر الفرعية الثلاثة يضم مؤشرات عدة، وبوزن هذه العناصر والمؤشرات إجمالاً، نجد ما يلي:

تحتل السعودية المركز **الأول** بوزن (٩,٩٤)، تليها إسرائيل في المركز **الثاني** بوزن (٨,٦٠)، وفي المركز **الثالث** سوريا بوزن (٧,٥١). وفي المركز **الرابع** الأردن بوزن (٦,٧٦).

ويأتي لبنان في المركز **الخامس** بوزن (٦,٢٧). وأخيراً مصر في المركز **السادس** بوزن (٦,٠٤) (الجدول رقم (٢ ـ ١٨)).

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية للأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

(١) درجة الاعتماد على الذات:

أمكن قياس هذا العناصر بثلاثة مؤشرات هي:

ـ نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ـ صافي الميزان التجاري (الفارق بين الصادرات والواردات).

ـ نسبة حجم المعونات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبقياس هذا العنصر الفرعي من خلال هذه المؤشرات الثلاثة يتضح ما يلي:

ـ تحتل السعودية المركز **الأول** بوزن (٦,٣٧)، حيث تبلغ نسبة الدين الخارجي ١٣,٨ في المئة، وصافي الميزان التجاري هو فائض قدره (٣٦,١) مليار دولار، ونسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي ٠,٢ في المئة. وتتسم السعودية بارتفاع صافي الميزان التجاري (الصادرات أعلى من الواردات) بسبب تصدير البترول، فضلاً عما تمثله من نسبة متواضعة لا تذكر في المعونات الأجنبية، وضآلة نسبة حجم الدين الخارجي.

ـ تحتل مصر المركز **الثاني** بوزن (٣,٤٦)، حيث تبلغ نسبة حجم الدين الخارجي ٣٣,٨ في المئة، وصافي الميزان التجاري هو عجز قدره (ـ ٨,٩٦٥) مليار دولار (أي أن الواردات أعلى من الصادرات)، ونسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي بلغت ١ في المئة.

تحتل سوريا المركز **الثالث** بوزن (٣,٢٩)، حيث تبلغ نسبة حجم الدين الخارجي ١١٧ في المئة، وصافي الميزان التجاري هو فائض قدره ١,١٢ مليار دولار، ونسبة حجم المعونات الخارجية ٠,٥ في المئة.

ـ تحتل إسرائيل المركز **الرابع** بوزن (٣,٢٦)، حيث تبلغ نسبة حجم الدين الخارجي ٤٧,٦٨ في المئة، وصافي الميزان التجاري يشهد عجزاً قدره (ـ ٦,١٠٤) مليار دولار، ونسبة حجم المعونات الخارجية ٠,٧ في المئة.

ويرى البعض أن حجم الدين الخارجي على الرغم من أنه يقترب من نصف الناتج المحلي، إلا أنه لا يمثل ضغطاً على الاقتصاد الإسرائيلي نظراً إلى الرعاية الدولية التي تلقاها إسرائيل، ما يجنبها ضغوط الدائنين الخارجيين، والتي قد تتحول ديونهم إلى ديون معدومة لأسباب عديدة[٢٤].

---

(٢٤) حامد ربيع، **تأملات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ١٨١ ـ ١٨٩.

ـ يحتل لبنان المركز **الخامس** بوزن (٢,٩٩)، حيث تبلغ نسبة حجم الدين الخارجي ٦١ في المئة، وصافي الميزان التجاري يشهد عجزاً قدره (ـ ٦,٨٠١) مليارات دولار، ونسبة حجم المعونات الخارجية تبلغ ٣ في المئة.

ـ يحتل الأردن المركز **السادس** والأخير بوزن (٢,٨٨)، حيث تبلغ نسبة حجم الدين الخارجي ٩٠ في المئة، وهذه نسبة كبيرة للغاية تقترب من نسبة الدين الخارجي لسوريا. وصافي الميزان التجاري يشهد عجزاً قدره (ـ ٢,٧١٥) مليار دولار، ونسبة حجم المعونات الخارجية تبلغ ٦,٠٥ في المئة، وهي أعلى نسبة بين دول الدراسة بما يمثل ضغطاً على القرار السياسي الأردني، نظراً إلى شروط تقديم المعونات. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ ب)).

(٢) درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية:

أمكن قياس هذا العنصر بمؤشرين:

ـ ترتيب الدولة في التنمية البشرية.

ـ درجة مؤشر الفساد.

وذلك من واقع التقارير الدولية المعنية بهذه الأمور في إطار الاستفادة من العناصر الجديدة المحددة لمكانة الدول، وكذلك استثمار التراكم العلمي في هذا المجال.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذين المؤشرين يتضح ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٢,٨٥) وبفارق كبير عن وزن الدولة التالية (السعودية) يكاد يقترب من الضعف، وبفارق يقترب من ثلاثة أمثال وزن الدولة **الأخيرة** وهي (مصر). حيث تحتل إسرائيل المركز ٢٢ على مستوى العالم في التنمية البشرية ودرجة مؤشر الفساد لديها إيجابية تبلغ ١,٢ ، أي خارج نطاق الخطر. مع توافر قدرة على مواجهته وفق حسابات هذا المؤشر التي تتوزع بين (+ ٢,٥ : ـ ٢,٥ درجة).

ـ تحتل السعودية المركز **الثاني** بوزن (١,٨٧)، حيث تحتل المركز ٧٧ في التنمية البشرية عالمياً، ودرجة مؤشر مواجهة الفساد (ـ ٠,٣٥)، بما يشير إلى محدودية المواجهة.

ـ تحتل الأردن المركز **الثالث** بوزن (١,٨١)، حيث تحتل المركز (١٠٦) عالمياً في التنمية البشرية، على حين تبلغ درجة مواجهة الفساد (+ ٠,٠٩)، أي تتوافر قدرة إيجابية على المواجهة.

ـ يحتل لبنان المركز **الرابع** بوزن (١,٥٤)، حيث يحتل المركز رقم (٨٠) عالمياً، في التنمية البشرية، على حين تبلغ درجة مواجهة الفساد (ـ ٠,٦٣)، وهي درجة تشير إلى ضعف القدرة على المواجهة.

ـ تحتل سوريا المركز **الخامس** بوزن (١,٢٩)، حيث تحتل المركز (٩٠) عالمياً في التنمية البشرية، على حين تبلغ درجة مواجهة الفساد (ـ ٠,٨٣) وهي درجة تشير إلى ضعف القدرة على ذلك.

ـ تحتل مصر المركز **السادس والأخير** بوزن (١,٠٢)، حيث تحتل المركز (١٢٠) عالمياً في التنمية البشرية، وهو مركز متأخر للغاية سواء على المستوى العالمي أم على مستوى دول الدراسة، فضلاً عن أن درجة مواجهة الفساد سلبية (ـ ٠,١٦) وهي درجة تشير إلى محدودية مواجهة الفساد. (انظر الجدولين رقمي (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ ب)).

(٣) درجة الانكشاف والتبعية:

أمكن تحديد ثلاثة مؤشرات لقياس هذا العنصر الفرعي:

ـ نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

وبقياس هذا العنصر من خلال هذه المؤشرات الثلاث يتضح ما يلي:

ـ إن سوريا أقل دول الدراسة انكشافاً بوزن (٢,٩٣) وتحتل المركز **الأول**، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات إلى الناتج المحلي ٣٧ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١,٥ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ١٢ في المئة.

ـ تحتل إسرائيل المركز **الثاني** بوزن (٢,٤٩)، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات ٣٧ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية ١,٦ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٣,٩١ في المئة.

ـ يحتل الأردن المركز **الثالث** بوزن (٢,٠٧)، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات ٤٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية ٠,٩ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ١,٢٢ في المئة.

ـ يحتل لبنان المركز **الرابع** بوزن (١,٧٤)، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات ١٤

في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية ١,٥ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٠,٦١ في المئة.

- تحتل السعودية المركز **الخامس** بوزن (١,٧٠)، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات ٤١ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية ٠,٥ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٠,٧٥١ في المئة.

- تحتل مصر المركز **السادس** والأخير بوزن (١,٥٦)، حيث تبلغ نسبة حجم الصادرات ١٦ في المئة، ونسبة الاستثمارات الأجنبية ٠,٨ في المئة، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٣,٣٥ في المئة[٢٥].

وبالنظر إلى إجمالي وزن هذه العناصر الثلاث ومؤشراتها لمعرفة وزن الأهداف الاستراتيجية، يتضح أن السعودية التي تحتل المركز **الأول** إجمالاً، نجدها تحتل المركز **الأول** في عنصر واحد وهو درجة الاعتماد على الذات، والمركز **الثاني** في عنصر درجة الدولة في مجال التنمية البشرية. كما أن إسرائيل التي تحتل المركز **الثاني** إجمالاً، نجدها تحتل المركز **الأول** في عنصر درجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد وبفارق كبير عن الدول العربية الخمس (محل الدراسة)، كما تحتل المركز **الثاني** في درجة الانكشاف والتبعية بعد سوريا، على حين تتراجع إلى المركز **الرابع** في عنصر درجة الاعتماد على الذات، مؤكدة بذلك أنها امتداد للمجتمعات الدولية المساندة لها كما توضحها مؤشرات ذلك. كذلك فإن سوريا وهي التي تأتي في المركز **الثالث** إجمالاً، نجدها تتميز باحتلال المركز **الأول** في عنصر درجة الانكشاف والتبعية مؤكدة بذلك درجة عالية من الاستقلال من الخارج وحرية أكبر في القرار السياسي، كما أنها تحتل المركز **الثالث** في درجة الاعتماد على الذات، وتتراجع لتحتل المركز **الخامس** في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد.

وبالنظر إلى مصر وهي تحتل المركز **الأخير** إجمالاً، نجدها تحتل المركز **الأخير** في عنصرين: درجة الانكشاف والتبعية وهو الأمر الذي يفسر حالة التبعية الشديدة للقرار السياسي المصري منذ كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وحتى الآن[٢٦]، ودرجة التنمية البشرية. على حين تحتل المركز **الثاني** في الاعتماد على الذات وبفارق كبير عن الدولة الأولى وهي السعودية.

---

(٢٥) ماكدوال، **فلسطين وإسرائيل: الانتفاضة وما بعدها**، ص ٣١ ـ ٣٥.

(٢٦) نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم.. إلى التسوية المستحيلة**، ص ٧٣ ـ ٧٦.

ج ـ عناصر حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي :

أمكن قياس هذا العنصر من خلال عناصر فرعية عدة :

ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع.

ـ إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.

ـ عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان.

وبوزن هذه العناصر، اتضح أن إسرائيل تحتل المركز **الأول** بوزن (٤,٣٨)، وبنسبة تبلغ ضعف الدولة التالية لها، أي الأردن ومصر (تقريباً)، وبنسبة تبلغ أربعة أمثال آخر دولة في دول الدراسة وهي السعودية.

كما إن الأردن يحتل المركز **الثاني** بوزن (٢,٦٤)، وتحتل مصر المركز **الثالث** بوزن (٢,٦٣)، متقاربة بذلك مع الأردن ومركزها الثاني. وتحتل سوريا المركز **الرابع** بوزن (٢,٣٦)، ثم يأتي لبنان في المركز **الخامس** بوزن (١,٥٠)، وأخيراً تأتي السعودية في المركز **السادس والأخير** بوزن (١,٠٩). (الجدول رقم (٢ ـ ١٨)).

ويمكن استعراض وزن العناصر الفرعية لحجم القاعدة العلمية كما يلي :

(١) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي :

بوزن هذا العنصر، يتضح ما يلي :

ـ يحتل الأردن المركز **الأول** بوزن (١,٣٩)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٦,٣ في المئة.

ـ تحتل إسرائيل المركز **الثاني** بوزن (١,٢٥)، حيث تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي ٥ في المئة.

ـ يحتل لبنان المركز **الثالث** بوزن (٠,٧٢)، حيث تبلغ النسبة ٠,٣ في المئة.

ـ يحتل كل من مصر وسوريا المركز **الرابع**، حيث تبلغ نسبة الإنفاق لدى كل منهما (٠,٢ في المئة).

ـ تحتل السعودية المركز **الأخير** بوزن (صفر)، لعدم توافر معلومات في هذا الشأن نهائياً. (الجدولان رقما (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ج)).

(٢) نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع:

بوزن هذا العنصر يتضح ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز الأول بوزن (١,٣٩) وبنسبة تصل إلى الضعف عن الدول العربية التالية لها تقريباً، حيث تبلغ نسبة الصادرات مرتفعة التقانة لديها ٢٠ في المئة.

ـ يحتل كل من الأردن ولبنان المركز الثاني بوزن (٠,٧٨) لكل منهما، حيث تبلغ النسبة ٣ في المئة.

ـ تحتل السعودية المركز **الأخير** بوزن (صفر) لعدم توافر أية معلومات، والأقرب هو عدم وجود هذه النوعية من الصادرات في ظل غلبة البترول ومشتقاته. (الجدولان رقما (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ج)).

(٣) إجمالي الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي:

بوزن هذا العنصر يتضح ما يلي:

ـ تحتل السعودية المركز **الأول** بوزن (١,٠٩)، حيث يبلغ عدد الأعمال المنشورة سنوياً في مجالات البحث العلمي (٣٩٠٠) عمل.

ـ تحتل إسرائيل المركز **الثاني** بوزن (٠,٨٠)، حيث يبلغ عدد الأعمال المنشورة سنوياً (٢٣١٧) عملاً.

ـ تحتل مصر المركز **الثالث** بوزن (٠,٦٣)، حيث يبلغ عدد العمال المنشورة سنوياً (١٤١٠) عملاً.

ـ تحتل سوريا المركز **الرابع** بوزن (٠,٤٩)، حيث يبلغ عدد الأعمال المنشورة (٥٩٨) عملاً.

ـ يحتل الأردن المركز **الخامس** بوزن (٠,٤٧) حيث يبلغ عدد الأعمال المنشورة سنوياً (٥١١) عملاً.

ـ يحتل لبنان المركز **السادس والأخير** بوزن (صفر) حيث لم تتوافر أية معلومات عن هذا العنصر. (الجدولان رقما (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ج)).

(٤) عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان:

بوزن هذا العنصر يتضح ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٠,٩٤)، حيث يبلغ عدد العلميين والمهندسين (١٥٧٠) عالماً ومهندساً.

ـ تحتل مصر المركز **الثاني** بوزن (٠,٥٨)، حيث يبلغ العدد (٤٩٣) عالماً ومهندساً.

ـ تحتل سوريا المركز **الثالث** بوزن (٠,٤٥)، حيث يبلغ العدد (٢٩) عالماً ومهندساً.

أما بقية دول الدراسة: الأردن، ولبنان والسعودية، فلا تتوافر أية معلومات عن هذا المؤشر. (الجدولان رقما (٢ ـ ١٨) و(٢ ـ ١٩ج)).

***

وبالنظر إلى إجمالي وزن هذه العناصر الأربعة، لمعرفة وزن عنصر حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي، يتضح:

ـ إن إسرائيل التي احتلت المركز **الأول** إجمالاً، قد احتلت المركز في عنصرين: (نسبة الصادرات مرتفعة التقانة، وإجمالي عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان). بينما احتلت المركز الثاني في العنصرين الآخرين: نسبة الإنفاق على البحث العلمي بعد الأردن، وإجمالي عدد الأعمال المنشورة بعد السعودية.

ـ إن الأردن الذي احتل المركز **الثاني** إجمالاً، قد تفوق في عنصر واحد هو نسبة الإنفاق على البحث العلمي حيث احتل المركز **الأول**، بينما احتل المركز **الثاني** في عنصر نسبة الصادرات المرتفعة التقانة. إلا أن عدم توافر معلومات عن عدد العلميين والمهندسين جعل الفارق بينه وبين إسرائيل التي احتلت المركز **الأول**، يعادل نصف وزن إسرائيل في هذا العنصر.

ـ إن مصر التي احتلت المركز **الثالث** إجمالاً، احتلت المركز **الثاني** في عنصر عدد العلميين والمهندسين، واحتلت المركز **الثالث** في عنصري إجمالي عدد الأعمال المنشورة، ونسبة الصادرات المرتفعة التقانة. بينما احتلت المركز **الرابع والأخير** في عنصر نسبة الإنفاق على البحث العلمي.

ثم تتالي الدول الثلاث الأخرى في مراكز متنوعة ولكنها متأخرة للغاية وتكاد إحداها لا تتميز في عنصر واحد باستثناء السعودية التي احتلت المركز الأخير إجمالاً، لكنها احتلت المركز **الأول** في إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، ما يشير إلى سيطرة نسبية على وسائل النشر، ولكن لا تعكس وجود قاعدة علمية متميزة.

الجدول رقم (٢-١٨)
قياس وزن عناصر الإرادة القومية

م	الدول محل الدراسة / عناصر الإرادة القومية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
أولاً:	**القيادة السياسية:**						
-١	القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	٢,٤٤=٠,٥٤×٤,٥١	٢,٨٩=--×٥,٣٥	١,٤٥=--×٢,٦٨	٢,٧٣=--×٥,٠٦	٠,٩٨=--×١,٨٢	٤,٤٠=--×٨,١٥
-٢	درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية	٢,٠٣=٠,٤٦×٤,٤٢	١,٤١=--×٣,٠٧	٢,٥٣=--×٥,٤٩	٢,٥٤=--×٥,٥٣	١,٨٧=--×٤,٠٧	٣,٩٧=--×٨,٦٣
	الجملـــة	**٤,٤٧**	**٤,٣٠**	**٣,٩٨**	**٥,٢٧**	**٢,٨٥**	**٨,٣٧**
ثانياً:	**الأهداف الاستراتيجية:**						
-١	درجة الاعتماد على الذات	٣,٤٦=٠,٤٠×٨,٦٤	٢,٨٨=--×٧,٢٠	٣,٢٩=--×٨,٢٣	٢,٩٩=--×٧,٤٨	٦,٣٧=--×١٥,٩٣	٣,٢٦=٠,٤٠×٨,١٥
-٢	درجة الدولة في مجال التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية	١,٠٢=٠,٣٥×٢,٩١	١,٨١=--×٥,١٧	١,٢٩=--×٣,٦٨	١,٥٤=--×٤,٤٠	١,٨٧=--×٥,٣٥	٢,٨٥=٠,٣٥×٨,١٥
-٣	درجة الانكشاف والتبعية	١,٥٦=٠,٢٥×٦,٢٣	٢,٠٧=--×٨,٢٨	٢,٩٣=--×١١,٧	١,٧٤ = -- × ٦,٩٤	١,٧٠=--×٦,٨٠	٢,٤٩=--×٩,٩٤
	الجملـــة	**٦,٠٤**	**٦,٧٦**	**٧,٥١**	**٦,٢٧**	**٩,٩٤**	**٨,٦٠**
ثالثاً:	**حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي:**						
-١	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧١=٠,٣٠×٢,٣٦	١,٣٩=--×٤,٦٣	٠,٧١=--×٢,٣٦	٠,٧٢=--×٢,٤٠	صفر×-- = صفر	١,٢٥ =٠,٣٠ ×٤,١٥
-٢	نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع	٠,٧١=٠,٢٦×٢,٧٤	٠,٧٨=--×٣,٠١	٠,٧١=--×٢,٧٤	٠,٧٨=--×٣,٠١	صفر×-- = صفر	١,٣٩=٠,٢٦×٥,٣٥
-٣	إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	٠,٦٣=٠,٢٣×٢,٧٥	٠,٤٧=--×٢,٠٤	٠,٤٩=--×٢,١١	صفر×-- = صفر	١,٠٩=--×٣,٧٣	٠,٨٠=٠,٢٣×٣,٤٧
-٤	عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان	٠,٥٨=٠,٢١×٢,٧٤	صفر×-- = صفر	٠,٤٥=--×٢,١٤	صفر×-- = صفر	صفر×-- = صفر	٠,٩٤=--×٤,٤٩
	الجملـــة	**٢,٦٣**	**٢,٦٤**	**٢,٣٦**	**١,٥٠**	**١,٠٩**	**٤,٣٨**
	الإجمالـــي	**١٣,١٤**	**١٣,٧٠**	**١٣,٨٥**	**١٣,٠٤**	**١٣,٨٨**	**٢١,٣٥**

الجدول رقم (٢-١٩ أ)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية : القيادة السياسية

م	العناصر / الدولة	(١) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية		(٢) درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب	
		(أ) نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج الإجمالي (في المئة)	(ب) نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي (في المئة)	(أ) متوسط عمر المواطن أو (العمر المتوقع)	(ب) نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً
١-	مصر	١٦,٦	٦٠,٦	٦٨,٨	٣٣١٦,٨
٢-	الأردن	١٩,٨	٧٣,٥	٧١,٠٠	٢٨١١,٧
٣-	سوريا	١٦,٤	٨	٧١,٩٠	٣٣٢٨,٠٠
٤-	لبنان	١٢,٧	٩٠,٨	٧٣,٥٠	٣٢٣٠,٩
٥-	السعودية	صفر	٥٨,٠٢	٧٢,٣	٢٩٥٧,٢
٦-	إسرائيل	٣٥,٨	٩٧,٨	٧٩,٢	٣٥٦٠,٩

المصادر :

ـ الخانة رقم (١ ـ أ) : (نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب)، عن عام ١٩٩٨، مستخرجة من : البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١** (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠١)، ص ٣٠٠- ٣٠١. ويلاحظ أن السعودية لا تحصل على ضرائب مباشرة من المواطنين، إنما تحصل على البترول فقط، وهو ما لا يمكن مقارنته بالدول الأخرى محل الدراسة.

ـ بالنسبة إلى الخانة رقم (١ ـ ب) : (نسبة الاستثمارات ..)، عن عام ٢٠٠٢، مستخرجة من : World Bank, *World Development Indicators 2004*, pp. 254 - 257.

ـ الخانة رقم (٢ ـ أ) : UNDP, *Human Development Report* 2004: *Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 202 - 204.

ـ الخانة رقم (٢ ـ ب) : *United Nations Statistical Yearbook 2001*, pp. 33-34.

الجدول رقم (٢-١٩ ب)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية : الأهداف الاستراتيجية

م	العناصر / الدولة	(١) درجة الاعتماد على الذات			(٢) درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد		(٣) درجة الانكشاف والتبعية		
		(أ) نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (في المئة)	(ب) صافي الميزان التجاري (بالمليار دولار)	(ج) نسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي	(أ) ترتيب الدولة في التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤	(ب) درجة مؤشر الفساد (+ ٢,٥ : - ٢,٥)	(أ) نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي (٢٠٠٢) (في المئة)	(ب) نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي (٢٠٠٢) (في المئة)	(ج) نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح
١-	مصر	٣٣,٨	٨,٩٦٥-	١	١٢٠	٠,١٦-	١٦	٠,٨	٣,٣٥
٢-	الأردن	٩٠	٢,٧١٥-	٦,٠٥	١٠٦	٠,٠٩	٤٦	٠,٩	١,٢٢
٣-	سوريا	١١٧	١,١٢٠+	٠,٥	٩٠	٠,٨٣-	٣٧	١,٥	١٢
٤-	لبنان	٦١	٦,٨٠١-	٣	٨٠	٠,٦٣-	١٤	١,٥	٠,٦١
٥-	السعودية	١٣,٨	٣٦,١+	٠,٢	٧٧	٠,٣٥-	٤١	٠,٥	٠,٧٥١
٦-	إسرائيل	٤٧,٦٨	٦,١٠٤-	٠,٧	٢٢	١,٢	٣٧	١,٦	٣,٩١

المصادر :

ـ الخانة رقم (١ ـ أ)، مستخرجة من : تقرير البنك الدولي، **التنمية في العالم لعام ٢٠٠٣**، والذي تضمن بيانات ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

ـ الخانة رقم (١ ـ ب)، هي بيانات ٢٠٠١ مستخرجة من : المصدر نفسه، ص ٢٤٠- ٢٤١.

ـ الخانة رقم (١ ـ ج)، مستخرجة من : UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 142 - 144

ـ الخانة رقم (٢) مستخرجة من : UNDP, *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World*, pp. 38 - 44 and 139 - 142.

ـ الخانتان رقما (٣ ـ أ) و(٣ ـ ب)، مستخرجتان من : UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 142 - 144.

ـ الخانة رقم (٣ ـ ج)، مستخرجة من : *United Nations Statistical Yearbook 2003*, pp. 47 and 82.

وقد تم تنسيب حجم إنتاج القمح لدول الدراسة إلى حجم السكان، عام ١٩٩٦ (إعداد الباحث).

الجدول رقم (٢-١٩ ج)

قاعدة البيانات الأساسية لعناصر الإرادة القومية : حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي

م	العناصر / الدولـة	(١) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي (في المئة)	(٢) نسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي صادرات السلع (في المئة)	(٣) إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي	(٤) عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان
١-	مصر	٠,٢	١	١٤١٠ (عام ١٩٩٩)	٤٩٣
٢-	الأردن	٦,٣	٣	٥١١ (عام ١٩٩٦)	--
٣-	سوريا	٠,٢	١	٥٩٨ (عام ١٩٩٢)	٢٩
٤-	لبنان	٠,٣	٣	--	--
٥-	السعودية	--	--	٣٩٠٠ (عام ١٩٩٦)	--
٦-	إسرائيل	٥	٢٠	٢٣١٧ (عام ١٩٩٨)	١٥٧٠

المصادر :

ـ الخانة رقم (١) بيانات عن عام ٢٠٠٢ . UNDP, *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World*, pp. 176 - 183.

عدا لبنان، مأخوذ من : *United Nations Statistical Yearbook 1983* (New York: United Nations, 1983).

ـ الخانة رقم (٢): UNDP, Ibid., pp. 142-144.

وهذه الصادرات عالية التقانة مثل : (شؤون الفضاء، والكومبيوتر والأدوية والأجهزة العلمية والآلات الكهربائية . . . إلخ).

ـ الخانة رقم (٣): *United Nations Statistical Yearbook 2002* (New York: United Nations, 2002), pp. 113 - 117.

ـ الخانة رقم (٤): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ : نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك : البرنامج، ٢٠٠٣)، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

٣ ـ قياس القدرة الدبلوماسية

أمكن قياس عنصر القدرة الدبلوماسية من خلال عنصرين فرعيين:

ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (التمثيل الخارجي).

ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (تمثيل داخلي).

وقد خلص قياس وزن هذا العنصر، إلى الترتيب التالي وفق الجدول رقم (٢ ـ ٢٠).

الجدول رقم (٢ ـ ٢٠)

قياس القدرة الدبلوماسية للدول الأطراف

م	اسم الدولة	الوزن
١ ـ	مصر	٤,١٢
٢ ـ	لبنان	٣,٨٥
٣ ـ	السعودية	٢,٥٤
٤ ـ	إسرائيل	٢,٣٣
٥ ـ	سوريا	٢,٠٦
٦ ـ	الأردن	١,٤٥

ومن هذه النتيجة يتضح أن مصر تحتل المركز **الأول** بوزن (٤,١٢)، يليها لبنان في المركز **الثاني** بوزن (٣,٨٥)، ثم العربية السعودية في المركز **الثالث** بوزن (٢,٥٤). وفي المركز **الرابع** تأتي إسرائيل بوزن (٢,٣٣). وفي المركز **الخامس** تأتي سوريا بوزن (٢,٠٦)، وأخيراً في المركز **السادس** يأتي الأردن بوزن (١,٤٥). (الجدول رقم (٢ ـ ٢١)).

وفي ما يلي استعراض لوزن العناصر الفرعية للقدرة الدبلوماسية، كما يلي:

أ ـ التمثيل الخارجي للدولة:

بوزن هذا العنصر يتضح الآتي:

ـ تحتل مصر المركز **الأول** بوزن (٢,٣٩)، حيث لديها ١٥٨ سفارة ومفوضية وقنصلية في الخارج. ويحتل لبنان المركز **الثاني** بوزن (١,٧٥)، حيث لديه ١١٢ سفارة وقنصلية ومفوضية. وتحتل السعودية المركز **الثالث** بوزن (١,٣٨)، حيث لديها ٨٥ بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج. وتحتل إسرائيل المركز **الرابع** بوزن (١,١٤)، حيث لديها ٦٨ بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج، منها (١٠) قنصليات فقط في الولايات المتحدة الأمريكية. وتحتل سوريا المركز **الخامس** بوزن (١,١٠)، حيث لديها ٦٥ بعثة دبلوماسية وقنصلية في الخارج. ثم يحتل الأردن المركز **السادس والأخير** بوزن (٠,٨٨)، حيث لديه ٤٩ بعثة دبلوماسية في الخارج. (الجدولان رقما (٢ ـ ٢١) و(٢ ـ ٢٢)).

ب ـ التمثيل الأجنبي لدى الدولة (التمثيل الداخلي):

بوزن هذا العنصر يتضح الآتي:

ـ يحتل لبنان المركز **الأول** بوزن (٢,١٠)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية ٢٠٥، منها ١٠٧ بعثات دبلوماسية، ٩٨ قنصلية داخل لبنان.

ـ تحتل مصر المركز **الثاني** بوزن (١,٧٣)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية ١٦١، منها ١٣٥ بعثة دبلوماسية، ٢٦ قنصلية داخل مصر.

ـ تحتل إسرائيل المركز **الثالث** بوزن (١,١٩)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية والدبلوماسية والقنصلية، ٩٦، منها ٨٤ بعثة دبلوماسية و١٢ قنصلية، داخل إسرائيل.

ـ تحتل السعودية المركز **الرابع** بوزن (١,١٦)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية ٩٢ بعثة داخل السعودية.

ـ تحتل سوريا المركز **الخامس** بوزن (٠,٩٦)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية ٦٨ بعثة داخل سوريا.

ـ يحتل الأردن المركز **السادس والأخير** بوزن (٠,٥٧)، حيث يبلغ عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية لدى الأردن ٢١ بعثة، شاملة مندوبية الاتحاد الأوروبي. (الجدولان رقما (٢ ـ ٢١) و(٢ ـ ٢٢)).

ويلاحظ مما سبق ما يلي:

ـ فيما تحتل مصر المركز **الأول في** حجم التمثيل الخارجي، يليها لبنان **في** المركز **الثاني** وبفارق الضعف تقريباً لصالح مصر، نجد لبنان حتل المركز **الأول في** حجم التمثيل الداخلي، تليه مصر في المركز **الثاني**، ولكن بفارق نحو ٤٠ في المئة لصالح لبنان.

ـ تحتل سوريا المركز **الخامس** في عنصري التمثيل الداخلي والخارجي، وكذلك يحتل الأردن المركز **السادس والأخير** في العنصرين ذاتهما.

ـ تتبادل السعودية وإسرائيل الترتيبين **الثالث والرابع** في العنصرين. ففي حين تمثل السعودية المركز **الثالث** في التمثيل الخارجي تليها إسرائيل في المركز **الرابع** وإن كان بفارق (٠,٢٤) لصالح السعودية، نجد أن إسرائيل تحتل المركز **الثالث** تليها السعودية في المركز **الرابع** في التمثيل الأجنبي لدى كل منهما، ولكن بفارق بسيط في الوزن نسبته (٠,٠٣)، ما أثر في أن يكون المركز **الثالث** إجمالاً للسعودية، والمركز **الرابع** لإسرائيل.

الجدول رقم (٢-٢١)
قياس وزن عناصر القدرة الدبلوماسية

م	الدول محل الدراسة / عناصر القدرة الدبلوماسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر					
		مصر	الأردن	سوريا	لبنان	السعودية	إسرائيل
١-	حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	٤,٧٧×٠,٥٠١=٢,٣٩	١,٧٦×٠,٥٠١=٠,٨٨	٢,٢٠×٠,٥٠١=١,١٠	٣,٥٠×٠,٥٠١=١,٧٥	٢,٧٦×٠,٥٠١=١,٣٨	٢,٢٧×٠,٥٠١=١,١٤
٢-	حجم التمثيل الدبلوماسي الأجنبي لدى الدولة (تمثيل داخلي)	٣,٤٧×٠,٤٩٩=١,٧٣	١,١٤×٠,٤٩٩=٠,٥٧	١,٩٢×٠,٤٩٩=٠,٩٦	٤,٢٠×٠,٤٩٩=٢,١٠	٢,٣٢×٠,٤٩٩=١,١٦	٢,٣٩×٠,٤٩٩=١,١٩
	الإجمالـــي	٤,١٢	١,٤٥	٢,٠٦	٣,٨٥	٢,٥٤	٢,٣٣

الجدول رقم (٢-٢٢)
قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القدرة الدبلوماسية

م	العناصر / الدولة	عدد البعثات الدبلوماسية الخارجية للدولة			عدد البعثات الدبلوماسية الداخلية			ملاحظات
		مستوى السفارات	أقل من السفارات (قنصليات)	الإجمالي	مستوى السفارات	أقل من السفارات (متطلبات)	الإجمالي	
١-	مصر	١٤٦	١٢	١٥٨	١٣٥	٢٦	١٦١	
٢-	الأردن	--	--	٤٩	--	--	٢١	شاملة مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى الأردن، سفراء غير مقيمين لدى سوريا عددهم (٣٠) داخل سوريا.
٣-	سوريا	--	--	٦٥	--	--	٦٨	
٤-	لبنان	٦٦	٤٦	١١٢	١٠٧	٩٨	٢٠٥	
٥-	السعودية	--	--	٨٥	--	--	٩٢	
٦-	إسرائيل	--	--	٦٨	٨٤	١٢	٩٦	تشمل البعثات الخارجية لإسرائيل، (٩) قنصليات، بالإضافة إلى سفارة في الولايات المتحدة.

المصادر: وزارة الخارجية المصرية، بيان البعثات الخارجية لمصر، وقائمة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى القاهرة، (غير منشور)؛ موقع وزارة الخارجية الأردنية، <http://www.mfa.gov.jo>، زيارة يوم ١٤/٨/ ٢٠٠٥؛ سفارة سوريا في جمهورية مصر العربية، مقابلة شخصية مع المستشار الثقافي ومكتب السفير، يوم ١١/٨/ ٢٠٠٥؛ الجمهورية اللبنانية، وزارة الخارجية والمغتربين، لائحة بعثات لبنان الدبلوماسية والقنصلية لعام ٢٠٠١؛ موقع وزارة الخارجية السعودية <http://www.mofa.gov.sa>، زيارة يوم ١٥/٨/ ٢٠٠٥؛ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.mfa.gov.il>، زيارة يوم ١٤/٨/ ٢٠٠٥.

خلاصة: تحليل قياس وزن العوامل المعنوية

بوزن العناصر الرئيسة للعوامل المعنوية، أي القدرة السياسية، والإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية، وعناصرها الفرعية ومؤشراتها التي بلغت ٢٤ عنصراً ومؤشراً، اتضح ما يلي:

- تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن (٢٧,٤٧)، حيث احتلت المركز **الأول** أيضاً في عنصرين من ثلاثة: القدرة السياسية، والإرادة القومية، وهي عناصر تستطيع إسرائيل التحكم فيها وإدارتها وفق رؤيتها المستقلة. بينما حظيت في المركز **الرابع** في عنصر القدرة الدبلوماسية، وهو عنصر يمثل نقطة ضعف لدى إسرائيل على الرغم من التأييد الواسع وغير المحدود من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، عموماً لها، إلا أن تبادل العلاقات الدبلوماسية معها يلقى رفضاً من نحو ٦٥ في المئة من عدد دول العالم البالغة، في نهاية عام ٢٠٠٤، (١٩١) دولة، وهي أعضاء الأمم المتحدة.

- تحتل مصر المركز **الثاني** بوزن (٢٠,٢٩)، حيث احتلت المركز **الأول** في عنصر واحد فقط من العناصر الثلاثة المكونة للعوامل المعنوية، وهو عنصر القدرة الدبلوماسية. ويرجع تفوق مصر في هذا العنصر بصورة مطلقة مقارنة بدول الدراسة، إلى ذلك التراث الذي تركته الحقبة **الأولى** خلال الخمسينيات والستينيات، من ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، حيث تعددت دوائر السياسة الخارجية لمصر عربياً وأفريقياً وإسلامياً، ودوائر عدم الانحياز وغيرها، الأمر الذي كان يستدعي التمثيل الدبلوماسي الواسع، تجسيداً للدور الإقليمي القائد لمصر. بينما تراجع وزن مصر في عنصري القدرة السياسية والإرادة القومية.

- يحتل لبنان المركز **الثالث** بوزن (٢٠,٠٣)، حيث احتل المركز **الثالث** في القدرة السياسية لما يتمتع به النظام اللبناني من ممارسة ديمقرطية ميزته عن دول الدراسة بعد إسرائيل التي حظيت في المركز **الأول**، والأردن الذي احتل المركز **الثاني**. كما إنه حظي في المركز **الثاني** بعد مصر في عنصر القدرة الدبلوماسية، الأمر الذي يعني الجاذبية التي يتمتع فيها لبنان لدى دول العالم في التجارة والسياحة.

- حتل الأردن المركز **الرابع** بوزن (١٨,٧٠)، حيث احتل المركز **الثاني** بعد إسرائيل في عنصر القدرة السياسية، وبخاصة أن النظام الأردني يتمتع بقدر من الحيوية السياسية. بينما حظي في المركز **الرابع** في عنصر الإرادة القومية، **والأخير في** القدرة الدبلوماسية.

ـ تحتل سوريا المركز **الخامس** بوزن (١٨,٢٢)، حيث احتلت المركز **الثالث** في الإرادة القومية، وقبل الأخير (**الخامس**) في عنصري القدرة السياسية والقدرة الدبلوماسية. وهو الأمر الذي يعكس مدى الجهود التي تبذلها سوريا في الحفاظ على أهدافها الاستراتيجية والقاعدة العلمية والدور الإيجابي للقيادة السياسية في تعبئة موارد الدولة والاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب، بخاصة أنها ما زالت في حالة حرب مع إسرائيل نظراً إلى احتلال الأخيرة هضبة الجولان منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى الآن.

ـ تحتل السعودية المركز **السادس والأخير** بوزن (١٧,٩٣)، حيث حظيت في المركز **الثالث** في القدرة الدبلوماسية، والمركز **الثاني** في الإرادة القومية والمركز **الأخير** في القدرة السياسية.

وعلى الرغم من التفوق الواضح للسعودية في العوامل المادية واحتلالها المركز **الثاني** بعد إسرائيل، إلا أنها احتلت المركز **الأخير** في العناصر المعنوية. وهو الأمر الذي يكشف عن محدودية، إن لم يكن عدم وجود رؤية واضحة أمام النظام السعودي الحاكم في استثمار التفوق في العوامل المادية.

خلاصة تحليل العوامل المعنوية

إنها، كما سبق الإشارة، العوامل الحاسمة في تعظيم العوامل المادية أو هدر الموارد القومية للدولة، فهي النقطة الفاصلة إما في تصعيد قيمة العوامل المادية، أو إهدارها. وهو الأمر الذي سيتضح عند استخلاص الوزن الشامل لقياس قوة الدول محل الدراسة في المبحث القادم.

ثالثاً: الناتج النهائي لقياس وترتيب قوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي

خلصت دراسة العوامل المادية وعناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها، وكذلك دراسة العوامل المعنوية وعناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها، إلى وزن معين أسهم في التعبير الكمي عن قوة الدول الست محل الدراسة: مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية ثم إسرائيل.

وقد تم التوصل إلى وزن هذه العوامل في ظل معادلة تحويل كل ما هو قابل للقياس إلى أرقام مطلقة قابلة للعمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب. وقد تم

تجميع العوامل المادية الأربعة، وفي المقابل تم تجميع العوامل المعنوية الثلاثة، ثم تم ضرب مجموع وزن العوامل المادية الأربعة في (×) مجموع وزن العوامل المعنوية الثلاثة، للوصول إلى وزن قوة الدولة وفق منظومة العناصر والمؤشرات المحددة في الإطار النظري للدراسة.

١ ـ التحليل الكلي للوزن الإجمالي لقوة دول الدراسة

خلصت دراسة وزن كل من العوامل المادية والمعنوية، وعن طريق المعادلة الحسابية المحددة، إلى ترتيب دول الدراسة وفق الجدول رقم (٢ ـ ٢٣)، على النحو التالي

الجدول رقم (٢ ـ ٢٣)

الوزن الإجمالي لقوة دول الدراسة

م	اسم الدولة	الوزن النهائي لقوة الدولة	الوزن (نسبة مئوية)
١-	إسرائيل	٥٥٩,٠٢	٢٨,٥
٢-	مصر	٣٤٣,٥١	١٧,٥
٣-	السعودية	٣١٧,٣٦	١٦,٢
٤-	سوريا	٢٥٨,٧٣	١٣,٢
٥-	لبنان	٢٤٤,٧٧	١٢,٥
٦-	الأردن	٢٣٦,٥٦	١٢,١
المجمـوع		**١٩٥٩,٩٥**	**١٠٠**

ويكشف هذا الترتيب ما يلي:

ـ انفردت إسرائيل بالمركز الأول بوزن (٥٥٩,٠٢)، وبنسبة ٢٨,٥ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة.

ـ تحتل مصر المركز **الثاني** بوزن (٣٤٣,٥١)، وبنسبة ١٧,٥ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة، وبفارق نحو ١١ في المئة عن إسرائيل ما يشير إلى فجوة كبيرة في الوزن تصل إلى (٢١٥,٥١) نقطة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التفوق الواضح لإسرائيل على كل دول الدراسة، وبفارق كبير عن الدولة الثانية التي تليها مباشرة، أي مصر.

فوزن إسرائيل يتجاوز وزن مصر بمقدار (١,٦٣)، أي نحو المثل والثلثين تقريباً. بينما وزن مصر يعادل نحو ٦٣ في المئة من وزن إسرائيل.

ـ تحتل السعودية المركز **الثالث** بوزن (٣١٧,٣٦)، وبنسبة ١٦,٢ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة. وبما يعادل نحو ٨٠ في المئة من وزن قوة إسرائيل باعتبارها الدولة التي تشغل المركز الأول.

ـ تحتل سوريا المركز **الرابع** بوزن (٢٥٨,٧٣)، وبنسبة ١٣,٢ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة. ما يعادل أقل من ٥٠ في المئة من قوة إسرائيل، وهي الطرف المباشر مع سوريا في صراع ما زال مستمراً منذ احتلال الأراضي السورية (الجولان) في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أي أن قوة إسرائيل تفوق قوة سوريا بأكثر من الضعف.

ـ يحتل لبنان المركز **الخامس** بوزن (٢٤٤,٧٧)، وبنسبة ١٢,٥ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة، وهذا الوزن يعادل نحو ٤٤ في المئة من قوة إسرائيل، أي أن قوة إسرائيل تفوق قوّة لبنان بأكثر من الضعف.

ـ يحتل الأردن المركز **السادس والأخير** بوزن (٢٣٦,٥٦)، وبنسبة ١٢,١ في المئة من إجمالي أوزان قوة الدول الست محل الدراسة. وهذا الوزن يعادل نحو ٤٢ في المئة من قوة إسرائيل، أي أن قوة إسرائيل تفوق قوة الأردن بمقدار يقترب من المثلين والنصف (٢,٤).

والخلاصة، أن التحليل الكلي للوزن الإجمالي لقوة الدول الست الأطراف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهي محل الدراسة، يشير إلى تفوق غير مسبوق لإسرائيل مقارنةً بالدول الخمس الأخرى كل على حدى. بل إن الوزن الإجمالي لقوة إسرائيل يعادل تقريباً وزن كل من قوة مصر وسوريا مجتمعتين، وهما القوتان الرئيسيتان في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل مباشر. فوزن إسرائيل يبلغ نحو (٥٦٠)، بينما وزن كل من مصر وسوريا يبلغ حوالى (٦٠٢) وبفارق بسيط للغاية.

وفي حال مقارنة ذلك بمحاولتي القياس عند قيام حرب ١٩٦٧، وعند قيام حرب ١٩٧٣، لم تكن هناك فجوة قوة بهذا القدر، بل إن التنسيق السوري ـ المصري على الأقل، وتجميع وزن كل منهما معاً مقارنة بإسرائيل، كان يعادل ضعف وزن قوة إسرائيل عام ١٩٦٧، وثلاثة أمثال عام ١٩٧٣. حتى إن مصر

كانت تحتل المركز الأول قبل بدء حرب ١٩٦٧، وأيضاً قبل حرب ١٩٧٣[٢٧].

وقد تفسر هذه النتائج، حالتي الحرب والسلام في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي وقت الحرب تستعد الدول العربية الأطراف على الأقل في هذا الصراع لاحتمال مواجهة عسكرية، فيتم تعبئة الموارد واستنفاد القوى على عكس حالة السلام التي تشهد استرخاءً يبدو أنه كامل، والدليل على ذلك «فجوة القوة» بين إسرائيل وكل من الدول العربية الخمس الأخرى، لصالحها.

٢ ـ التحليل الجزئي لوزن العوامل المختلفة وعناصر قياس القوة

يكشف التحليل الجزئي لكل عامل من العوامل المادية الأربعة بمؤشراتها التي بلغت (٦٠) عنصراً ومؤشراً، والتحليل الجزئي لكل عامل من العوامل المعنوية الثلاثة بمؤشراتها التي بلغت (٢٤) عنصراً ومؤشراً، عن نتائج مهمة تحتاج إلى إبراز في ما يلي:

ـ تحتل إسرائيل المركز **الأول** بوزن إجمالي قدره (٥٥٩,٠٢)، وتُعتبر بذلك القوة الأكبر مقارنة بدول الدراسة الست. وقد جاء احتلالها المركز **الأول** في الوزن الإجمالي لقياس القوة، نتاجاً لتفوقها واحتلالها المركز **الأول** في مجموع أوزان العوامل المادية الأربعة الذي بلغ (٢٠,٣٥)، وكذلك احتلالها المركز **الأول** في مجموع أوزان العوامل المعنوية الذي بلغ (٢٧,٤٧). وقد سبق أن حللنا التفوق الإسرائيلي في العوامل المادية وفي العوامل المعنوية، وخلصنا إلى أن ذلك كان نتاجاً لاحتلالها المركز **الأول** في أغلب عناصر ومؤشرات هذه العوامل. كما إن التفوق في كل من العوامل المادية والعوامل المعنوية أسهم في رفع مجموع الوزن الإجمالي لقوة إسرائيل نتيجة استخدام أسلوب ضرب العوامل المادية في (×) العوامل المعنوية. فلو كانت إسرائيل قد تفوقت في العوامل المادية مثلاً، من دون تفوق في العوامل المعنوية لتراجع إجمالي وزن قوتها، أو قد تتجاوزها دول أخرى من بين دول الدراسة.

ـ تحتل مصر المركز **الثاني** في إجمالي وزن مجموعتي العوامل المادية والمعنوية، بوزن إجمالي قدره (٣٤٣,٥١). إلا أنها احتلت المركز **الثالث** في إجمالي وزن العوامل المادية البالغ (١٦,٩٣)، ثم احتلت المركز **الثاني** في إجمالي وزن العوامل المعنوية البالغ

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال علي زهران: «مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، و**توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، تقديم علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤ و٢٩٧ ـ ٢٩٩.

(٢٠,٢٩)، الأمر الذي جعلها تحتفظ في المركز **الثاني** إجمالاً بعد إسرائيل على الرغم من الفارق الضخم بينها وبين المركز **الأول** الذي تشغله إسرائيل.

ـ تحتل السعودية المركز **الثالث** في إجمالي وزن مجموعتي العوامل المادية والمعنوية بوزن إجمالي قدره (٣١٧,٣٦)، وأكد هذا الوزن الإجمالي، احتلال السعودية المركز **الثاني** في مجموع أوزان العوامل المادية البالغ (١٧,٧٠)، إلا أنها احتلت المركز **السادس والأخير** في مجموع أوزان العوامل المعنوية البالغ (١٧,٩٣).

إن التميز في العوامل المادية أعطى السعودية، المركز الثالث ضمن مجموعة دول الدراسة. حيث إن موقع السعودية في المركز **الأخير** جعل مركزها يتراجع من المركز **الثاني** في العوامل المادية إلى المركز **الثالث** في إجمالي الوزن نتيجة تراجع مركز السعودية إلى المركز **الأخير** في العوامل المعنوية. ولو كان موقع السعودية في إجمالي وزن العوامل المعنوية هو موقعها نفسه في إجمالي وزن العوامل المادية وهو المركز **الثاني** لكانت النتيجة شغل السعودية المركز **الثاني**، اتساقاً مع توازي التفوق الإسرائيلي في مجموعتي العوامل المادية والمعنوية.

ـ تحتل سوريا المركز **الرابع** من إجمالي وزن مجموعتي العوامل المادية والمعنوية، بوزن إجمالي قدره (٢٥٨,٧٣).

كما احتلت المركز **الرابع** في وزن العوامل المادية البالغ (١٤,٢٠)، وكذلك احتلت المركز **الخامس** في وزن العوامل المعنوية البالغ (١٨,٢٢). وكانت لدى سوريا فرصة لتحسين مركزها العام لو استطاعت أن تدعم العوامل المعنوية، وإن كانت، إجمالاً، يتسم وضعها في العوامل المادية مع وضعها في العوامل المعنوية بالتوازن نسبياً.

ـ يحتل لبنان المركز **الخامس** من إجمالي وزن مجموعتي العوامل المادية والمعنوية، بوزن إجمالي قدره (٢٤٤,٧٧). وفي حين نجد لبنان وقد احتل المركز **السادس والأخير** في وزن العوامل المادية البالغ (١٢,٢٢)، فإنه قد احتل المركز **الثالث** في وزن العوامل المعنوية البالغ (٢٠,٠٣). وهو الأمر الذي جعله في المركز **الخامس** ولم يجعله في المركز **السادس** اتساقاً مع وزن العوامل المادية. ويعني ذلك أنه استطاع أن يرفع من قيمة موارده المادية، بالاهتمام بالعوامل المعنوية.

ـ احتل الأردن المركز **السادس والأخير** في إجمالي وزن مجموعتي العوامل المادية والمعنوية، بوزن إجمالي قدره (٢٣٦,٥٦). فعلى حين يحتل الأردن المركز **الخامس** في وزن العوامل المادية، إلا أنه يحتل المركز **الرابع** في وزن العوامل المعنوية، ولكن

انخفاض وزنه في العوامل المادية مقارنة بمن قبله (سوريا) وبمن بعده (لبنان)، أفقده ميزة العوامل المعنوية التي كان موقعه أفضل من موقع العوامل المادية.

وإجمالاً فإننا أمام ثلاثة نماذج رئيسة:

النموذج الأول: توازن العوامل المادية والعوامل المعنوية:

حيث يتوازى موقع الدولة في العوامل المادية مع موقعها في العوامل المعنوية. ومن هذه النماذج: إسرائيل، وسوريا إلى حد ما، حيث لم يؤثر عدم التوازن على ترتيبهما العام.

النموذج الثاني: تقدم العوامل المادية مع تأخر العوامل المعنوية:

حيث يكون وضع الدولة أفضل في العوامل المادية، إلا أن العوامل المعنوية تهدر هذا الترتيب المتميز وتنقل الدولة من وضع أفضل إلى وضع أسوأ. ومن هذه النماذج: السعودية، وسوريا.

النموذج الثالث: تأخر العوامل المادية مع تقدم العوامل المعنوية:

حيث يكون وضع الدولة أقل في العوامل المادية، على حين تتقدم العوامل المعنوية ما يسهم في تحسين وضع الدولة عموماً، وبالتالي تسهم العوامل المعنوية في رفع قيمة العوامل المادية وتعوض النقائص فيها، فتنتقل الدولة من الوضع الأسوأ إلى الوضع الأفضل.

ومن هذه النماذج/ مصر، لبنان، الأردن.

وتبقى إذاً، من واقع التحليل السابق، نقطتان مهمتان هما:

الأولى: تتعلق باحتمالات ضم قدرات الدول العربية الفاعلة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وتفاعل هذه القدرات ومقارنتها بإسرائيل لاستشراف المستقبل.

الثانية: تتعلق بالإمكانات الكامنة التي لو أحسن تعبئتها ومعالجة النقائص، وبخاصة العوامل المعنوية التي ترفع من قيمة الموارد أو العوامل المادية، لأمكن تحسين مواقع الدول محل الدراسة وزيادة وزنها.

وهاتان النقطتان هما محور الفصل القادم حول سيناريوهات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي في ظل موازين القوى السائدة والمحتملة.

الجدول رقم (٢-٢٤)

وزن قوة الدول ـ محل القياس ـ عام ٢٠٠٥

م	الدولة	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة الاتصالية	القدرة الحيوية	المجموع	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	المجموع	حاصل ضرب مجموع العوامل المعنوية
١-	إسرائيل	٣,٩٣	٥,٧٠	٤,٨٦	٥,٨٦	٢٠,٣٥	٣,٧٩	٢١,٣٥	٢,٣٣	٢٧,٤٧	٥٥٩,٠٢
٢-	مصر	٤,٣٩	٤,١٤	٢,٣٧	٦,٠٣	١٦,٩٣	٣,٠٣	١٣,١٤	٤,١٢	٢٠,٢٩	٣٤٣,٥١
٣-	السعودية	٥,٩٦	٣,٦٠	٢,٦٢	٥,٥٢	١٧,٧٠	١,٥١	١٣,٨٨	٢,٥٤	١٧,٩٣	٣١٧,٣٦
٤-	سوريا	٣,٥٨	٤,٢٢	١,٩٥	٤,٤٥	١٤,٢٠	٢,٣١	١٣,٨٥	٢,٠٦	١٨,٢٢	٢٥٨,٧٣
٥-	لبنان	٢,١٥	٢,٠٥	٣,٠٥	٤,٩٧	١٢,٢٢	٣,١٤	١٣,٠٤	٣,٨٥	٢٠,٠٣	٢٤٤,٧٧
٦-	الأردن	٢,٨٣	٢,٥٦	٢,١٧	٥,٠٩	١٢,٦٥	٣,٥٥	١٣,٧٠	١,٤٥	١٨,٧٠	٢٣٦,٥٦

الفصل الثالث

تــوازن القــوى الدولــي والإقليمــي
وسيناريوهـات تطـور الصـراع العربـي ـ الإسرائيلـي

مقدمة

تتركز الفكرة المحورية لهذه الدراسة حول العلاقة بين توازن القوى الإقليمي واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي باعتباره الصراع المركزي في المنطقة العربية ومحيطها الشرق أوسطي.

وقد أفضى تطور ميزان القوى بين الأطراف المتجابهة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ عامة، وبعد زيارة الرئيس المصري (أنور السادات) القدس عام ١٩٧٧ بصفة خاصة، إلى دخول هذا الصراع في مسارات جديدة جسّدت الحالة القائمة لميزان القوى بين أطراف هذا الصراع، فضلاً عن البيئة الإقليمية والدولية المصاحبة لذلك.

لذا، فإنه من الأهمية أن يتناول هذا الفصل ثلاث نقاط، في ثلاثة مباحث هي:

أولاً: تطورات البيئة الدولية والإقليمية

تعرضت البيئتان الدولية والإقليمية للعديد من التطورات منذ بداية حقبة التسعينيات وهي الحقبة الأخيرة من القرن الماضي (العشرين). وأحسب أن الحدث الذي تفجر إقليمياً وانتهى عالمياً هو غزو العراق الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، وما صاحبته من تطورات، وما ترتب عليه من تداعيات ما زالت لها امتدادات حتى الآن وبعد مرور خمسة أعوام على بداية القرن الواحد والعشرين، وكذلك بعد مرور خمسة عشر عاماً على وقوعه.

وقد سبق هذا الحدث، تفجر الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني عام ١٩٧٩، وما حملته من أفكار كانت تمثل خطورة على الأنظمة المحيطة، أو المجاورة، وبخاصة الأنظمة العربية، وما تبعها من اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام التالي (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، والتي استمرت نحو ثمانية أعوام انتهت عام ١٩٨٨ بتسوية سياسية وجهود مختلفة خرج منها العراق منتصراً

وسط تغطية إعلامية ضخمة لنظام صدام حسين[1].

هذا الحدث على الرغم من أهميته وأصدائه حتى الآن، لم يُسهم في كسر النظام الدولي وتغييره، بل عاش واستمرت الحرب العراقية ـ الإيرانية طَوَال ثمانية أعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) في كنف هذا النظام الدولي الذي اتسم آنذاك بالتوازن الدولي والقطبية الثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي).

إلا أن حدث غزو العراق للكويت، كان مصاحباً لبيئة سياسية دولية بدأت في التغيير منذ تولي غورباتشوف الحكم في آذار/ مارس ١٩٨٥، وكان بمثابة التهديد الصريح للولايات المتحدة بعد سيطرة العراق على الكويت، وبترولها الذي يمثل ٢٠ في المئة من حجم الإنتاج وحجم الاحتياطي العالمي[2]. لذلك فإنه سرعان ما تحول هذا الحدث إلى العالمية ليجسد حقيقة التغيرات الحادة التي شهدها النظام الدولي من دون إفصاح.

فالاتحاد السوفياتي كان يترنح تحت مطرقة الغلاسنوست (المكاشفة والمصارحة)، وسندان البيريسترويكا (إعادة البناء). ولذلك لم يكن في وضع يسمح له بحماية العراق، أو التغطية على غزوه الكويت في مواجهة الولايات المتحدة. ولذلك فإن قبول الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الأمن المقترح من الولايات المتحدة آنذاك بشأن إمكانية استخدام القوة المسلحة ضد العراق لإجباره على الخروج من الكويت ما لم يبادر إلى الانسحاب الفوري والسلمي، كان بمثابة الإعلان الصريح عن انهيار القطبية الثنائية، وخروج الاتحاد السوفياتي من المنافسة الدولية، وبدء الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي. وتأكد ذلك بالاستخدام الأمريكي الفعلي للقوة تحت مظلة الأمم المتحدة في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، حتى تم إجبار العراق على الخروج من الكويت في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩١. واستمر الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج العربي من دون انسحاب كامل، وسط صمت سوفياتي وقبول ضمني منه أيضاً. وتأكد ذلك الوضع الجديد بالإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وتتويج الولايات المتحدة إمبراطورة النظام الدولي من دون منافس في ذلك الوقت[3].

---

(١) *The Iran-Iraq War: An Historical, Economic, and Political Analysis* (conference), edited by M. S. El Azhary, 2nd ed. (London: Croom Helm, 1989), pp. 126-139.

(٢) جمال علي زهران، **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ١٦٢ ـ ١٦٧ و١٨٥ ـ ١٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٣٢.

ولذلك فإن التأصيل العلمي الذي نعتقد في صحته هو أن التغيرات التي شهدها النظام الدولي المتمثلة بكسر حدة التنافس الدولي وانكسار الميزان الدولي، وخروج الاتحاد السوفياتي من ساحة المنافسة الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، كانت مصاحبة لحدث إقليمي دولي مهم هو غزو العراق للكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٩٠. ولا نستطيع القول إن هذا الحدث هو السبب المباشر في خلق هذه التغيرات، ولكنه كان كاشفاً لها.

بعبارة أخرى، فإن الغزو العراقي للكويت، وما تلاه من استخدام أمريكي للقوة العسكرية تحت غطاء الأمم المتحدة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، هو الحدث الذي جسد حقيقة التفاعلات التي بدأت تحت سطح النظام الدولي، حيث ساهم في إظهار ناتج هذه التفاعلات، وهو بداية سيطرة قطب واحد على النظام الدولي هو الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي باعتباره القطب المنافس، وكذا خروجه من ساحة التنافس الدولي.

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص مجموعة التطورات التي شهدتها كل من البيئة الدولية والإقليمية في ما يلي:

١ ـ الانتقال من حالة السيولة الدولية إلى نظام أحادي القطبية

اختلفت الآراء حول حالة النظام الدولي في التسعينيات من القرن الماضي. حيث رأى البعض أنها تعبر عن حالة أحادية القطبية بهيمنة الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وخروجه من ساحة التنافس الدولي، على النظام الدولي. في حين رأى آخرون أن فترة التسعينيات كانت بمثابة فترة انتقالية للنظام الدولي بين قطبية ثنائية، ونظام آخذ في التشكيل، ولذلك أطلق على هذه الفترة بأنها فترة السيولة الدولية (International Liquidity)، حيث يتسم النظام الدولي بأنه تحت التشكيل ولم يتأكد بعد انتقاله لهيمنة قطب واحد، في وقت تسعى قوى أخرى لكي تحل محل الاتحاد السوفياتي[٤]. وقد جسد التردد الأمريكي في فترتي حكم الرئيس الأمريكي السابق كلينتون (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، تجاه العالم الخارجي، هذه الحقيقة التي تعبر عن انتقالية النظام الدولي.

إلا أن فوز الرئيس جورج بوش الابن في الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وهو يجسد تيار المحافظين الجدد الذي يتسم بالتشدد والسياسة

---

(٤) جمال علي زهران، **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير**، ط ٣ (القاهرة: المحروسة للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٥٢ ـ ٥٦.

الخارجية الحاسمة امتداداً لحقب تولي الجمهوريين الحكم وآخرهم جورج بوش الأب الذي شهد تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية ١٩٩١، وما أعقبه من وقوع أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ولم يكن قد مضى على تولي بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة، تسعة أشهر فقط. وقد كان لهذا الحدث الأثر المباشر على انتقال النظام الدولي من حالة السيولة الدولية والتردد الأمريكي إلى حالة الإقدام الأمريكي ونشوء نظام دولي أحادي القطبية. وأعلن الخطاب الأمريكي الرسمي على لسان الرئيس بوش بوضوح، «أنه من ليس معنا فهو ضدنا»، وانقسم العالم بين مؤيد ومعارض. ولكن أغلب دول العالم، مع صمت البقية المحدودة من دون إفصاح أو معارضة، قد أيدت الولايات المتحدة وشاركتها الحرب على الإرهاب، ولذلك جاءت الحرب الأمريكية على أفغانستان مدعومة بغطاء تأييد عالمي غير مسبوق.

وعلى الرغم من الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣، واحتلاله بعد سقوط العاصمة بغداد في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، من دون تفويض من المجتمع الدولي الذي رفضت مؤسسته العالمية (مجلس الأمن) الموافقة على إعطاء تفويض للولايات المتحدة بشن هذه الحرب، وعلى الرغم من أن المعارضة العالمية واسعة، إلا أن أمريكا أكدت قدرتها على الفعل من دون غطاء دولي، وخارج إطار الشرعية الدولية، مؤكدة بذلك انفرادها بالنظام العالمي وقيادته ومن ثم تتأكد حقيقة الانتقال إلى النظام الدولي أحادي القطبية[٥].

٢ ـ تحول مؤسسات التنظيم الدولي إلى مؤسسات عالمية تحت سيطرة القطب الأمريكي الواحد

فعلى الرغم من قدرة الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة الرئيسة للتنظيم الدولي، من رفض الطلب الأمريكي بالحرب على العراق، إلا أن الولايات المتحدة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها قادرة على الفعل من دون تفويض من التنظيم الدولي. حيث أعلنت الحرب رسمياً على العراق واحتلته عسكرياً منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن (٢٠٠٥). ولم يستطع التنظيم الدولي فرض إرادته بمنع الفعل الأمريكي خارج الشرعية الدولية، بل إن الأسوأ من ذلك تحول الأمم المتحدة إلى أداة لإضفاء المشروعية على الاحتلال الأمريكي للعراق بعد ذلك، وصدرت القرارات المتتالية دعماً لذلك.

(٥) محمود أمين العالم، «الثقافة والديمقراطية والهيمنة الأمريكية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٧ ـ ١٤، ومحمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين ١٩ و٢٠**، ط ٢ (القاهرة: دار الفجر الجديد، ٢٠٠٤)، ص ٦٧٤ ـ ٦٧٦.

ووقف المجتمع الدولي متفرجاً على الرغم من معارضات واسعة، ولكنها محدودة التأثير في إعاقة الهيمنة الأمريكية(٦).

وقد تتالت المواقف من قضايا أخرى، استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض إرادتها، وأن تستغل الأمم المتحدة لصالحها تماماً، وتجسيداً لإرادتها وهيمنتها على العالم. ومقابل ذلك تراجعت الولايات المتحدة عن تمسكها ببعض المواقف كوسيلة للسيطرة على الدول الكبرى الأخرى في المواقف الأشد والأكثر توافقاً مع المصلحة الأمريكية، وتحول التنظيم الدولي ومؤسساته المختلفة وفي مقدمها الأمم المتحدة، من آلية لتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء، وضبط سلوكها في مواجهة بعضها للبعض الآخر، ومنع الحروب وحماية السلم والأمن الدوليين، إلى آلية لتنفيذ الأهداف الأمريكية، واختفاء الشرعية عن القرارات الأمريكية تجسيداً لهيمنتها على النظام الدولي(٧).

٣ ـ تغير طبيعة الصراع الدولي من النمط الأيديولوجي إلى النمط الاقتصادي

حيث تمخض عن إجهاض التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل القطب المنافس للولايات المتحدة الرأسمالية، عن تراجع كبير في طبيعة الصراع الدولي من النمط الأيديولوجي القائم على الأفكار السياسية (اشتراكية ± رأسمالية) إلى النمط الاقتصادي القائم على تبادل المصالح وصراع الأسواق في العالم وصراع الاقتصادات المختلفة على المستهلك في أنحاء العالم، ومحاولات بعض الدول الكبرى إعاقة اقتصادات صاعدة ومنها اقتصادات دول جنوب شرق آسيا التي أطلق عليها النمور السبعة، التي تعرضت للانهيار بعد صعود وتنامي غير مسبوقين(٨).

فضلاً عن أن الصراع يرتبط بالدور الدولي للوحدة الدولية في العالم، لذلك فإن النظر إلى الصين كوريثة للتجربة الاشتراكية من دون النظر إلى محدودية دورها العالمي، يجعل من استمرارية الصراع الأيديولوجي في الدرجة نفسها التي كانت سائدة إبان وجود الاتحاد السوفياتي، أمراً يصعب تصوره. وبخاصة أن الصين أعادت هيكلة اقتصادها الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، أي طرحت تصوراً يجمع بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق الرأسمالي، ما عزز تراجع الصراع الأيديولوجي

---

(٦) محمد رياض، «العدوان على العراق: منهج الهيمنة الأمريكية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ١٨٥ ـ ١٩٠.

(٧) سعيد اللاوندي، **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية** (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤)، ص ١٦٧ ـ ١٦٩، وحسن نافعة، «الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة؟،» في: نادية مصطفى وحسن نافعة، محرران، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٤٥ ـ ٥٤.

(٨) السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين ١٩ و٢٠**، ص ٦٤٦ ـ ٦٤٨.

بين الشرق والغرب واتجه بطبيعة الصراع إلى النمط الاقتصادي، كما سبقت الإشارة.

إلا أن أهم ما يتسم به النظام الدولي في حقبته الجديدة التي بدأت في منتصف الثمانينيات وحتى الآن، في الحقبة الأولى من القرن الواحد والعشرين، هو ظهور مؤسسات اقتصادية دولية جديدة تجسد تغير طبيعة النظام الدولي إلى الطبيعة الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك، منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) التي دخلت إلى حيز الوجود في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ووصل عدد أعضائها الآن إلى نحو (١٥٠) دولة من بين (١٩٢) دولة عضواً في الأمم المتحدة. فضلاً عن نشوء منظمات اقتصادية إقليمية تجاوزت نحو (٥٠) منظمة في كل أنحاء العالم، ما يؤكد طغيان البعد الاقتصادي على البعد الأيديولوجي في طبيعة النظام الدولي[٩].

٤ ـ محدودية حرية الدول الصغرى في النظام الدولي أحادي القطبية

في ظل نظام تعدد الأقطاب ونظام الثنائية القطبية، فإن حرية الدول الصغرى يتسع مداها ـ كبندول الساعة. حيث تستطيع هذه الدول أن تستغل الصراع الدولي بين الأقطاب لتحقيق أقصى مصلحة لها من خلال هامش حرية أكبر. وقد تجسد ذلك في ظل نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة بين العملاقين منذ الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات في القرن العشرين، واستطاعت الوحدة الصغرى تكوين منظمة عدم الانحياز ومنظمات إقليمية عديدة منها: منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهما. أما في ظل الانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام الدولي، فإن هامش حرية الدول الصغرى في الحركة قد تراجع بشدة، وتجسد ذلك في دور شكلي لمنظمة عدم الانحياز، والاتجاه نحو إعادة هيكلتها، واختزالها في مجموعة الـ (١٥) المنبثقة عنها والتي ساهمت في تقويض دعائم هذه الحركة[١٠].

فضلاً عن زوال حالة الاستقطاب التي كانت سائدة في ظل النظام الثنائي القطبية، مع سيادة نظام أحادي القطبية، كما اتجه العالم في ظاهرة جديدة لتكوين تجمعات ذات طبيعة اقتصادية، كما سبقت الإشارة لمحاولة الحفاظ على هامش من الحرية وتخفيف ضغوط القطب الأمريكي المهيمن على مقدرات النظام الدولي[١١]. فضلاً عن وجود عدد من الدول الصغرى قادرة على تحدي الهيمنة الأمريكية، نموذج إيران، وكوريا الشمالية، والبرازيل، وفنزويلا وغيرها.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٤٨ ـ ٦٥٢، وإسماعيل صبري عبد الله، **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة**، أوراق مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩)، ص ٥٩ ـ ٦٨.

(١٠) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٦.

(١١) زهران، **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير**، ص ٩١ ـ ٩٥.

٥ ـ شيوع القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية على حساب القيم الاشتراكية

كان من تداعيات إجهاض التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي نتاجاً لمجمل الخيارات التي انتهجها نظام غورباتشوف في الفترة من (١٩٨٥ ـ ١٩٩١) والتي أسفرت عن تفكيك الاتحاد السوفياتي كقطب دولي منافس بعد أن تمت إعادة هيكلة هذا الكيان سياسياً واقتصادياً بما يتفق مع القيم الليبرالية سياسياً واقتصادياً والتي تتمحور حول التعددية. فقد انتهج غورباتشوف سياسات جديدة، منها السماح بتعدد الأحزاب بدلاً من الحزب الشيوعي الواحد، وسمح باقتصاد السوق بدلاً من مركزية الدول في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ثم فقد كانت هذه الخيارات هي إشارة لتراجع القيم الاشتراكية وشيوع القيم الليبرالية الرأسمالية.

وهو الأمر الذي دفع مفكراً أمريكياً من أصل ياباني هو (فرانسيس فوكوياما)، للقول إن الرأسمالية قد حققت انتصارها الحاسم والنهائي على الاشتراكية، ولذلك، فقد تصور أن هذه هي لحظة نهاية التاريخ التي وصل إليها[١٢].

وقد انعكس ذلك على أوروبا الشرقية التي كانت تحت السيطرة السوفياتية المباشرة، حيث انتهجت التطور نفسه الذي سار فيه الاتحاد السوفياتي (اقتصاد السوق ـ التعدد الحزبي أو النهج الديمقراطي الغربي).

وسرعان ما انتشرت هذه القيم الليبرالية الرأسمالية في أغلب دول العالم، وتراجعت القيم الاشتراكية. وقد لعبت مؤسسات دولية دوراً في الدفع في هذا الاتجاه، ومنها مؤسسات التمويل الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصناديق التمويل الإقليمية المنتشرة في مناطق مختلفة، وتمثل امتداداً لمؤسسات التمويل الدولية[١٣]. فضلاً عن إنشاء منتديات عالمية ودعمها لهذا الاتجاه في نشر القيم الليبرالية وفي مقدمها منتدى دافوس بسويسرا الذي يعقد سنوياً في نهاية كانون الثاني/ يناير من كل عام، وبدأ يعقد بعض جلساته في دول عربية أخرى للترويج لهذه القيم.

إلا أن هذا لا يجعل من انتشار هذه القيم الرأسمالية الليبرالية، أمراً حاسماً ونهائياً، بل إن الواقع أنتج فكراً مضاداً ومقاوماً لهذه القيم. فقد تم تأسيس منتدى «بورت ألتيغري» في البرازيل في مواجهة مؤتمر دافوس. **الأول** يدافع عن الفقراء ومحدودي

---

(١٢) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٥٣ ـ ٦٤.

(١٣) محمد دويدار، «العولمة الاقتصادية: مقولة علمية أم مقولة أيديولوجية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ١٧ ـ ٣٨، وبخاصة ص ١٨ ـ ١٩.

الدخل ومجابهة العولمة، **والثاني** يدافع عن الرأسمالية ومؤسساتها والأغنياء في العالم[١٤].

ويثبت ذلك صعوبة تصور أن الرأسمالية والقيم الليبرالية قد انتصرت انتصاراً حاسماً وأنها وصلت بهذا الانتصار إلى نهاية التاريخ كما زعم (فوكوياما).

٦ ـ استمرار سياسات «توازن القوى»، رغم انحسار الصراع الدولي/ الدولي أو انتهاء الحرب الباردة

الأمر الثابت في تحليل النظام الدولي وأنماط العلاقات الدولية، أن سياسات توازن القوى تتراجع في حالة تغير النظام الدولي من حالة الثنائية أو التعددية إلى حالة الأحادية أو الانفرادية من جانب قطب واحد[١٥].

إلا أن معطيات الواقع تشير إلى أن انحسار الصراع الدولي وانتهاء الحرب الباردة لم يحول دون تفجر الصراعات والحروب في مختلف أنحاء العالم، وأبرزها (حرب البلقان وكوسوفا والغزو العراقي للكويت، والحرب الأهلية في الصومال، والحرب على أفغانستان، والحرب على العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣). وقد أكدت مراكز الأبحاث التي تتابع تفاصيل هذه الحروب وحالات النزاع تلك النتيجة، فضلاً عما أكدته تقارير متعددة صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن، ومركز السلام في استوكهلم، خلاصتها أن انتهاء الحرب الباردة لم تسهم في إيجاد حالة استقرار عالمية، بل على العكس أدت إلى زيادة غير متوقعة في حجم وطبيعة الصراعات الإقليمية التي لبعضها أبعاد دولية[١٦].

وقد ترتب على ذلك أن «توازن المصالح» الذي كان يرى فيه غورباتشوف آلية بديلة لـ «توازن القوى»، لم يستطع أن يحل محل توازن القوى وتقليل النفقات العسكرية. بل على العكس أصبح توازن المصالح تجسيداً لتوازن القوى[١٧]. ويعزز ذلك من الترابط الحقيقي بين نظرية توازن القوى ومنهج قياس قوة الدولة.

---

(١٤) عصام الزعيم، «نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة،» **قضايا فكرية**، العدد ٢١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٣٩ ـ ٨٤، وبخاصة ص ٤٢ ـ ٤٣، وحسام الخطيب، «العالمية والعولمة من منظور مقارني،» **عالم الفكر** (الكويت)، السنة ٣٤، العدد ١ (تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٧ ـ ٣٢، وبخاصة ص ٩ ـ ١٠.

(١٥) السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين ١٩ و٢٠**، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٦٥ ـ ٦٧٢؛ عبد الرحمن رشدي الهواري، «التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - CSIS واشنطن ـ عن عام ٢٠٠٠،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٩، وعادل سليمان، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ٢٠٠٤،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٩.

(١٧) زهران، **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير**، ص ١٧ ـ ٢١.

وفي هذا السياق فإن سباق التسلح ما زال قائماً وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي يقع الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأطرافه في قلب هذه المنطقة، باعتباره الصراع المركزي. وهو الأمر الذي تؤكده شواهد الدعم المطلق من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل بما يضمن لها التفوق الكاسح والمطلق في القدرات العسكرية عن طريق تزويدها بأحدث أنواع الأسلحة وتكنولوجياتها المتقدمة. وتؤكد ذلك التصريحات المتتالية على لسان الرئيس بوش وإدارته الحاكمة ومَنْ قَبْلَه من رؤساء أيضاً[١٨].

ـ وقد شهدت **البيئة الإقليمية** في الشرق الأوسط بعامة والمنطقة العربية بخاصة العديد من السمات، من أهمها:

أ ـ بروز أقطاب شرق أوسطية وتراجع الأقطاب العربية:

ويظهر ذلك في بزوغ القطب الإيراني الذي كان أحد أضلاع مثلث الشر وهو (العراق ـ إيران ـ كوريا الشمالية) وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي (بوش) عقب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وذلك أثناء إلقاء خطاب الاتحاد السنوي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وأصبحت قضية امتلاكه السلاح النووي هاجساً للغرب بعامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص[١٩]. كما يبزغ أيضاً الإسلام الجديد في تركيا بقيادة أردوغان الذي يمثل خصوصية ما في ظل معادلات القوة الإقليمية والدولية، ويسعى لأن يكون لتركيا استقلالية باعتبارها قطباً إقليمياً يجب عدم الاستهانة فيه أو تجاوزه. وقد أكد ذلك عدم موافقة حكومة أردوغان على السماح للقوات الأمريكية بضرب العراق من الشمال الكردي ومن داخل الحدود التركية في آذار/ مارس ٢٠٠٣[٢٠]. في الوقت الذي تراجعت فيه الدول العربية الأقطاب ممثلة في مصر والسعودية، بخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وتهدئة سوريا ولبنان وسط حالة الهياج الأمريكي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، ووقوع نظام صدام حسين تحت الحصار الدولي طوال التسعينيات وحتى إسقاطه واحتلال العراق في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣[٢١]. وبالتالي خرجت الدول العربية الأقطاب من الساحة، بينما

---

(١٨) محمود خليل، «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٢.

(١٩) أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع**، كراسات استراتيجية؛ ١٤٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).

(٢٠) هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، دراسات استراتيجية؛ ٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، وهاني ديمتري، «معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٣٢ ـ ١٣٩.

(٢١) أحمد إبراهيم محمود، محرر، **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).

ظهرت الدول أقطاب الشرق أوسطية. ومازالت الولايات المتحدة تمارس ضغوطها وتدخلاتها لتفكيك العلاقات بين سوريا ولبنان، ومحاصرة سوريا تمهيداً لإسقاط نظامها حسب الأهداف الأمريكية.

ب ـ تزايد هامش حرية الحركة للأقطاب الشرق أوسطيين، في ظل انعدام الهامش أمام الأقطاب العربية بعد تقويض وشل إرادتهم الذاتية:

فقد ترتب على صعود دول أقطاب شرق أوسطية (إيران ـ تركيا)، اتساع هامش حرية الحركة أمامهم واتساع قدرتهم على المناورة في النظام الدولي والإقليمي في مواجهة القطب الأمريكي. في الوقت الذي انحسرت إلى حد الانعدام حرية حركة الأطراف العربية الفاعلة، وسلمت إرادتها للقطب الدولي الأمريكي. وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الوزن العربي وصعود الوزن الشرق أوسطي بأقطابه الجدد.

ج ـ توافق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي:

الواضح أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة يرتبط باستمرار هيمنتها على النظم الإقليمية، وفي مقدمها النظام العربي والشرق أوسطي، وأن المدخل، لذلك، هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه. ويتم هذا التمكين من خلال وسيلتين مهمتين: **الأولى**، الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل بما يمكّنها من التفوق الكاسح على كل القوى الإقليمية المجاورة[٢٢]؛ **والثانية**، القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل، وفي مقدمة هذه القوى: العراق الذي تم تدميره وتعطيل قدراته وإرادته سنوات طويلةً قادمة بعد الحرب عليه في آذار/ مارس ٢٠٠٣، واحتلاله عسكرياً في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن (٢٠٠٥). والأفق يشير إلى احتمالات تقويض سوريا ولبنان وإيران، وهو مثلث مهم يستطيع منافسة إسرائيل وتهديدها، كما إن استئناس القطب التركي وإدماجه في تفاعلات كثيفة مع الكيان الصهيوني هو جزء من تقويض كل ما يهدد إسرائيل، وجعلها دولة إقليمية مهيمنة على النظام الإقليمي كله. ولعلنا نفهم أن الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ لا يخرج عن تهيئة الظروف التي تمكن إسرائيل من

(٢٢) غريس هالسل، **يد الله: لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟**، ترجمة محمد السماك، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١١ ـ ١٣، ومصطفى عبد الواحد الولي، **أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد**، دراسات استراتيجية؛ ٥٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٥ ـ ٢٩.

الهيمنة الإقليمية عن طريق تدمير إحدى القوى المهددة لها، وهي العراق[٢٣].

د ـ الإصرار الأمريكي على السيطرة الكاملة على المنطقة العربية من خلال التغلغل والتدخل المستمرين في الشؤون الداخلية للبلدان العربية على وجه الخصوص من دون أي مكان آخر في العالم:

ويظهر ذلك واضحاً من خلال الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي بما يضمن إعادة الهيكلة السياسية لدول المنطقة العربية كلها. فالولايات المتحدة تسعى إلى فرض مشروعها على دول المنطقة كما تفرض الديمقراطية بحسب فهمها. وقد وجدت هذه السياسة بعضاً من المقاومة والرفض، إما على المستوى الشعبي للتذكير بمرحلة الاستعمار، وإما على المستوى الرسمي لرفض تهديد مصالح النخب الحاكمة حفاظاً على الأوضاع القائمة[٢٤]. وبين هذا وذاك ما زالت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يسعيان جاهدين إلى فرض ما يرون طبقاً لمصالحهم، وبما يجعلهم يحصلون على أقصى درجة من الفوائد والتنازلات (حالة مصر واضحة للغاية).

هـ ـ محاولة الضغط الأمريكي على إيران للحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي:

حيث تعاني إيران من هذه الضغوط الأمريكية، من زاوية أن الولايات المتحدة سعت إلى استئناس الشيعة في العراق وإدماجهم في الحكومة العراقية وتمييزهم عن سائر الفئات العراقية، أو من زاوية تقديم الإغراءات. إلا أن هذه السياسة الأمريكية تواجه رفضاً إيرانياً واضحاً، وزاد هذا الرفض بعد تولي محمود أحمدي نجاد رئاسة إيران، وهو الأمر الذي قد يقود إلى مواجهة وتصعيد أمريكي إيراني أكثر من احتمالات الاحتواء. ومن الواضح أن هذا يصب في دعم الهيمنة المطلقة الإقليمية لإسرائيل بحيث تكون هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة من دون منافسة من دول عربية أو شرق أوسطية. ولذلك فإن الضغوط الأمريكية على إيران، والمرشحة للتصعيد وحتى الحرب تصب في دعم الهيمنة الإسرائيلية. ومثلما تم إخراج العراق من معادلة التوازن مع إسرائيل، فإنه يجري، على قدم وساق، إخراج إيران من هذه المعادلة الذي سيرتب، بالتبعية، إخراج المقاومة في لبنان

---

(٢٣) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٥.

(٢٤) مايكل هدسون، «سياسات السلام الأمريكي (Pax Americana) في العراق والشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٦٥ - ٨١.

وسوريا من المعادلة نظراً إلى الدعم الكبير الذي تلقاه هذه المقاومة من إيران[٢٥].

و ـ تزايد احتمالات تعرض المنطقة لحالات عدم الاستقرار بين ضغوط الخارج واحتياجات الشعوب في الداخل:

أصبحت واضحة أهداف الضغوط الخارجية التي تقف عند حد تركيع النظم الفاعلة في المنطقة عربياً وشرق أوسطياً من جانب الولايات المتحدة باعتبارها القطب العالمي الأوحد، إلا أن هذه النظم تواجه ضغوطاً داخلية مستقلة إلى حد كبير عن ضغوط الخارج، أو متسقة معها ظاهرياً. وتمثل ضغوط الداخل التأثير الأكبر في هذه الفترة تزامناً مع تصاعد الضغط الخارجي. إلا أن الضغط الداخلي يتزايد، وتتزايد مطالب الشعوب، ومع هذا التزايد قد يؤدي ذلك إلى سقوط أنظمة، أو زيادة وتيرة التغيير السلمي في حالة مرونة الأنظمة الحاكمة التي لا يتصف أغلبها بذلك. وفي المجمل العام يصعد مشهد عدم الاستقرار السياسي في المنطقة إلى حد أن وصفت كوندوليزا رايس ـ وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ذلك، بـ (الفوضى البناءة)[٢٦].

كما إن من النتائج التي ترتبت على تزايد احتياجات الشعوب، بصورة غير مسبوقة، تزايد حجم المجتمع المدني وطبيعته الذي لم تعد النظم الحاكمة تستطيع أن تقف في طريق تنامي التأثير الفعال لهذه الظاهرة.

وإجمالاً، فإنه يمكن القول إن البيئتين الدولية والإقليمية شهدتا مجموعة من التطورات في هيكل النظام الدولي حيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحد الذي يسيطر على مقدرات هذا النظام، وسط مقاومة ومعارضة محدودتين غير قادرتين على إعاقة تنفيذ أهدافه أو إعلان القدرة على مجابهته[٢٧]. وبالمقابل، فإن الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات النظام العربي، ومحاولة تمكينها من السيطرة على مقدرات النظام الإقليمي الشرق أوسطي هو جزء من التوافق مع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. وإن السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط هي جزء من تحقيق الهيمنة المتوازنة (عالمياً للولايات المتحدة وإقليمياً لإسرائيل) لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية إقليمياً بالوكالة.

---

(٢٥) Seymour M. Hersh, «The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret,» *New Yorker* (24 January 2005).

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليد شرارة، «"الفوضى البناءة" في الشرق الأوسط،» **لوموند ديبلوماتيك** (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ترجمة **الأخبار** (القاهرة)، ٢٩/٧/٢٠٠٥.

(٢٧) جورج قرم، «عالم القطب الأوحد واتجاهاته،» في: أحمد بيضون [وآخرون]، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١١ ـ ١٩.

وأن النظام الدولي الذي يشهد حالة من حالات عدم الاستقرار، يتوازى مع النظامين الإقليمي العربي، والشرق أوسطي الذي يشهد الظاهرة نفسها وإن كانت مرشحة إلى تصاعد غير مسبوق. وهذه البيئة هي التي تساعدنا في تفسير ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، كما سيتضح بعد ذلك.

ثانياً: طبيعة توازنات القوى الإقليمية

لاشك في أن التوازنات الإقليمية ليست بمعزل عن التوازن الدولي، أو على وجه الدقة عن النظام الدولي. فالتوازن الإقليمي قد يكون نتاجاً لتوازن دولي ما ومرآة له، أو قد يكون مستقلاً بصورة نسبية عن توازنات دولية خاصة إذا كان النظام الإقليمي بعيداً إلى حد ما عن بؤرة النزاعات أو الصراعات. وعلى أية حال فإن الترابط والتداخل بين ما هو إقليمي وما هو دولي، من الأمور المستقرة في أدب العلاقات الدولية، وتبقى درجة هذا الترابط والتداخل فحسب[(٢٨)].

وعند الحديث عن النظام الإقليمي العربي والنظام الشرق أوسطي في ظل الترابط أو التداخل مع النظام الدولي السائد، نجد أن سيادة النظام الدولي الهرمي الذي تهيمن عليه دولة كبرى هي بمثابة القطب الأوحد والذي تأكد عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الرغم من أن إرهاصاته تبدّت في الفترة الانتقالية خلال التسعينيات من القرن العشرين، قد لعب دوراً كبيراً في التأثير بشكل هذين النظامين العربي والشرق أوسطي. ومن أهم التأثيرات في هذا الصدد هو تراجع النظام العربي وتقدم النظام الشرق أوسطي. فالولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد كانت ومازالت تحول دون بلورة نظام إقليمي عربي نظراً إلى وجود إسرائيل في هذه المنطقة.

وبالتالي يتعذر دعم هذا النظام العربي، ويستوجب دعم النظام الشرق أوسطي، بحيث تنتفي الصفة القومية العربية عن وحدات هذا النظام والسعي نحو إدماجها في نظام أوسع قد يُبعد بعض وحدات هذا النظام ويُبقي على البعض الآخر، فتضيع الهوية العربية لصالح هوية شرق أوسطية تصبح إسرائيل في القلب منها وعلى هامشها تركيا وإيران وقد تكون إثيوبيا وإريتريا، للتأثير بشكل التحالفات في المنطقة.

ويمكن أن نرصد عدداً من هذه التحالفات التي تساعد على فهم طبيعة توازنات القوى الإقليمية، وذلك على النحو التالي:

---

(٢٨) Jan F. Triska, ed., *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe*, Duke Press Policy Studies (Durham, [NC]: Duke University Press, 1986), pp. 103-123.

١ ـ تقارب تركي/ إسرائيلي توازياً مع تقارب أمريكي/ تركي

فقد حدث تقارب تركي إسرائيلي منذ التسعينيات[٢٩]، وقد أحدث ردود أفعال واسعة النطاق آنذاك، بخاصة على المستويين العربي والإسلامي، إلا أنه توارى، بمرور الوقت، وبعد تأكيدات ظاهرية من تركيا بأنه تعاون محدود. وثبت بعد ذلك أنه تعاون استراتيجي يرتبط بالتطور ذاته في التعاون الأمريكي ـ التركي الذي تعمق إلى درجة كبيرة مع درجة هامش في حرية الحركة للنظام الإسلامي التركي بزعامة أردوغان.

٢ ـ اندماج عربي/ أمريكي وتقارب عربي/ إسرائيلي

فقد حدث اندماج أمريكي بعدد من القوى العربية الفاعلة مثل: مصر والسعودية والأردن، تمخض عنه تقارب مصري ـ أردني ـ إسرائيلي مباشر، وتقارب سعودي ـ إسرائيلي غير مباشر. وقد ظهر ذلك من خلال الأدوار المختلفة لهذه القوى في تمرير المشروع الإسرائيلي لشارون المدعوم أمريكياً بصورة مباشرة.

٣ ـ اندماج عربي/ خليجي/ أمريكي وتقارب إسرائيلي/ عربي

حيث تمخض عن الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، ودعم بعض دول الخليج هذا الغزو مع عدد من البلدان العربية الأخرى، المزيد من الاندماج العربي الخليجي الأمريكي، وبالتبعية تمخض عن ذلك تقارب عربي ـ خليجي ـ إسرائيلي، يظهر بصورة واضحة مباشرة في العلاقات بين قطر وإسرائيل، وبصورة غير مباشرة بين باقي البلدان العربية الخليجية الأخرى، بصورة غير مباشرة.

٤ ـ استبعاد العراق من معادلة توازن القوى العربي ـ الإسرائيلي بعد الغزو الأمريكي

يعتبر من أهم أهداف الغزو الأمريكي للعراق واحتلال بغداد في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، هو استبعاده من معادلة توازن القوى العربي ـ الإسرائيلي والقضاء على الجبهة الشرقية متمثلة في العراق، حارسة البوابة الشرقية للوطن العربي. ويترتب على ذلك دعم الطرف الإسرائيلي[٣٠]، بعد خصم العراق من معادلة التوازن

(٢٩) جهاد عودة، «التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٣٢٢ ـ ٣٣٤، ورياض قهوجي، «التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي: محاولة لتعديل موازين القوى والضغط النفسي على دول الجوار،» **الحياة**، ١٦/ ١١/ ٢٠٠١.

(٣٠) بلال الحسن، «إسرائيل في ضوء نتائج الحرب،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٧١ ـ ٤٠٣، وعماد جاد، «العالم الإسرائيلي في الأزمة العراقية،» في: مصطفى ونافعة، محرران، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**، ص ١٧٣ ـ ١٨٥.

تتويجاً للحصار الشامل الذي فرض عليه منذ انتهاء غزو الكويت في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠١. فضلاً عن أن التخطيط الأمريكي ـ الصهيوني يستهدف إخراج العراق، بصورة دائمة، من هذه المعادلة من خلال إطالة أمد الاحتلال الأمريكي أكبر فترة ممكنة مع تفكيكه إلى ثلاثة أجزاء (الأكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب، والسنة في الوسط ومهمشين إلى الأبد) وهو الأمر الذي يكرسه الدستور الذي تم إعداده مؤخراً. ومن ثم فإن تقسيم العراق وتفكيكه هو المدخل الرئيس والدائم لاستبعاد قوة العراق الشاملة من دعم الطرف العربي في مواجهة إسرائيل.

٥ ـ الضغوط الأمريكية لتفكيك الجبهة الشمالية في سوريا ولبنان

بعد احتلال العراق بدأت الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بإصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الذي يقضي بضرورة الخروج الكامل للقوات السورية من لبنان ونزع أسلحة المقاومة (حزب الله) . . . إلخ. فضلاً عن تهديدات متتالية، سواء بعدم السيطرة على الحدود العراقية، أو إعاقة ما يحدث في العراق بدعم المقاومة العراقية والإرهابيين بحسب الوصف الأمريكي. وقد وصلت التهديدات إلى حد التهديد بتوجيه ضربات عسكرية على الرغم من خروج القوات السورية بالكامل من لبنان. فضلاً عن الإصرار الأمريكي على إدانة سوريا في اغتيال رفيق الحريري (رئيس وزراء لبنان الأسبق). إضافة إلى إصدار قرارات من الكونغرس الأمريكي بموافقة الإدارة الأمريكية والتي وقع عليها الرئيس بوش بنفسه، بفرض العقوبات ضد سوريا ودعوة الدول الأوروبية لتحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك.

ولاشك في أن هذا الحصار وتلك الضغوط الأمريكية تستهدف تطويع المنطقة العربية وتأميم إرادتها للصالح الصهيوني بالأساس وخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة في نهاية المطاف. فكسر الجبهة الشمالية وتفتيت وحدتها يسهم بصورة مباشرة في دعم الطرف الإسرائيلي وترجيح كفة الميزان العسكري لصالحه، من خلال الفتنة السورية ـ اللبنانية التي ترتب انشغال الجبهة الشمالية وإبعاد اهتمامها بإسرائيل، أو إعادة صياغة أولوية الاهتمامات لتهبط إسرائيل إلى القاع بدلاً من أن تكون على قمة أولوية الجبهة الشمالية، وبهذا، تكون إسرائيل في أمان من كل الجبهات، وبخاصة الجبهة الشمالية التي كانت هي الجبهة الوحيدة المهتمة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد خروج مصر والأردن واحتلال العراق واغتيال عرفات وتولي أبو مازن الرئاسة الفلسطينية[٣١].

---

(٣١) للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣١٩ ـ ٣٥٠.

٦ ـ الضغوط الأمريكية على إيران لإجبارها على تفكيك قدراتها النووية

توازياً مع الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وسط رفض إيراني، قامت الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط المكثفة على إيران بخصوص «الملف النووي». وقد سعت الولايات المتحدة إلى تعبئة الاتحاد الأوروبي لممارسة دور في هذا الشأن، يجعل من تطوير إيران لقدراتها النووية مسألة مستحيلة. ولعبت أوروبا دور وكيل الولايات المتحدة في هذا الشأن. وقد سعت إيران إلى انتهاج سياسة توازنية بحيث لا تغضب الولايات المتحدة ولا تخسر أوروبا بمهادنتها وكالة الطاقة النووية. وتستهدف السياسة الإيرانية كسب الوقت قدر الإمكان. إلا أنه بنجاح أحمدي نجاد في تولي رئاسة الدولة خلفاً للسيد محمد خاتمي، كان من شأنه إعلان الإصرار الإيراني على التحدي ومواصلة تخصيب اليورانيوم تحت خيار الاستغلال السلمي للطاقة النووية وليس بهدف الاستخدام العسكري.

ومازالت الولايات المتحدة وأوروبا تمارسان الضغوط لثني إيران عن خيارها النووي، والتهديد باستخدام القوة العسكرية مع التحفظ الأوروبي إزاء هذا الخيار في الوقت الحاضر، أو بإحالة الملف الإيراني النووي على مجلس الأمن لاتخاذ قراراته في هذا الشأن، وأهمها فرض العقوبات، مع تحفظ الصين ورفض روسيا، ذلك ما يعد أكبر عائق أمام الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في فعالية ضغوطهما على إيران في الوقت الحاضر.

فضلاً عن ذلك، فإن هناك تهديدات إسرائيلية مدعومة أمريكياً، باستخدام القوة العسكرية في ضرب المفاعلات النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي ردت إيران عليه بقوة بالقول: إن الرد الإيراني على هذه الخيارات سيكون مؤلماً لإسرائيل والولايات المتحدة وبصورة لم يعهدانها من قبل. ويبدو أن السياسة الإيرانية والردود الواضحة إزاء الضغوط الأمريكية والأوروبية والتهديدات الإسرائيلية، قد أسهمت في تعقيد الملف النووي الإيراني مثلما هو حادث في الملف ذاته في كوريا الشمالية.

وإذا كانت الولايات المتحدة، بممارسة ضغوطها على إيران تستهدف ألا تكون هناك قوة نووية منافسة لقوة إسرائيل النووية، فإن الإدارة الإيرانية للملف النووي تعوق نجاح هذه السياسة الأمريكية، وجملة الوقائع في هذه الأزمة خلال هذا العام (٢٠٠٦) تشير إلى نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم، وقرب إعلانها دخول النادي النووي امتداداً للإعلان الكوري بعد التفجير النووي الأول لكوريا الشمالية يوم ٩/ ١٠/ ٢٠٠٦. وقد يسهم ذلك كله في إحداث اختلال كبير في معادلة القوة في المنطقة بحال الفوز الإيراني بفرض الأمر الواقع والنجاح في تخصيب اليورانيوم وتوظيفه لحسابات إيرانية، وقد تكون مفيدة للطرف العربي في حالة التنسيق بين الطرفين (العربي/

الإيراني)[٣٢]. وقد يتوقف هذا الأمر على عوامل عديدة، إلا أن المؤكد أنه في حال أصبحت إيران دولة نووية، فإن معادلة القوة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وفي إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي سوف تعيش مشهداً جديداً غير مسبوق.

وإلى جانب هذه الصورة من أشكال التحالفات والتوازنات في منطقتي الشرق الأوسط والعربية، فإنه يمكن رصد تقارب إثيوبي ـ إسرائيلي يستهدف منابع النيل ومحاولات التحكم فيها استعداداً واستفزازاً لمصر والسودان معاً. فضلاً عن أن الوجود الإسرائيلي في إثيوبيا وإرتيريا هو تهديد مباشر للأمن القومي المصري والسوداني. ولذلك فإن ما يحدث في الجنوب السوداني وفي دارفور هو جزء من هذا المشهد، حيث إن دول الجوار الجغرافي للعرب هي جزء من مشهد التحالفات[٣٣]. وعلى الجانب الآخر، ليس هناك تقارب (إيراني ـ تركي) بصورة مباشرة قد يسهم في إحداث تحالفات جديدة مرتقبة خارج ما أمكن رصده، وما يمكن تصوره في هذا السياق.

ولو تم توسيع قراءة خريطة التحالفات القريبة التي لها صلة وثيقة بالمنطقة العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي لأمكن رصد ناتج الضغوط الأمريكية في قلب آسيا بعد غزو أفغانستان. حيث نتج من ذلك تقارب هندي ـ باكستاني بفعل أمريكي. وأدى التقارب الهندي ـ الإسرائيلي، إلى تقارب باكستاني ـ إسرائيلي وهو ما ظهرت أخباره في تصريحات باكستانية وإسرائيلية متبادلة وزيارات متبادلة لم يتم الكشف عن تفاصيلها، تتعلق بشأن دعم العلاقات بينهما، وتأجيل الاعتراف الكامل لحين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بحسب التصريحات الباكستانية. وهو خطوة لم تكن متوقعة في هذا الوقت. ولكن ما حدث يمكن أن يفهم في إطار الضغوط الأمريكية على باكستان من خلال إقناعها بالتوازي مع التوافق الهندي ـ الإسرائيلي. ولا شك في أن كل هذا يصب في دعم السياسات الأمريكية وتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط الكبير، ودعم إسرائيل بما يجعلها القوة الأولى التي لا تنافس، تمهيداً لأن تقوم بدور الوكيلة الرسمية للولايات المتحدة في المنطقة بعد تقزيم ما كان يسمى بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بحسب التقدير الأمريكي والحسابات الإسرائيلية.

ويمثل الرصد السابق لخريطة التحالفات الحالية وما تحمله من إمكانات للمستقبل، رصيداً في تحليل الميزان الفعلي لأطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما يساعد على فهم وتحليل السيناريوهات المتوقعة في هذا الصراع وهو موضوع المبحث القادم.

---

(٣٢) محمود، **الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع**، ص ١٧ ـ ٢٤ و٤٨ ـ ٥٣.

(٣٣) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٨.

ثالثاً: سيناريوهات تطور الصرع العربي ـ الإسرائيلي في ظل موازين القوى الحالية والمتوقعة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية[٣٤]. باعتبار أنها تتعرض بالتحليل لواقع القوة السائدة في إطار صراع مركزي مستمر وممتد، ومن ثم يمكن بناء تصورات مستقبلية في ظل تحليل الحاضر، سواء أكانت هذه التصورات محتملة الحدوث (Probable, Potential)، أو ممكنة الحدوث (Possible). فالسيناريو هو ناتج مشهد حاضر أقرب إلى الحدوث بحسب تقدير صاحب السيناريو. كما إنه يمكن أن تطرح سيناريوهات عديدة تنطلق أيضاً من الواقع، ولكن باحتمال تطور هذا الواقع في ظل مشاهد مختلفة من دون أن يسير هذا الواقع أو يتحرك في مشهد واحد حتمي. ولذلك فإن أقرب التعريفات للسيناريو، اتساقاً مع هذه الدراسة، هو ما ذهب إليه إبراهيم العيسوي، إذ عرَّفه بأنه «وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض»[٣٥].

وقد تصدت الدراسة في الفصلين السابقين (الأول والثاني) إلى صياغة جديدة لمنهج قياس قوة الدولة، ثم إلى قياس فعلي لقوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما تصدت الدراسة بالتحليل في هذا الفصل الثالث (المبحث الأول والمبحث الثاني) إلى تطور البيئة الدولية والإقليمية، ثم إلى طبيعة توازنات القوى الإقليمية على مستويين (العربي، والشرق أوسطي).

وتعتبر الأجزاء السابقة في الدراسة، وصفاً واقعياً أقرب إلى الدقة لحالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتفاعلات الدوائر الإقليمية والدولية، وما بينهما حول هذا الصراع. ومن ثم فإن هذا الوصف صالح لبناء سيناريوهات من خلال استخدام منهج قياس قوة الدولة في صيغته الجديدة التطورية التي استوعبت جملة التغيرات في البيئة المحيطة بالصراع محل التحليل، سواء على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو الداخلي.

(٣٤) انظر: جمال زهران، «الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٣)، ص ٢٤ ـ ٣٩.

(٣٥) إبراهيم العيسوي، **السيناريوهات: بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠** (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٨)، ص ٧.

بعبارة أخرى فإن أمام الباحث، وصف، أقرب إلى الدقة، لموازين القوة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك وصف لحقيقة التطورات الدولية والإقليمية منذ التسعينيات في القرن الماضي وحتى الآن في الحقبة الأولى من القرن العشرين، فضلاً عن توافر صورة تحليلية لخريطة توازنات القوى الإقليمية (عربياً وشرق أوسطية). ومن المتصور إذاً أن ناتج قياس قوة الدول الأطراف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي له علاقة مباشرة بخريطة التوازنات الإقليمية (عربياً وشرق أوسطياً)، وبالتالي يعد ذلك مدخلاً أساسياً لاستشراف المستقبل من حيث الممكن في حالة استمرار الوضع الحالي، أو من حيث المحتمل في حالة تعرض الوضع الحالي لتغيرات ما.

ويمكن تناول نقاط عدة على النحو التالي:

١ ـ اتجاهات بعض الدراسات المستقبلية السابقة

هناك العديد من الدراسات المستقبلية التي تناولت حاضر ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي في الواقع يصعب حصرها[٣٦]. وكل مقال أو بحث أو دراسة علمية مطولة حتى ولو لم يكن هدفها دراسة مستقبل هذا الصراع، فإن الكاتب أو الباحث سرعان ما يشير إلى المستقبل في نهاية مقاله، أو دراسته بحكم أن كل ما يحدث هو مقدمة لما يمكن توقع حدوثه، وعليه يطرح هؤلاء تصوراتهم حتى ولو كانت من قبيل الأمنيات.

ومن بين ما أمكن حصره، توجد دراستان على قدر كبير من الأهمية في مضمونهما واتجاهاتهما الاستشرافية. وهاتان الدراستان يمكن استعراض محتواهما في ما يلي:

أ ـ دراسة «الأسطل»:

قام الباحث كمال الأسطل بإعداد دراسة بعنوان **مستقبل إسرائيل بين الاستئصال والتذويب**[٣٧]. حيث درس مستقبل إسرائيل والصهيونية في ظل المشابهة

(٣٦) من الدراسات المهمة في هذا الصدد، انظر: لطفي الخولي، «مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ جمال علي زهران، **ثقافة المقاومة والتحرير في إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥)، وعلي الدين هلال، **مشروعات الدولة الفلسطينية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨).

(٣٧) كمال محمد الأسطل، **مستقبل اسرائيل بين الاستئصال والتذويب: دراسة حول المشابهة التاريخية بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٠).

التاريخية بين الحركة الصليبية والحركة الصهيونية الحديثة. وقد خلص إلى أن العوامل المصاحبة لنشأة الحركة الصليبية هي ذاتها التي صاحبت نشأة الحركة الصهيونية الحديثة، وبخاصة البيئة الدولية والبيئة الإقليمية. ورأى أن التفكك والاهتراء في الجبهة العربية والإسلامية هو الذي أعطى الجرأة للصليبيين، مثل الصهاينة، على الإقامة والاستقرار في هذه المنطقة لفترة طويلة. وقد اعتقد مع آخرين ـ بحسب تقديره ـ أن أي غزوة لا تستطيع ـ مهما بلغت من القوة، الاستقرار والاستمرار وسط بحر بشري عربي وإسلامي، إلا إذا كان هذا التجمع البشري قد بلغت وحدته وقوته من الوهن درجة تجعله مطمعاً للغزاة.

وقد ركز الأسطل على ثلاثة محددات للمستقبل الإسرائيلي:

أ ـ طبيعة التطور الداخلي في المجتمع الإسرائيلي.

ب ـ طبيعة التطور الوحدوي في القارة العربية.

ج ـ طبيعة التطور في استراتيجيات القوى العظمى.

ورأى أن التطورات المحتملة في المستقبل، والتي يتحدد في ضوئها مستقبل الكيان الصهيوني تنحصر في:

إما: استراتيجية «التذويب» التي قد تتبع في الوقت الراهن.

أو: استراتيجية «الاستئصال» التي قد يعود الطرف العربي إليها مرة أخرى في المستقبل.

إلا أنه في ظل المشابهات التاريخية بين الصليبية والصهيونية فإن الأرجح عنده هو أن الاستئصال أو الاختفاء لهذا الكيان الإسرائيلي الصهيوني هو السيناريو الأقرب إلى الحدوث خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. ولذلك فقد أشار إلى أن سيطرة المؤسسة العسكرية على الأداة الحاكمة في إسرائيل في ظل معاهدات السلام مع أطراف عربية، وتزايد نفوذها في المجتمع الإسرائيلي، قد يزيد من احتمالات المغامرة العسكرية الإسرائيلية بالرغم من معاهدات السلام. ورغم ذلك فإن المغامرات العسكرية قد تؤدي إلى تأجيل الاستئصال الذي هو الاحتمال الأقرب للحدوث كما حددها في النصف الأول من القرن العشرين[٣٨].

وقد يبدو هذا السيناريو محتملاً استناداً إلى العديد من المتغيرات، إلا أنه يبقى

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

سيناريو الأماني والأحلام، أكثر منه سيناريو واقعي في ظل الاختلال الفادح في موازين القوى بين العرب وإسرائيل كما أوضحته قياسات قوة الدولة في دراستنا هذه.

ب ـ دراسة «الغزالي»:

قام أسامة الغزالي حرب، بإعداد دراسة بعنوان **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**[٣٩]، هي جزء من مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور العرب والعالم الذي صدرت أجزاؤه عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث حدد الغزالي، مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بثلاثة مشاهد رئيسة:

الأول: استمرار التجزئة العربية (المشهد الاتجاهي).

الثاني: الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون.

الثالث: الوحدة العربية.

وفي ظل القراءة المستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن هذا الصراع يتسم بعدة بخصائص مميزة:

ـ يجري الصراع العربي ـ الإسرائيلي بين طرفين يختلفان في قابلية الخضوع لقياس التطور المستقبلي المستقل لهما. فإسرائيل تبدو أكثر انتماءً إلى بلدان العالم المتقدم، في حين يظل الطرف العربي متسماً بخصائص بلدان العالم الثالث أساساً. ودراسة مستقبل هذا الصراع تعني المقابلة بين مشهد إسرائيلي واحد أكثر احتمالاً للمستقبل، وبين ثلاثة مشاهد عربية تجد من الأسباب ما يؤيدها في ظروف مختلفة، أي أن دراسة مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي تتم في ظل ثلاثة مشاهد للمستقبل العربي تكون هي المتغير المستقل في تصور مشاهد مستقبل الصراع.

ـ إن مستقبل كل من الطرفين العربي والإسرائيلي، يتوقف إلى حد معين على تطورات الصراع مع الطرف الآخر. فكلاهما يؤثر في الآخر بصورة تبادلية.

ـ إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي يتسم بنوع من «الانفصال» في الجانب العربي

---

(٣٩) أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

بين طبيعة أطراف الصراع، والموضوع المباشر للصراع نفسه. فأطراف الصراع هم العرب جميعاً: الفلسطينيون، والبلدان العربية المجاورة، ثم بقية بلدان الوطن العربي. أما الموضع الجوهري للصراع فهو «القضية الفلسطينية». لقد سلبت إسرائيل فلسطين، ولكنها في سعيها إلى تكريس وجودها على أرض فلسطين، لا تواجه الفلسطينيين فقط، ولكنها تواجه العرب جميعاً وتهدد بأطماعها الوطن العربي كله. وقد انعكس هذا، على حقيقة بروز العنصر «العربي» بكل إمكاناته، في ما يتعلق بديناميات الصراع مع إسرائيل، وعلى بروز العنصر الفلسطيني في ما يتعلق بتسوية الصراع.

ـ اتسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي أيضاً بالانفصال بين دوافع «الصراع»، ودوافع «التسوية». ففي حين ينسب الصراع لدوافع وعناصر داخلية ـ أي من داخل المنطقة، فإن التسويات التي كانت تتم، إنما ارتبطت أساساً بقوى خارجة عنها. وأن هذا يعكس «السقف» الذي تضعه القوى الخارجية على مجريات الصراع، وسماحها بتصاعده إلى درجات محكومة لا يمكن تجاوزها. وفي المقابل فإن ذلك يعني اتصاف التسويات التي تمت بطابع «موقت»، لا تشعر معه القوى المنغمسة في الصراع بانتهائه، على نحو يرضي أهدافها.

وفي ظل هذه الخصائص للصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن دراسة الغزالي بلورت محددات مسار هذا الصراع في ثلاثة:

ـ تطور القوة الذاتية لكل من طرفي الصراع، وهذا ما عبّر عنه بالتناقض بين الكيف الإسرائيلي غير القابل للتطور الكمي، والكم العربي القابل للتطور الكيفي.

ـ درجة استجابة كل من طرفي الصراع للتحدي الذي يمثله الطرف الآخر، وذلك تحديداً، في ما يتعلق بالتوجه نحو تحقيق الكيان السياسي الأمثل الذي يتوخاه الطرفان. أي مشروع الدولة الصهيونية أو «الدولة اليهودية» فوق «أرض إسرائيل»، ومشروع «الدولة العربية الواحدة فوق الأرض العربية من المحيط إلى الخليج»، وذلك ما عُبر عنه بـ «الطابع التحولي والمتغير للمرحلة التاريخية التي يمر بها أطراف الصراع المباشرون، أي العرب وإسرائيل».

ـ نوعية ودرجة التأثير الذي تمارسه البيئة الإقليمية والدولية على مجريات الصراع، وعلى تحويل دفته لمصلحة ذلك الطرف أو ذاك، وهو ما عُبر عنه بـ «انتماء أطراف الصراع المباشرين إلى القوى التابعة أو الهامشية في العالم».

وتخلص الدراسة إلى أنه إذا كان المحدد **الأول** ينطوي على ثبات نسبي للطرف الإسرائيلي (حيث وصلت عناصر القوة الإسرائيلية العسكرية والاقتصادية والسياسية، إلى استغلال طاقاتها القصوى في النمو)، وبالتالي فإنها تنحو إلى مزيد من التطور الكيفي باستمرار، وتغير عربي متعدد الاحتمالات أمام التطور الكيفي للقوة العربية، وأن الوحدة العربية، وإن كانت تسهم في التغير الكمي، فإنها تنطوي على تغير كيفي جذري في القوة العربية. أما المحدد **الثاني** فينطوي على تغيرات عدة محتملة بالنسبة إلى الطرفين. بينما المحدد **الثالث** المتعلق بتأثير البيئة الإقليمية والدولية في مجريات الصراع، وعلى طرفيه يظل مستقراً إلى حد بعيد في المشاهد الثلاثة، إلا في ما يتعلق بردود الفعل المحتملة للتوجهات العربية نحو التنسيق ثم الوحدة، ثم أثر ردود الفعل هذه في مجريات الصراع مع إسرائيل[٤٠].

ووفقاً للمشهد **الأول** وهو مشهد التجزئة، خلصت الدراسة إلى أن تسوية الصراع في ظل هذه الأوضاع، تضحي بالأساس وليس تسوية الصراع، أو إضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أن تكريس السيطرة الإسرائيلية بمعنى الاحتفاظ بالأرض المحتلة من دون ضم السكان العرب. وذلك هو جوهر الصيغ الإسرائيلية المطروحة حالياً لتسوية الصراع، والتي تبدي إسرائيل حولها استعداداً لحل المشكلة.

أما وفقاً للمشهد **الثاني**، الذي ينطوي على تحسن نسبي في موقف الطرف العربي، فإن انتقالاً سيحدث من حال اللاتسوية، أي بعيداً عن التسوية كما تريدها إسرائيل، ولكن ليس في اتجاه التسوية الأفضل من وجهة النظر العربية. ومن ثم فإن التسوية التي يمكن أن ينطوي عليها ستكون أقرب ما يمكن إلى ما أخذ يعرف منذ فترة باسم «الخيار الأردني»، حيث تلتقي الأطراف جميعها عند نقطة وسط تدور حول كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مرتبط بالأردن، بحيث يكون الارتباط بالأردن شرطاً ملازماً لوجود الكيان.

أما المشهد **الثالث** في ظل الوحدة الشاملة فإن التسوية هي النقيض الكامل للوضع الراهن وتعني في الأساس التسوية وفق الشروط العربية. وفي هذا السياق فإن المواجهة بين دولة الوحدة العربية ودولة إسرائيل سواء من خلال الحرب أم السلام، وسواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي، أم على الصعيد الاجتماعي أم الثقافي، ستضحي، بحكم منطق الأشياء، لمصلحة الطرف العربي الموجه والقوي.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٥.

وقد تحفظ أسامة الغزالي بشأن المشهد الثالث باعتباره من الأماني، ولكن حتى يتحول إلى حقيقة فإنه يحتاج إلى عمل كبير وجبار[٤١].

ويتضح من خلال الدارستين السابقتين، أن المستقبل يحمل في طياته احتمالات مختلفة، تتوقف على طبيعة ودرجة التحولات في داخل طرفي الصراع سواء إسرائيل، أو العرب ككل، أو داخل كل دولة عربية على حِدى، وفي ظل بيئة إقليمية ودولية معينة.

٢ ـ السيناريوهات المطروحة بين المنظور الجزئي والمنظور الشامل

في ظل معطيات تحليل موازين القوى الشاملة من خلال قياس قوة الدول الأطراف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يتضح أن الخلل الفادح في موازين القوى لصالح إسرائيل مقارنة بكل دولة عربية على حِدى، أو حتى في حالة تجمع دولتين عربيتين من بين دول الدراسة، وهو أمر متعذر في هذه الآونة، يعزز من سيادة مفهوم «التسويات الموقتة» التي تسعى إسرائيل إلى فرضها على المنطقة العربية بدعم أمريكي كامل وعلني ومباشر.

لذلك، فإن السيناريوهات المطروحة، تكاد تكون محصورة في التصورات الجزئية بين الممكن والمحتمل فقط. ويصعب على المحلل السياسي في ظل البيئة السياسية على كل الأصعدة داخلياً وإقليمياً ودولياً، أن يتبنى السيناريو الشامل مثلما ورد في الدراستين التي أشرت إليهما (الأسطل، والغزالي). فالسيناريو الشامل قد يقع في دائرة الأحلام والأماني. فمن منا يرفض استئصال إسرائيل وعودة فلسطين دولة عربية كاملة؟ ومنْ منا يرفض تذويب إسرائيل إن لم يكن استئصالها أو اخفاؤها ككيان أو وحدة سياسية، تلك التي تمثل شذوذاً أو نتوءًا في داخل الجسد الإقليمي العربي؟

كما إنه من منا يرفض الوحدة العربية جزئية كانت أم شاملة؟ ومن منا يقبل بالتجزئة العربية والتشرذم العربي، والاختراق الأجنبي الذي وصل إلى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراضٍ عربية في سوريا ولبنان حتى الآن؟

وهذه التساؤلات وإن كانت الإجابة عنها قطعياً بالنفي، على الأقل من جانبي، إلا أن التساؤلات والإجابات تقع في الحلم والأمنية، وليس لها وجود حقيقي الآن،

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢٢٤.

كما إنها لا تتوافق مع المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الواقع العملي في الوقت الحاضر.

ومن ثم فإن السيناريوهات الممكنة والمحتملة وهي سيناريوهات جزئية، تكاد تنحصر في سيناريوهين رئيسيين:

الأول: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة حيث التسيّد الإسرائيلي والتشرذم أو التجزئة العربية في ظل غياب الدور الوحدوي لمصر.

الثاني: سيناريو تغيير الأوضاع الراهنة: حيث الاتجاه التدريجي الهادف نحو التنسيق والتقارب العربي وتراجع تدريجي في الهيمنة الإسرائيلية في ظل بيئة دولية متغيرة نحو التعدد القطبي، وفي ظل بيئة إقليمية تسمح بتنسيق عربي ـ شرق أوسطي.

ويكاد يكون السيناريو **الأول** هو السيناريو الجزئي الممكن، بينما السيناريو **الثاني** هو السيناريو الجزئي المحتمل. وبين الممكن والمحتمل يتسع المجال للتفاصيل.

كما إن السيناريو **الأول** يتسق والمشهد «الواقعي»، بينما السيناريو **الثاني** يتسق والمشهد «التغييري» الاستهدافي نحو إحداث تغيرات في المشهد الواقعي للانتقال بالواقع الراهن إلى واقع جديد.

وباعتبار أن سيادة الأوضاع الراهنة هي مسألة موقتة وليست دائمة، وعلى الرغم من أن هذا ممكن، إلا أن التغيير احتمال قائم دائماً والإشكالية في أن يكون مستهدفاً أو تلقائياً. وعندما يكون استهدافياً فإن احتمالات هذا السيناريو التغييري أمر أقرب إلى الحدوث بدرجة كبيرة. وقد أكد حزب الله في لبنان المقاومة في مواجهة إسرائيل وصموده مدة ٣٣ يوماً (١٢ تموز/ يوليو ـ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، قد عزز من قرب حدوث المشهد التغييري الاستهدافي حيث يجري تغيير موازين القوى التقليدية إلى موازين قوى جديدة في ظل معطيات جديدة[٤٢].

٣ ـ تطور الصراع في ظل السيناريو الراهن الواقعي الممكن

يعيش الوطن العربي بعد مرور خمسة أعوام على بداية القرن الواحد والعشرين حالة من التبعية الكاملة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، في ظل تغيرات وقعت في بيئة

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية» على لبنان وتداعياتها،» ص ٦ ـ ٢٦، و«نعوم تشومسكي: رؤيا القيامة أصبحت قريبة،» ص ١٣٩ ـ ١٤٧، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

النظام الدولي وهيكله منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي (العشرين) وما تبع ذلك من سيادة مناخ ما يسمى بـ (العولمة ـ Globalization)، وذلك نتاجاً لمشهد التجزئة العربية في أسوأ درجاته.

فقد قبلت الأنظمة العربية الرسمية خيار التجزئة ولم تبادر إلى إحداث تحولات من شأنها الانتقال إلى خيار الوحدة العربية، وهبط سقف المشروع الوحدوي الذي شاع في الستينيات من القرن الماضي إلى مجرد التنسيق أو الاتصالات التليفونية أو الاجتماعات الشكلية خجلاً من متابعات الرأي العام بين زعامات هذه الأنظمة الحاكمة. وقد أفضى هذا الوضع إلى نتيجة مؤداها تعرض النظام الإقليمي العربي لحالة غير مسبوقة من الانكشاف الشامل وفي جميع الميادين. وتؤكد هذه النتيجة، دراسات عديدة، حيث رأى البعض أن التبعية السياسية والاقتصادية والإعلامية للوطن العربي وموقف «الدونية» المترتب على التجزئة، لابد أن تفضيا أيضاً إلى تراجع الوطن العربي في مواجهة الخطر الإسرائيلي، والتوجه نحو حسم ذلك الصراع لمصلحة الطرف الإسرائيلي قبل أي شيء آخر[٤٣].

وقد أفصح هذا الوضع المأزوم والمتردي في الوطن العربي الذي تجسد في حالة الانكشاف الشامل أمام المجتمع الدولي وأمام القوى الكبرى، أن يصبح الوطن العربي مطمعاً للقطب الوحيد المهيمن على النظام الدولي منذ بدء التسعينيات تدريجياً ومع مطلع القرن الواحد والعشرين وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر بصورة واضحة، وهو الولايات المتحدة الأمريكية[٤٤]. فبعد زوال حالة التوازن الدولي بخروج الاتحاد السوفياتي من ساحة المنافسة الدولية لم يعد أمام القطب المهيمن إلا أن يسعى إلى استغلال حالة الانكشاف العربي للانقضاض عليه في ظل حالة التجزئة غير المسبوقة، للقضاء على الفكرة الوحدوية العربية إلى الأبد بعد إشعارهم بالعجز عن المواجهة والمقاومة والتحدي، ولتمكين إسرائيل من الهيمنة الإقليمية توازياً مع الهيمنة الأمريكية القابضة على النظام الدولي. وقد كانت هذه فرصة ثمينة لابد من استغلالها على نحو السرعة لخلق واقع جديد، كانت مقدماتها أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ومرحلتها الانتقالية احتلال أفغانستان، ونهايتها الصغرى احتلال العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ونهايتها الكبرى غير معروفة الحدود والمعالم.

ولا تنفي هذه التطورات وجود المقاومة الشعبية في جنوب لبنان التي أجبرت

---

(٤٣) حرب، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٤٤) إسماعيل الشطي، «تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر،» في: بيضون [وآخرون]، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر**، ص ١٣٣ ـ ١٥٩.

إسرائيل على الرحيل غير المشروط بقيادة حزب الله، والمقاومة الشعبية في العراق التي بدأت فور سقوط بغداد، والمقاومة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المحتل الإسرائيلي الصهيوني الغاضب.

لذلك فإن التفكير في سيناريو بديل للسيناريو الراهن الواقعي أمر يكاد يكون صعباً وليس مستحيلاً في ظل هذه الآونة. فالصورة حالكة السواد على المستوى الواقعي وتحتاج إلى استنهاض الهمم لاستدراك هذا الواقع الأليم.

وقد أكدت هذه الدراسة من خلال قياس قوة الدول الأطراف التفوق الإسرائيلي الشامل مقارنة بخمس دول عربية كل على حِدى حتى في العناصر التقليدية التي كان من الطبيعي أن تتفوق فيها الدول العربية التي تشتهر بالكم من دون الكيف.

ويمكن إيجاز نتائج هذه الدراسة في الآتي:

- تفوق إسرائيل باحتلالها المركز **الأول** مقارنة بالدول الخمس العربية الأخرى، الأطراف في الصراع العربي - الإسرائيلي، بوزن إجمالي (٥٥٩,٠٢)، وذلك نتاجاً لتفوقها في العوامل المادية، واحتلالها المركز **الأول** أيضاً، كذلك في العوامل المعنوية.

- احتلت مصر المركز **الثاني** بوزن (٣٤٣,٥١)، وعلى حين كان مركزها في العوامل المعنوية هو **الثاني**، إلا أن مركزها في العوامل المادية هو **الثالث**.

- احتلت السعودية المركز **الثالث** بوزن إجمالي (٣١٧,٣٦)، وفي حين احتلت المركز **الثاني** في العوامل المادية، فقد احتلت المركز **السادس والأخير** في العوامل المعنوية.

- احتلت سوريا المركز **الرابع** بوزن إجمالي (٢٥٨,٧٣)، فعلى حين احتلت المركز **الرابع** في العوامل المادية، فقد احتلت المركز **الخامس** في العوامل المعنوية.

- احتل لبنان المركز **الخامس** بوزن إجمالي (٢٤٤,٧٧)، في حين احتل المركز **السادس** في العوامل المادية، إلا أنه احتل المركز **الثالث** في العوامل المعنوية.

- احتل الأردن المركز **السادس** بوزن إجمالي (٢٣٦,٥٦)، في حين احتل المركز **الخامس** في العوامل المادية، إلا أنه احتل المركز **الرابع** في العوامل المعنوية.

ومن هذا الاستعراض يتضح التفوق الإسرائيلي الواضح على كل دول الدراسة، كل على حِدى. فوزن إسرائيل يتقدم على وزن الدولة التالية لها وهي (مصر) بأكثر من (٢١٥) نقطة، أي أن قوة إسرائيل تفوق مصر بمقدار الضعف تقريباً. وهي قد تعادل

تقريباً وزن الدولتين التاليتين وهما مصر والسعودية معاً، أو مصر وسوريا معاً باعتبارهما «فكّا الكماشة» حول إسرائيل (شمال وجنوب). كما إنها تعادل تقريباً وزن الدول الثلاث الأخرى وهي الأردن وسوريا ولبنان معاً. وهو الأمر الذي يؤكد اكتساح قوة إسرائيل، قوة الدول العربية محل الدراسة، وهي الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وإذا اقتصرت الإشارة على توضيح ناتج القدرة العسكرية لدول الدراسة، يتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٥,٧٠)، تليها سوريا بوزن (٤,٢٢)، ثم مصر بوزن (٤,١٤)، ثم السعودية بوزن (٣,٦٠)، فالأردن بوزن (٢,٥٦)، وأخيراً لبنان بوزن (٢,٠٥).

ومن الواضح أن وزن إسرائيل العسكري يفوق وزني مصر وسوريا كلاً على حِدى بنحو ٢٥ في المئة. ومن ثم فإن وزن إسرائيل العسكري قد يتقارب مع وزني لبنان وسوريا عسكرياً، وهما الدولتان اللتان ترتبطان معاً بصورة تكاد تكون كاملة، الأمر الذي ساهم في تعزيز المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله وأجبر إسرائيل على الرحيل غير المشروط من جنوب لبنان في أيار/ مايو ٢٠٠٠[٤٥].

وقد أعطى هذا التفوق العسكري إسرائيل ميزة التفوق الاستراتيجي المدعوم أمريكياً، حيث تتعهد الإدارات الأمريكية المتعاقبة على حماية إسرائيل وعلى ضمان تفوقها الاستراتيجي الكامل عسكرياً على جميع الدول العربية كل على حدى من جانب، بل تضمن لها التفوق النوعي من خلال توفير أحدث أنواع الأسلحة في العالم، ما خلق فجوة قوة بين إسرائيل والدول العربية كلها.

ويتضح إذاً أن «فجوة القوة» عسكرياً، وفجوة القوة الشاملة في جميع أوجه قياس هذه القوة، لصالح إسرائيل، يعطي تأييداً لهذا السيناريو الذي يرتكز بصفة رئيسة على التفوق الكاسح لإسرائيل عسكرياً وفي إجمالي القوة الشاملة. وهو الأمر الذي يكرس استمرار الأوضاع القائمة، وبخاصة أن الطرف العربي لا يتحرك بصورة جماعية أو بصورة فردية تجاه محاولة تغيير هذه الأوضاع، أو تجاه مجرد مواجهة متصورة مع إسرائيل.

---

(٤٥) هذا هو الوضع الذي كان سائداً حتى صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٥، والذي يقضي بضرورة خروج القوات السورية من الأراضي اللبنانية وهو الأمر الذي حدث بالفعل، ثم استغلال حادث اغتيال رفيق الحريري في تفكيك العلاقات السورية ـ اللبنانية، الأمر الذي يواجه تحديات كبرى. كما إن ذلك أيضاً قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، واستمرارها مدة ٣٣ يوماً ما جسّد حقيقة الغطاء السوري للمقاومة اللبنانية في وقت الشدة أو الأزمة.

ويعطي هذا التفوق الشامل كمياً ونوعياً وفق مقياس قوة الدولة، لإسرائيل، عمراً طويلاً لسيناريو الواقع الراهن الممكن، ويضيق الفرصة أمام سيناريو التغيير نظراً لأن الطرف **الثاني** في معادلة الصراع وهو العرب يبدو أنه خارج المنافسة في الوقت الراهن.

وفي إطار التحليل المنهجي للدراسة، فإن هناك من العوامل الدولية والإقليمية التي تسهم في استمرار الأوضاع الراهنة وتعزيز السيناريو الراهن الواقعي والممكن. ومن هذه العوامل استمرار هيكل النظام الدولي أحادي القطبية متمثلاً في الهيمنة الأمريكية التي تحول دون ظهور منافسين دوليين جدد ولفترة قادمة منظورة على الأقل، ويمكن تحديدها بنحو عقد (عشر سنوات). فضلاً عن أن الهيمنة الأمريكية على مقدرات النظام الدولي تسعى إلى التحكم في النظام الإقليمي ـ الشرق أوسطي ومن بينه النظام العربي. ويتبين ذلك من خلال تأميم تركيا ومحاولة احتواء سوريا وترويض إيران، وممارسة الضغوط على النظامين الكبيرين، مصر والسعودية، تحت دعاوى الإصلاح التي من شأنها الإخضاع الكامل لإرادتهما بما يتفق وتحقيق المصالح الأمريكية في استمرار الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ومن بينها التمكين الأمريكي لهيمنة إسرائيلية مطلقة.

ومن أهم ما تقوم به الولايات المتحدة لتنفيذ هذا المخطط بعد احتلال العراق والوجود الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة ابتداءً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، هو الحيلولة دون تملّك إيران سلاحاً نووياً قد يعوق الهيمنة الإسرائيلية على «الشرق الأوسط»، وذلك وكالة عن الهيمنة الأمريكية. فامتلاك إيران سلاحاً نووياً، حيث تنفرد إسرائيل بتملكه في الوقت الحاضر، يؤدي إلى اختلال في موازين القوى في المنطقة، وهو ما لا يتفق والمصلحة الأمريكية والإسرائيلية. ولذلك فليس من قبيل «الدعاية» أن نسمع عن تهديدات إسرائيلية بضرب المفاعلات النووية الإيرانية في أصفهان إذا لم تتوقف عن تخصيب اليورانيوم الذي يقود إلى إنتاج القنبلة النووية. وكذلك تأكيد وزيرة خارجية الولايات المتحدة ومسؤولين أمريكيين عديدين من بينهم الرئيس الأمريكي بوش بنفسه، على أن استعمال خيار القوة العسكرية مع إيران ليس مستبعداً في حال إصرارها على مشروعها النووي.

إضافة إلى ما سبق، فإن النموذج الليبي في تفكيك المشروع النووي الذي كان يمتلكه، وتسليم محتوياته إلى الولايات المتحدة بعد إلقاء القبض على صدام حسين، وتخصيص قاعة في واشنطن لعرض هذه المحتويات على الجمهور

الأمريكي باعتباره انتصاراً سلمياً للولايات المتحدة على «القوى الشاردة» في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، هو السبيل للدولة الأخرى الشاردة أن تحذو حذوه وخصوصاً إيران وسوريا. كما أن تفجير الأزمات في السودان (سواء في الجنوب أو في الغرب بإقليم دارفور)(٤٦)، ليس ببعيد عن «تقليم أظفار» القوى المناوئة للولايات المتحدة ومحاولة إخضاعها مثل القوى الحليفة مباشرة، لهو جزء من آليات أعمال الهيمنة الأمريكية الأصيلة والهيمنة الإسرائيلية الفرعية، أو بالوكالة عن الولايات المتحدة.

إن كل ما سبق من عوامل ومتغيرات وآليات دولية وإقليمية. يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز سيناريو الوضع الراهن الواقعي والممكن. ومادام الوضع الراهن مستمراً في صالح الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن احتمالات استخدام القوة العسكرية واحتمالات وقوع حروب بمبادرة إسرائيلية قد تكون أمراً مستبعد الحدوث. فمادام يتم تحقيق الأهداف الأمريكية والإسرائيلية بصورة سلمية، فإن هذا يستبعد احتمالات تحقيقها بالقوة العسكرية أو اندلاع حروب جديدة، إلا على سبيل الاستثناء والمحدودية لاستعراض القوة.

وأما على المستوى الجزئي والذي يتمثل في الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن تسويات جزئية تجد سبيلها إلى التنفيذ، وفي ظل قبول الطرفين، وبمباركة الأطراف الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبخاصة مصر والسعودية والأردن (حلفاء الولايات المتحدة مباشرة). وأن السعي نحو العصف بكل الثوابت في القضية الفلسطينية وفق مقررات الشرعية الدولية من عام ١٩٤٧ وحتى الآن، أصبح هو الأمر الواقع المقبول علناً وسراً. فالأراضي الفلسطينية المحتلة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ترسمها قرارات دولية منها القرار (١٨١) عام ١٩٤٧ في شأن تقسيم فلسطين، دخلت مرحلة المراجعة وعدم الالتزام الإسرائيلي بها وبقبول السلطة الفلسطينية الضمنية، وهو الأمر المدعوم أمريكياً (اتفاق شارون/ بوش في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، الذي تضمن أحقية إسرائيل في الاحتفاظ ببعض الأراضي الفلسطينية داخل حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لحل المشكلة السكانية في إسرائيل. كذلك فإن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين تتم مراجعتها وعدم الالتزام بها، وكذلك قضية كيان الدولة الفلسطينية المستقلة وقضية القدس كعاصمة

---

(٤٦) صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ في ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦ حيث ينص على إرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور في السودان كوسيلة للتدخل الأمريكي ومحاولة إخضاع السودان. انظر: United Nations, S/ RES/1706 (2006) on Sudan adopted by the Security Council at its 5519th Meeting, on 31 August 2006.

لهذه الدولة، كلها أمور دخلت مرحلة «المراجعة والمقايضة». ووصلت الأمور إلى خيارين لا بديل لهما، إما السير في الاتجاه الإسرائيلي، وإما العودة إلى سيناريو الحصار والتهديد (نموذج حصار عرفات حتى تم التخلص منه). ولم تعد هناك في الساحة سوى الأجندة الإسرائيلية ونموذج ذلك الانسحاب الإسرائيلي من غزة، على الرغم من أنه نتيجة لتراكم النضال الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني. وقد تؤدي المقاومة الفلسطينية الآن دوراً يتركز في تحسين شروط هذه التسويات الجزئية وفق الأجندة الإسرائيلية.

وتعتبر هذه الحصيلة من تسويات جزئية (كامب ديفيد ١٩٧٧ وحتى أوسلو ١٩٩٣ وما بعدها إلى آخر قرارات إسرائيل الانفرادية، وخارج سياق خريطة الطريق، وهو الانسحاب الإسرائيلي من غزة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)[٤٧]، قد تكون موقتة ـ بحسب تقديري وقراءتي التاريخية ـ هي أنها ناتج ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل في مواجهة جميع الأطراف العربية الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهو الذي كشفت عنه دراسة قياس قوة هذه الأطراف الفاعلة وفق ما أوضحناه من قبل.

٤ ـ تطور الصراع في ظل السيناريو التغييري المحتمل

يعيش الكثيرون على حلم تحقيق الوحدة العربية وعلى عودة الدولة الفلسطينية وعلى تفكيك إسرائيل (تذويباً أو اختفاءً)، وعلى حلم الاستقلال العروبي الحقيقي. وباعتبار أن هذا حلماً فإن احتمالات حدوثه تصبح أمراً وارداً. ولا يستطيع الباحث إلغاءه مهما كانت درجة الواقعية المفرطة والتي تكاد في فرط كثافتها وضغط طبيعتها، أن يبدو في الأفق استحالة الخروج منها أو كسر حلقاتها المتشابكة. فاحتمالات التغيير

---

(٤٧) نشير في هذا الصدد إلى: عبد العليم محمد [وآخرون]، **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)؛ هيثم الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، دراسات استراتيجية؛ ٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)؛ أحمد يوسف أحمد، محرر، **التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأثيرها على الوطن العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)؛ صلاح الدين حافظ، **تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الاسرائيلية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)؛ عماد جاد، محرر، **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)؛ عبد العليم محمد، **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)؛ زهران، **ثقافة المقاومة والتحرير في إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني**، و Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2000), pp. 235-596.

تظل قائمة، إما من داخل الظاهرة، أو من خارجها، وإما أن تسرع الأحداث في الدفع بالتغيير إلى الأمام، وإما أن تسهم في إبطاء سرعة التغيير. بعبارة أخرى، إن احتمالات التغيير غير مستبعدة نهائياً وعبر التاريخ الإنساني كله، لكن تظل طبيعة التغيير ودرجته واتجاهاته ومعدلاته وبداية حلقاته، هو من الأمور القابلة للجدل والاحتمالات الزمنية للحدوث، من دون الاستبعاد الكامل.

ويتوقف الأمر على تتبع إرهاصات التحول والاتجاه نحو التغيير. فقد يبدأ التغيير من مجرد حدث صغير قد لا يشعر فيه أحد أو يدركه، فتتفجر موجة التغيير الشامل بلا حدود. (نموذج تحولات أوروبا الشرقية، في منتصف الثمانينيات، وتحولات ما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

فالسيناريو التغييري المحتمل حدوثه، قد يسهم في تغيير نمط الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويؤدي إلى إنتاج تسويات أفضل لحل هذا الصراع.

وحتى يمكن تصور ذلك، فإن من الضروري توافر شروط مهمة هي:

ـ تغيير هيكل النظام الدولي من الأحادية الأمريكية المطلقة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو أمر مرشح الحدوث ولكن خلال السنوات العشر القادمة.

ـ تغيير طبيعة النظام الدولي من الهيمنة الأمريكية إلى التنافسية الدولية، وهو الأمر الذي يفضي إلى توازن دولي في المنطقة العربية والشرق أوسطية بما يحول دون هيمنة إسرائيلية وكالة عن هيمنة أمريكية.

ـ حدوث تغييرات في عدد من الأنظمة العربية، وبخاصة الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد يؤدي إلى كسر موازين القوى في المنطقة، حيث إن احتمالات تعرض نظم عربية عديدة لتغيرات جذرية أمر محتمل الحدوث بدرجة كبيرة في ظل متطلبات داخلية وضغوط خارجية.

ـ إعداد السياسات (تخطيطاً وتنفيذاً) لسد فجوة القوة بين الدول العربية وإسرائيل.

ـ إفلات إيران من الحصار الأمريكي والدولي، وإنتاج السلاح النووي بما يسهم في حدوث توازن نووي مع إسرائيل شريطة تحسين العلاقات بين إيران ودول عربية معينة وفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهذا الأمر من شأنه تغيير معادلات هذا الصراع والدفع فيه إلى تطورات جديدة غير مسبوقة.

ـ التفكير العربي في انتهاج الخيار النووي لإحداث توازن إقليمي عربي ـ شرق

أوسطي بأطرافه الثلاثة الفاعلة (إيران ـ العرب ـ إسرائيل)، وهو أمر غير قابل للحدوث في زمن منظور من الآن. والثابت الآن أنه من دون التفكير العربي في هذا الخيار، فإن استمرار الخلل في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي سيطول، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد سيناريو التغيير واستمرار سيناريو الواقع الممكن.

ـ حدوث تحالفات جديدة في ظل تغييرات محتملة في بعض الأنظمة العربية، والأكثر فاعلية هو حدوث تحالفات إيرانية خاصة (باعتبار أن إيران ما زالت تمتلك رؤية متشددة لا تقبل التراجع في مواجهة إسرائيل على عكس تركيا حالياً)، مع العرب وبخاصة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي مثل مصر والسعودية لدعم التحالف الإيراني ـ السوري ـ اللبناني[٤٨].

ـ اتجاه النظام العربي نحو التنسيق الفعال على طريق التحول التدريجي المخطط لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وهو أمر غير محتمل في أجل منظور، في ظل واقع تجزيئي شديد التشرذم.

وفي ظل هذه المتغيرات الثمانية السابقة، يظل هذا السيناريو مرشحاً لاحتمالات الحدوث، ولكن يصعب ولا يستحيل أن يجد سبيله إلى واقع حي قبل خمس سنوات على الأقل، إن لم يكن عشر سنوات على الأقل أيضاً.

فقد تستطيع إيران الإفلات بإنتاج سلاح نووي وتصبح دولة نووية مثل الهند وباكستان وإسرائيل. وقد يتعرض المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي للهزيمة في العراق والفشل في أنحاء الوطن العربي والشرق الأوسط نتيجة المقاومة وتزايد مساحاتها. وقد تضطر بعض الأنظمة العربية الحالية لإجراء تحالفات جديدة قد تكون إيران طرفاً فيها لتخفيف حدة الحصار، أو تقليل الضغوط عليها من الولايات المتحدة. وقد تحدث تغييرات داخل إسرائيل، أو داخل الوطن العربي غير متوقعة، قد تسهم في إحداث تغيرات كبرى في المنطقة. وقد تمارس روسيا والصين دوراً داعماً للموقف العربي، أو الإيراني، قد يسهم في محاصرة المشروع الأمريكي، ويكون مقدمة لتغييرات محتملة في النظام الدولي هيكلاً ومضموناً. وقد تنتصر سوريا على المؤامرات الأمريكية ـ الصهيونية، وقد تنتصر المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله بصورة نهائية كما قدمت نموذج الانتصار في الحرب الأخيرة (١٢ تموز/ يوليو ـ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، وقد تتغير الأنظمة العربية من الداخل فتظهر نخب جديدة قادرة على إعادة

---

(٤٨) وتأكيداً لهذا التشدد الإيراني، انظر تصريح محمود أحمدي نجاد، رئيس إيران، في: **الحياة**، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ حيث قال إنه يجب أن تُمحى إسرائيل من الخريطة السياسية للمنطقة والعالم.

صياغة الأولويات وأنماط التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي بصورة أفضل كثيراً بالمقارنة بالوضع الحالي والسابق.

وإجمالاً يصعب إدراك تغيرات شاملة في أمد منظور على الرغم من أن الاحتمال الأكبر هو تغيرات قد تكون جزئية، وإلى أن تنتج آثارها في تغييرات كبرى فإن هذا أمر محتمل الحدوث بعد العقد المنظور (عشر سنوات من الآن).

ومع ذلك فإنه في حالة حدوث مثل هذا السيناريو فإن تطورات جديدة قد تحدث في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد تنتج هذه التطورات اتفاقات عادلة وتسويات دائمة وحالة سلام عادل وحقيقي، أو على العكس قد تنتج حرباً جديدة تتوقف نتيجتها على متغيرات معينة ومن أهمها حالة موازين القوى الشاملة وميزان القوى العسكري. ومن ثم فنحن أمام مشهدين جديدين في ظل هذا السيناريو التغييري:

ـ تسويات عادلة ودائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ حرب جديدة قد تحسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الأبد لصالح العرب.

خاتمـــــة

استهدفت هذه الدراسة استشراف احتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل موازين القوى الإقليمي السائدة في المنطقة العربية. وقد تطلب ذلك قياس قوة الأطراف الفاعلة في هذا الصراع على الجانب العربي مقارنةً بالجانب الإسرائيلي.

ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج قياس قوة الدولة، مستفيدة من جهود علمية سابقة للباحث، مع طرح رؤية جديدة في ظل التطورات المتلاحقة في مؤشرات قياس قوة الدول على المستوى العالمي، كان يتوجب على الباحث أن يأخذها في الاعتبار حتى يكون المقياس المطروح متماشياً مع هذه التطورات. فضلاً عن الاستفادة من التراكمات العلمية في هذا المجال. لذلك، فقد ركزت الدراسة على بلورة مقياس جديد لقوة الدول، تضمن معادلة حسابية وعناصر رئيسة وعناصر فرعية جرى قياسها كمياً من خلال مؤشرات دالة عليها. ولم يترك قياس أي عنصر من عناصر معادلة القياس للاجتهاد درءاً لعدم تناسق نتيجة القياس مع الواقع الفعلي، أو لظهور نتيجة المقياس وكأنها تتحدث عن واقع آخر خارج سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وقد بلغت جملة العناصر والمؤشرات ٨٤ عنصراً ومؤشراً، استثني منها أربعة عناصر جرى التعبير عنها رقمياً من زاوية مدى توافر هذا المؤشر أم لا، نظراً إلى صعوبة توافر المعلومات المباشرة أو لصعوبة المقارنة.

ونستطيع أن نزعم بعد هذه الدراسة التي استغرقت نحو عامين، إضافة إلى نحو عام آخر للمراجعة، أن هذا العمل الأكاديمي، وهو يستهدف دراسة موضوع مهم وحيوي كثرت الكتابات حوله وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أن الزاوية الأكاديمية التي أضيفت في نهج الاستشراف المستقبلي لتطورات هذا الصراع، تمثلت في استخلاص مقياس جديد لقوة الدول نعتقد في صلاحيته في دراسة حالة

الصراعات الإقليمية ـ إن لم تكن الدولية ـ الحاضرة، وفي صلاحيته أيضاً في استشراف المستقبل.

فالسلوك السياسي الخارجي للدولة إقليمياً ودولياً ما زال محسوباً بموقع الدولة في ميزان القوى السائد. ويقيناً فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تستطيع أن تتصرف كما تصرفت في غزو العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ واحتلاله عسكرياً في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ من دون تفويض دولي وخارج الشرعية الدولية، لولا هيمنتها على النظام الدولي واختفاء القطب المنافس، وشعورها بعدم وجود من يستطيع أن يقف في مواجهتها، أو تحديها في الواقع العملي، بعيداً عن بعض القوى المعارضة لسياستها التي لم تستطع أن تطور رفضها إلى سلوك عملي يردع سلوك الولايات المتحدة.

ويؤكد ذلك، سلامة نظرية توازن القوى، ومنهج قياس قوة الدولة في الوصف الدقيق لموازين القوى، وهو الأمر الذي كانت تفتقده هذه النظرية من قبل، بل أتى منهج قياس قوة الدول ليطور من هذه النظرية ويثبت أركانها.

والصحيح أن تطور نظرية توازن القوى يعزز المدرسة الواقعية التي تستند إلى القوة في إدارة العلاقات الخارجية للدول، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وإن انطلقت من القانون والقيم والسلام كأسس لإدارة العلاقات بين الدول، فإن إمكانية تحقيق منطلقات هذه المدرسة يستند إلى ميزان القوى السائد. فالسلام الكسيح، أو غير العادل، هو ناتج ميزان القوى الذي يميل إلى من يستطيع أن يفرض سلامه أو منطقه، ومن ثم فإن السلام المطروح في هذه الحالة هو سلام ظاهر ومزعوم، ولا يستند إلى قيم العدالة الحقيقية.

وقد تناولت الدراسة الموضوع في ثلاثة فصول، احتوى كل فصل ثلاثة مباحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

الفصل **الأول**، بعنوان: صياغة جديدة لمنهج قياس قوة الدولة.

والفصل **الثاني**، بعنوان: قياس قوة الدول الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ٢٠٠٥.

والفصل **الثالث**، بعنوان: توازن القوى الدولي والإقليمي وسيناريوهات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وقد سعت الدراسة من خلال هذه الفصول الثلاثة إلى التحقق من مدى صحة الفروض الثلاثة المطروحة في المقدمة، وذلك، كما يلي:

ثبت وجود علاقة ارتباطية بين ناتج الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات من القرن الماضي، وحالة توازن القوى الإقليمي السائدة. حيث إن ناتج ما تم من اتفاقات وتفاعلات ابتداءً من أوسلو ١٩٩٣، وحتى الانسحاب الإسرائيلي من غزة ٢٠٠٥، هو نتاج ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل، كما أوضحته الدراسة من خلال قياس قوة الدول الأطراف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ٢٠٠٥.

ثبت وجود علاقة ارتباطية بين التغير الحادث في النظام الدولي ابتداءً من التسعينيات في القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٥، والتغيرات الحادثة في مسارات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد كان نتاج تحول هيكل النظام الدولي من «نظام القطبية الثنائية المرنة (Loose Bipolar System)، إلى النظام الدولي الهرمي (Hierarchical System) حيث تسيطر دولة واحدة على هذا النظام وهي الولايات المتحدة الأمريكية، هو التحكم في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي لصالح إسرائيل أكثر منه لصالح الطرف العربي عموماً، أو الطرف الفلسطيني على وجه الخصوص. وإن ما يبدو إنجازاً بحسب زعم الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة هو من قبيل «ذر الرماد في العيون»، أي أنه إنجاز وهمي لا يعبر إلا عن حالة ميزان القوى الذي يميل إلى إسرائيل وفق الناتج النهائي لقياس قوة الدول الأطراف الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما إنه يجسد حالة التأييد المطلق والعلني والفاضح من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، وهو الأمر الذي ما كان أن يحدث بهذه الصورة في حالة النظام الدولي ثنائي القطبية. ويقود ذلك إلى نتيجة مؤداها أن تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي تسير من سيئ إلى أسوأ في ظل مشهد التجزئة العربية وما ينتج عنه من حالة العجز العربي الكامل.

ثبت أيضاً وجود علاقة ارتباطية بين درجة «فجوة القوة» في التوازن الإقليمي واستمرار حالة الصراع، أو التعاون في لحظة زمنية معينة. بمعنى أنه كلما تلاشت «فجوة القوة»، كلما اقتربت الأطراف نحو الحل الشامل والعادل، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن في حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما إنه في حالة وجود «فجوة القوة» لصالح أحد طرفي الصراع، كلما اقتربت المنطقة من حالة الحرب أو سلام موقت يجسد هذا الخلل وهو المشهد السائد حالياً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد ظهرت نتيجة هذه الفرضية في محاولة استخلاص السيناريوهات المطروحة في تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل قياس قوة الدول الأطراف الفاعلة في الصراع بعد ثبوت وجود «فجوة قوة شاملة» عامة، و«عسكرية» خاصة لصالح إسرائيل. لذلك فإن السيناريو الأكثر احتمالاً هو السيناريو الواقعي الممكن نتيجة اتساع فجوة القوة بصورة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعلى

الرغم من هزيمة ١٩٦٧، وبقياس قوة الدول الأطراف الفاعلة خلال عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣، كانت نتائج القياس تشير إلى رجحان كفة بعض الأطراف العربية الفاعلة ـ كل على حِدى ـ في مواجهة إسرائيل، ومن ذلك مصر على سبيل المثال[1]. أما السيناريو الأقل احتمالاً، فهو «السيناريو التغييري المحتمل» وهو سيناريو له كلفة عالية يبدو أن الوضع الراهن لا يسمح بدفعها، ولكن لا يمكن استبعاد حدوثه في ظل التطورات المحتملة والتي يبدو بعضها ظاهراً، وبعضها تحت السطح وقد يخرج فجأة. ومن هذه التطورات التي ظهرت صمود حزب الله دفاعاً عن لبنان في مواجهة إسرائيل ٣٣ يوماً (١٢ تموز/ يوليو ـ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦) ما عزز من المقاومة بديلاً من السلام والخنوع، وأظهر متغيراً جديداً، سيكون له تداعيات كبرى على خريطة المنطقة وموازين القوى فيها.

وقد جاءت المرجعية العملية لدراسة هذا الموضوع والتي تمثلت في الجمع بين منهجي: قياس قوة الدولة في ظل رؤية جديدة غير مسبوقة، وبين منهج تحليل النظام الدولي، لتؤكد مدى قدرة هذين المنهجين معاً على وصف وتفسير واستشراف العلاقة بين موازين القوة واحتمالات استمرار الصراع أو التعاون في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في القرن الواحد والعشرين، وذلك من دون تجاهل الإضافات المختلفة للمدرسة الواقعية الكلاسيكية والمدرسة الواقعية الجديدة في إطار نظرية توازن القوى.

وأخيراً يمكن القول إن الصرع العربي ـ الإسرائيلي سيظل صراعاً ذا طبيعة خاصة وله خصوصيته، وسيظل صراعاً مركزياً في حاضر ومستقبل المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وإن إصرار إسرائيل على فرض سيادتها على المنطقة من خلال احتكار امتلاك أحدث أنواع التسلح في العالم، واحتكار وامتلاك السلاح النووي، وعدم السماح بمنافستها في هذا المجال، مدعومة دعماً مطلقاً من الولايات المتحدة تحت حكم كل من الجمهوريين والديمقراطيين، مقارنة بطرف عربي غير قادر على مجابهة أو تحدي هذا الوضع، وفي ظل خلل ضخم في هيكل النظام الدولي، ليؤكد حقيقة استمرار الأوضاع الحالية فترة طويلة نتمنى أن تختزل. فالهيمنة الأمريكية على العالم تفرز الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وأن التغيير في النظام الدولي قد يؤدي إلى كسر حلقة الهيمنة الأصلية للولايات المتحدة والهيمنة التابعة وبالوكالة لإسرائيل. ولكن إذا ما تفجرت التغيرات في المنطقة العربية، فقد يقود ذلك إلى تغيرات النظام الدولي كله. وأن الركون إلى حدوث تغيرات في النظام

(١) جمال علي زهران، **توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، تقديم علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤ و٢٩٧ ـ ٢٩٩.

الدولي أو انتظارها، قد يسهم في زيادة استمرار السيناريو الراهن، وذلك على عكس الرهان على إمكانية بذل الجهود العربية أو الإقليمية لكسر حلقة الهيمنة الأمريكية، قد يكون سبيلاً لقدوم سيناريو التغيير المحتمل. ويجب ألا نتغافل عن أن كلاً من فنزويلا في ظل حكم «شافيز»، والبرازيل في ظل حكم «لولا»، حالياً، وهما على مقربة جغرافية من الولايات المتحدة، قد أثبتتا قدرتهما على تحدي الهيمنة الأمريكية من دون أية خسائر. والسؤال هو: هل هناك من بين الدول العربية من هو قادر على تحدي الولايات المتحدة وبالتالي تحدي إسرائيل في ظل فجوة القوة الحالية، أم أن التحدي سيأتي من خارج المنطقة العربية (دول الجوار الجغرافي مثلاً) وآنذاك لا نستطيع أن نعرف نتائج ذلك علينا كعرب سلباً أو إيجاباً؟!

هذا هو السؤال في ظل مشهد التجزئة العربية والعجز العربي غير المسبوق، وتبدو الصورة وكأن العرب لم يعيشوا إلا الهزائم، ولم ينجزوا حرب تشرين الأول/ أكتوبر العظيمة عام ١٩٧٣.

ولكن إرادة الشعوب في ظل القراءة التاريخية يمكن أن تكون الفيصل، وأن تنامي المقاومة العربية وانتصارها على إسرائيل في لبنان وفي فلسطين، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في العراق، لهو مؤشر مهم على تعزيز السيناريو التغييري المحتمل في ظل معادلات قوى جديدة، وتراجع السيناريو الراهن الواقعي. وهو الأمر الذي يمكن أن يخلق غداً جديداً ومشرقاً لحقبة تاريخية جديدة للأمة العربية، قد يؤدي بدوره، إلى السيناريو الوحدوي الذي يبدو مستحيلاً الآن، أو على الأقل صعباً ومتعذراً.

والله الموفق..

د. جمال زهران

القاهرة، ١/ ١٠/ ٢٠٠٦

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

ورقة مقابلة حول

تحديد أولوية عناصر قياس قوة الدولة وأوزانها النسبية

في إطار بحث بعنوان:

توازن القوى الإقليمي واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي

أ. د. جمال علي زهران

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية،

كلية التجارة، جامعة قناة السويس ـ بورسعيد.

هذه الورقة للاستخدام العلمي

مقدمة ضرورية:

يقوم الباحث د. جمال زهران، بإجراء دراسة علمية بعنوان:

توازن القوى الإقليمي واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي

لتقديمها لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والتي سيتم طبعها في كتاب حال الموافقة عليها بإذن الله.

وقد رأى الباحث ضرورة عمل قياس لعناصر قوة الدولة، للدولة الفاعلة في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ونظراً إلى الاختلاف في وجهات النظر حول أهمية عناصر القوة، ووزن كل عنصر، وتجنباً لأية انحيازات أو تحكمات من جانب الباحث

عند انفراده بوضع ترتيب معين للعناصر وأوزان معينة، وحتى يأتي المقياس بعناصره وأوزانه موضوعياً إلى أقصى درجة، **لذلك** فإنه يتم اللجوء إلى أداة التحكيم بإجراء مقابلة مع عدد من الخبراء في هذا المجال للمعاونة على تحديد الأهمية وبالتالي تحديد الأوزان، استفادة من خبراتهم في هذا الميدان. وسوف تضم الدراسة قائمة بأسماء المتعاونين معي، عند النشر.

ولا يسع الباحث إلا أن يوجه كل الشكر وعظيم التقدير مقدماً للزملاء والأساتذة الذين سمحت ظروفهم بالتعاون معي خدمة للبحث العلمي للوصول إلى الحقيقة في أقرب صورها.

* * *

نقاط توضيحية للاسترشاد:

(١) تنقسم الورقة إلى بندين رئيسيين هما:

البند الأول: يتضمن العناصر الرئيسية الكبرى في قياس قوة الدولة.

البند الثاني: يتضمن العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي.

(٢) المطلوب هو:

ترتيب أهمية كل عنصر ترتيباً تصاعدياً حيث يحتل العنصر الأهم الرقم (١)، والعنصر الذي يليه الرقم (٢) وهكذا.

مثال: عدد عناصر القدرة الاقتصادية مثلاً نحو (١٠) عناصر، عند الترتيب يعطى الرقم (١) على الجانب الأيسر للعنصر الأهم، ثم الرقم (٢) للعنصر التالي في الأهمية، وهكذا في العناصر التالية.

(٣) عندما ترى أن العنصر لا يمثل أي أهمية توضع شرطة بين القوسين على اليسار هكذا (ـ).

(٤) عندما ترى تساوي قيمة عنصرين أو اكثر يمكن إعطاء نفس الرقم في الترتيب لهذه العناصر المتساوية.

(٥) عندما ترى إمكانية طرح عناصر فرعية أخرى، يمكن إضافتها ووضعها في الترتيب الذي تراه.

(٦) عند وجود ملاحظات على المسميات أو غيرها، أو أية آراء يتم تسجيلها في ورقة الملاحظات في ختام هذه الورقة للاسترشاد بها والاستفادة منها.

البند الأول: العناصر الرئيسية:

(١) العوامل المادية (المحسوسة) ( )

(٢) العوامل المعنوية (غير المحسوسة) ( )

١ ـ أ ـ العوامل المادية:

أ ـ القدرة الحيوية ( )

ب ـ القدرة الاقتصادية ( )

جـ ـ القدرة العسكرية ( )

د ـ القدرة الاتصالية ( )

٢ ـ ب ـ العوامل المعنوية:

أ ـ الإرادة القومية ( )

ب ـ القدرة الدبلوماسية ( )

جـ ـ القدرة السياسية ( )

البند الثاني: العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي:

أولاً: العناصر المادية (المحسوسة)

(١) القدرة الحيوية:

أ ـ الوجود الإقليمي ( )

ب ـ الخصائص السكانية أو البشرية ( )

مؤشرات الوجود الإقليمي:

أ ـ مساحة الدولة ( )

ب ـ نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور ( )

ج ـ طبيعة الموقع الجغرافي: «مدى التحكم في مضايق وممرات مائية» ( )

د ـ نصيب الفرد من الموارد المائية ( )

مؤشرات الخصائص السكانية:

أ ـ المستوى التعليمي:

ـ «نسبة الموجودين في المرحلة الجامعية» ( )

ـ «نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب ( )

ب ـ المستوى الصحي:

ـ «نسبة عدد الأسرّة إلى عدد السكان» ( )

ـ «نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان» ( )

ج ـ نسبة المشاركة في العمل :

ـ «نسبة قوة العمل إلى عدد السكان» ( )

د ـ حجم خدمات الدولة للسكان :

ـ «نسبة المخصص للخدمات من إجمالي الإنفاق العام» ( )

هـ ـ حجم السكان ( )

و ـ كثافة السكان في الكيلو متر المربع ( )

ز ـ درجة التكامل القومي الثقافي «دينياً ـ عرقياً ـ . . الخ» ( )

(٢) القدرة الاقتصادية :

أ ـ حجم الناتج القومي الإجمالي (GNP). ( )

ب ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ( )

ج ـ معدل النمو السنوي للإنتاج ( )

د ـ القاعدة الصناعية :

ـ حجم إنتاج الدولة من الصلب. ( )

ـ نسبة الصناعة في الناتج القومي. ( )

هـ ـ حجم إنتاج مصادر الطاقة : «البترول ـ الغاز ـ الفحم» ( )

و ـ حجم احتياطي مصادر الطاقة : «البترول ـ الغاز ـ الفحم» ( )

ز ـ حجم المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد ( )

ح ـ المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد ( )

ط ـ حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية : «الحديد ـ الكروم ـ النحاس ـ المنجنيز» ( )

ك ـ نسبة مساحة الأراضي المنزرعة إلى حجم السكان ( )

ل ـ حجم الأرض الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتار) ( )

م ـ نسبة الأرض المروية رياً منتظماً من إجمالي المساحة المنزرعة ( )

ن ـ متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب. ( )

(٣) القدرة العسكرية :

أ ـ حجم القوات المسلحة ( )

ب ـ نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان ( )

ج ـ حجم الاتفاق العسكري العام ( )

د ـ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي ( )

هـ ـ القاعدة الصناعية العسكرية ( )

و ـ الكفاءة التنظيمية «القدرة على تعبئة الاحتياطي» ( )

ز ـ حجم ونوعية الأسلحة التقليدية ( )

ح ـ القدرة النووية والكيماوية ( )

(٤) القدرة الاتصالية :

أ ـ نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان ( )

ب ـ نسبة عدد الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) إلى عدد السكان ( )

ج ـ نسبة أجهزة التلفاز إلى عدد السكان ( )

د ـ نسبة أجهزة الراديو إلى عدد السكان ( )

هـ ـ نسبة عدد خطوط التليفونات المحمولة «الموبايل» إلى عدد السكان ( )

و ـ نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى عدد السكان ( )

ز ـ مدى امتلاك الدولة أقماراً صناعية ( )

ثانياً: العناصر المعنوية (غير المحسوسة):

(١) الإرادة القومية :

أ ـ القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية ( )

ب ـ الأهداف الاستراتيجية ( )

ج ـ حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي ( )

- **مؤشرات القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية :**

أ ـ درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب ( )

ب ـ القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع ( )

- **مؤشرات الأهداف الاستراتيجية :**

أ ـ درجة الاعتماد على الذات ( )

ب ـ درجة الانكشاف والتبعية ( )

ج ـ درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية ـ الفساد) وفق التقارير الدولية ( )

- **مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي :**

أ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي ( )

ب ـ عدد العلميين والمهندسين بالألف ( )

ج ـ متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي ( )

د ـ عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي (إجمالاً) ( )

(٢) القدرة الدبلوماسية :

أ ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة «تمثيل داخلي» ( )

ب ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى «تمثيل خارجي» ( )

(٣) القدرة السياسية:

أ ـ درجة استقرار رئاسة السلطة التنفيذية ( )

ب ـ معدل استقرار الوزارة ( )

ج ـ معدل استقرار البرلمان ( )

د ـ مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية ـ حقوق الإنسان) ( )

هـ ـ نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (آخر انتخابات) ( )

حاصل قوة الدولة (الظاهرة):

= مجموع أوزان القدرات المادية (الحيوية + الاقتصادية + العسكرية + الاتصالية) +

مجموع أوزان (الإرادة القومية + القدرة السياسية + القدرة الدبلوماسية)

ملحق رقم (٢)

الصورة النهائية لترتيب عناصر قياس قوة الدولة بعد التحكيم

العناصر الرئيسية :

أولاً : العوامل المادية (المحسوسة)

ثانياً : العوامل المعنوية (غير المحسوسة)

أولاً : العوامل المادية :

١ ـ القدرة الاقتصادية.

٢ ـ القدرة العسكرية.

٣ ـ القدرة الاتصالية.

٤ ـ القدرة الحيوية.

ثانياً : العوامل المعنوية :

١ ـ القدرة السياسية.

٢ ـ الإرادة القومية.

٣ ـ القدرة الدبلوماسية.

العناصر الفرعية :

ـ عناصر العوامل المادية :

أولاً: القدرة الاقتصادية (المؤشرات):

١ ـ حجم الناتج القومي الإجمالي.

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

٣ ـ القاعدة الصناعية.

٤ ـ معدل النمو السنوي للإنتاج.

٥ ـ حجم إنتاج مصادر الطاقة.

٦ ـ حجم احتياطي مصادر الطاقة.

٧ ـ المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد.

٨ ـ نسبة الأراضي المنزرعة إلى حجم السكان.

٩ ـ حجم الأراضي الصالحة للزراعة

١٠ ـ المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد.

١١ ـ متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية.

١٢ ـ حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية.

١٣ ـ حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المنزرعة.

ثانياً: القدرة العسكرية (المؤشرات):

١ ـ القاعدة الصناعية العسكرية.

٢ ـ القدرة النووية والكيماوية.

٣ ـ حجم القوات المسلحة.

٤ ـ الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياطي).

٥ ـ حجم ونوعية الأسلحة التقليدية.

٦ ـ حجم الإنفاق العسكري العام.

٧ ـ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٨ ـ نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان.

ثالثاً: القدرة الاتصالية (المؤشرات):

١ ـ نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان.

٢ ـ نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان.

٣ ـ نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى السكان.

٤ ـ مدة امتلاك الدولة أقماراً صناعية.

٥ ـ نسبة أجهزة التلفاز إلى عدد السكان.

٦ ـ نسبة أجهزة الراديو إلى السكان.

٧ ـ عدد خطوط التليفونات المحمولة إلى السكان.

رابعاً: القدرة الحيوية:

١ ـ العناصر الفرعية: الخصائص السكانية والبشرية.

٢ ـ الوجود الإقليمي.

١ ـ الخصائص السكانية والبشرية (المؤشرات):

أ ـ المستوى التعليمي.

ب ـ المستوى الصحي.

ج ـ نسبة المشاركة في العمل.

د ـ درجة التكامل القومي والثقافي.

هـ ـ حجم خدمات الدولة للسكان.

و ـ حجم السكان.

ز ـ كثافة السكان في كم^2.

٢ ـ الوجود الإقليمي (المؤشرات):

أ ـ طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضايق وممرات مائية).

ب ـ نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور.

ج ـ مساحة الدولة.

د ـ نصيب الفرد من الموارد المائية.

هـ ـ عناصر العوامل المعنوية:

أولاً: القدرة السياسية (المؤشرات):

أ ـ مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان).

ب ـ الاستقرار السياسي وغياب العنف.

ج ـ نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (آخر انتخابات).

د ـ كفاءة الحكومة.

هـ ـ كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة).

ثانياً: الإرادة القومية (العناصر الفرعية)

١ ـ القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية.

٢ ـ الأهداف الاستراتيجية.

٣ ـ حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي.

١ ـ القيادة السياسية (المؤشرات):

أ ـ القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع.

ب ـ درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب

٢ ـ الأهداف الاستراتيجية (المؤشرات):

أ ـ درجة الاعتماد على الذات.

ب ـ درجة الدولة في مجالي التنمية البشرية والفساد وفق التقارير الدولية.

ج ـ درجة الانكشاف والتبعية.

٣ ـ حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي (المؤشرات):

أ ـ نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي.

ب ـ متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي.

ج ـ إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في مختلف المجالات.

د ـ عدد العلميين والمهندسين بالألف.

ثالثاً: القدرة الدبلوماسية (المؤشرات)

أ ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي).

ب ـ حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي).

ملحق رقم (٣)

أولاً: بيان بأسماء المشاركين في تحكيم استمارة قياس قوة الدولة

م	اسم المحكم	الوظيفة	الجهة
أولاً: فئة العسكريين:			
١ -	لواء أ.ح/ د. مصطفى كامل محمد	مدير الكلية الحربية سابقاً، ومحافظ بورسعيد حالياً.	محافظة بورسعيد
٢ -	لواء أ.ح/ حمدي حسن	مدير كلية الدفاع الوطني.	أكاديمية ناصر العسكرية
٣ -	لواء أ.ح/ صفوت أحمد زين	مدير كلية الحرب العليا.	أكاديمية ناصر العسكرية
٤ -	لواء أ.ح/ محمود شلتوت	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية.	أكاديمية ناصر العسكرية
٥ -	لواء أ.ح/ محمد الغباري	خبير الشؤون الاستراتيجية	أكاديمية ناصر العسكرية
٦ -	لواء أ.ح/ ممدوح فتحي	خبير الشؤون الاستراتيجية	أكاديمية ناصر العسكرية
٧ -	لواء أ.ح/ بهاء الدين الحريشي	خبير الشؤون الاستراتيجية	أكاديمية ناصر العسكرية
٨ -	لواء أ.ح/ عادل الغرباوي	خبير الشؤون الاستراتيجية	أكاديمية ناصر العسكرية
٩ -	لواء أ.ح/ محمد قدري سعيد	خبير الشؤون الاستراتيجية	مركز الدراسات الاستراتيجية/ مؤسسة الأهرام
ثانياً: فئة الأكاديميين (العلوم السياسية):			
١ -	أ.د. محمود إسماعيل محمد	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
٢ -	أ.د. محمد السيد سليم	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
٣ -	أ.د. حسن نافعة	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
٤ -	أ.د. مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
٥ -	أ.د. هالة سعودي	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
٦ -	أ.د. هدى ميتكيس	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

يتبـــع

تابـــع

م	الاسم	الوظيفة	جهة العمل
٧ـ	أ.د. نادية مصطفى	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٨ـ	أ.د. جابر سعيد عوض	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٩ـ	أ.د. أحمد يوسف أحمد	عميد معهد البحوث العربية وأستاذ العلوم السياسية	جامعة الدول العربية، وكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
١٠ـ	أ.د. إسماعيل صبري مقلد	أستاذ العلوم السياسية ورئيس القسم	كلية التجارة ـ جامعة أسيوط
١١ـ	أ.د. عبد الخبير عطا	أستاذ العلوم السياسية	كلية التجارة ـ جامعة أسيوط
١٢ـ	أ.د. حسن أحمد بكر	أستاذ العلوم السياسية	كلية التجارة ـ جامعة أسيوط
١٣ـ	أ.د. محمد سعد أبو عامود	أستاذ العلوم السياسية	كلية التجارة ـ جامعة حلوان
ثالثاً: فئة الأكاديميين (اقتصاد):			
١ـ	أ.د. جودة عبد الخالق	أستاذ الاقتصاد	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٢ـ	أ.د. يمنى الحماقي	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد	كلية التجارة ـ جامعة عين شمس
٣ـ	أ.د. خليفة المهدي	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد	كلية التجارة ـ جامعة أسيوط
٤ـ	أ.د. فتحي أبو الفضل	أستاذ مساعد، ورئيس قسم الاقتصاد	كلية التجارة ببورسعيد ـ جامعة قناة السويس
٥ـ	أ.د. حمدي عبد العظيم	أستاذ الاقتصاد ورئيس أكاديمية السادات	أكاديمية السادات ـ القاهرة
٦ـ	أ.د. شريف قاسم	أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس أكاديمية السادات	أكاديمية السادات ـ القاهرة
٧ـ	أ.د. محمود عبد الحي	أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومي	معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
٨ـ	أ.د. مصطفى أحمد مصطفى	أستاذ الاقتصاد	معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
٩ـ	أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى	أستاذ الاقتصاد	معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
رابعاً: فئة الباحثين والمهتمين:			
١ـ	سفير د. السيد أمين شلبي	سفير متقاعد، والمدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية	وزارة الخارجية المصرية سابقاً، والمجلس المصري للشؤون الخارجية حالياً.
٢ـ	سفير د. عبدالله الأشعل	سفير متقاعد	وزارة الخارجية المصرية سابقاً
٣ـ	سفير د. محمد شاكر	سفير متقاعد، ونائب رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية	وزارة الخارجية المصرية سابقاً، والمجلس المصري للشؤون الخارجية حالياً.
٤ـ	د. حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ـ القاهرة.
٥ـ	د. عبد العليم محمد	نائب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية	الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة.

يتبـــع

تابـــع

٦ـ	د. جمال عبد الجواد	رئيس وحدة العلاقات الدولية	مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.
٧ـ	د. عمرو هاشم ربيع	خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.
٨ـ	د. محمد عبد السلام	خبير بمركز الدراسات الاستراتيجية	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة
٩ـ	د. عبد العاطي محمد	مساعد رئيس تحرير الأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١٠ـ	د. أحمد يوسف القرعي	نائب رئيس تحرير الأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة

ثانياً: بيان بأسماء المحكمين للمقياس ووظائفهم (الذين لم يشاركوا)

م	اسم المحكم	الوظيفة	الجهة
١ـ	أ.د. نيفين مسعد	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٢ـ	أ.د. سلوى شعراوي	أستاذ العلوم السياسية	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٣ـ	أ.د. منير بدوي	أستاذ العلوم السياسية	كلية التجارة ـ جامعة أسيوط
٤ـ	أ.د. أماني قنديل	أستاذ العلوم السياسية والمدير التنفيذي للشبكة العربية للجمعيات الأهلية	المركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة (سابقاً)، والشبكة العربية (حالياً).
٥ـ	أ.د. محمد رئيف	أستاذ الاقتصاد	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٦ـ	أ.د. هبة نصار	أستاذ الاقتصاد	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٧ـ	أ.د. محمد فتحي صقر	أستاذ الاقتصاد	كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة
٨ـ	أ.د. محمد رضا العدل	أستاذ الاقتصاد	كلية التجارة ـ جامعة عين شمس
٩ـ	أ.د. فادية عبد السلام	أستاذ الاقتصاد	معهد التخطيط القومي/ القاهرة
١٠ـ	د. أسامة الغزالي حرب	رئيس تحرير السياسة الدولية	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١١ـ	د. سعيد اللاوندي	مساعد رئيس تحرير الأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١٢ـ	أ. سلامة أحمد سلامة	كاتب ـ بالأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١٣ـ	أ. صلاح الدين حافظ	كاتب ـ بالأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١٤ـ	أ. أسامة غيث	كاتب ـ بالأهرام	مؤسسة الأهرام ـ القاهرة
١٥ـ	سفير/ عبد الرؤوف الريدي	سفير سابق، ورئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية	وزارة الخارجية المصرية سابقاً، والمجلس المصري للشؤون الخارجية حالياً.

ملحق رقم (٤)

نموذج تطبيقي لكيفية تحويل الأرقام المعلوماتية إلى قيمة معيارية وأوزان قابلة للعمليات الحسابية

مؤشر حجم السكان (عام ٢٠٠٢م): (بالمليون):

ـ **الخطوة الأولى**: المتوسط الحسابي = ٦,٣ (إسرائيل) + ٢٣,٥ (السعودية) + ٣,٦ (لبنان)+ ٥,٣ (الأردن) + ١٧,٤ (سوريا) + ٧٠,٤ (مصر) = ١٢٦,٥ × ٨ (عدد دول الدراسة) = ٢١,١.

ـ **الخطوة الثانية**: الانحرافات عن المتوسط الحسابي:

إسرائيل	=	٦,٣	-	٢١,١	=	-	١٤,٨
السعودية	=	٢٣,٥	-	٢١,١	=	+	٢,٤
لبنان	=	٣,٦	-	٢١,١	=	-	١٧,٥
الأردن	=	٥,٣	-	٢١,١	=	-	١٥،٨
سوريا	=	١٧,٤	-	٢١,١	=	-	٣,٧
مصر	=	٧٠,٤	-	٢١,١	=	+	٤٩,٣

ـ **الخطوة الثالثة**: (مربعات الانحرافات) (للحصول على الأرقام الإيجابية):

إسرائيل	=	-	١٤,٨	×	١٤,٨ -	=	٢١٩,٠
السعودية	=	+	٢,٤	×	٢,٤ +	=	٦,٠
لبنان	=	-	١٧,٥	×	١٧,٥ -	=	٣٠٦,٠
الأردن	=	-	١٥،٨	×	١٥,٨ -	=	٢٥٠,٠
سوريا	=	-	٣,٧	×	٣,٧ -	=	١٤,٠
مصر	=	+	٤٩,٣	×	٤٩,٣ +	=	٢٤٣,٠
المجموع							٣٢٢٦,٠

ـ **الخطوة الرابعة**: الانحراف المعياري = $\sqrt{\frac{٣٢٢٦}{٦}}$ = $\sqrt{٥٣٧,٧}$ = ٢٣,٢

ـ **الخطوة الخامسة**: القيمة المعيارية = $\frac{\text{ناتج الانحرافات}}{\text{الانحراف المعياري}}$ =

إسرائيل = $\frac{-14.8}{23.2}$ = -٠,٦٤

السعودية = $\frac{+2.4}{23.2}$ = +٠,١٠

لبنان = $\frac{-17.5}{23.2}$ = -٠,٧٥

الأردن = $\frac{-15.8}{23.2}$ = -٠,٦٨

سوريا = $\frac{-3.7}{23.2}$ = -٠,١٦

مصر = $\frac{+49.3}{23.2}$ = +٢,١٣

ـ **الخطوة السادسة**: الترتيب التنازلي لدولة الدراسة (بحيث يكون صاحب الرقم الأكبر هو الأكثر قوة) = [الرقم المعياري الأصغر ـ (ـ ٤)] = ٠,٧٥ ـ (ـ ٤) = ٣,٢٥.

						الترتيب
مصر	=	+ ٢,١٣	+ ٣,٢٥	=	٥,٣٨	(١)
السعودية	=	+ ٠,١٠	+ ٣,٢٥	=	٣,٣٥	(٢)
سوريا	=	ـ ٠,١٦	+ ٣,٢٥	=	٣,٠٩	(٣)
إسرائيل	=	ـ ٠,٦٤	+ ٣,٢٥	=	٢,٦١	(٤)
الأردن	=	ـ ٠,٦٨	+ ٣,٢٥	=	٢,٥٧	(٥)
لبنان	=	ـ ٠,٧٥	+ ٣,٢٥	=	٢,٥٠	(٦)
						(٧)

ولتأكيد صحة هذه العملية الحسابية، يتم تطابق الترتيب النهائي مع الترتيب الأصلي لدول الدراسة في هذا المؤشر وإلا هناك خطأ.

المراجـــــع

١ ـ العربيــة

كتــب

أحمد، أحمد يوسف (محرر). **التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي وتأثيرها على الوطن العربي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦.

الأسطل، كمال محمد. **مستقبل اسرائيل بين الاستئصال والتذويب: دراسة حول المشابهة التاريخية بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٠.

الأطلس العربي. ط ٣. القاهرة: إدارة المساحة العسكرية، ١٩٧٨.

اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

أكاديمية ناصر العسكرية. **حسابات القوة الشاملة عام ١٩٩٠ -١٩٩١**.

باور، بول ف. **القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي**. القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦. (ترجمات استراتيجية)

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧**. نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧.

ـــــ **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢**. القاهرة: البرنامج، ٢٠٠٢.

ـــــ والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة**. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣.

البنك الدولي. **تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠**. القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠٠.

ـــــ. **تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٤**. القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠٤.

بيضون، أحمد [وآخرون]. **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤. فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

التنمية البشرية: نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية في المفهوم والقياس. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧.

توزاتي، بكار [وآخرون]. **الأمن الغذائي العربي**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦.

جاد، عماد (محرر). **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**. القاهرة: الأمانة العانة، ٢٠٠٤.

حافظ، صلاح الدين. **تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الاسرائيلية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

حرب، أسامة الغزالي. **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠.

حسيب، خير الدين. **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥)

الخازن، فريد. **تفكك أوصال الدولة في لبنان، ١٩٦٧-١٩٧٦**. ترجمة شكري رحيم. بيروت: دار النهار، ٢٠٠٢.

الديب، محمد. **الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**. ط ٥. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.

ديري، أكرم والهيثم الأيوبي. **نحو استراتيجية عربية جديدة**. بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٩.

ربيع، حامد. **تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

ـــــ. **من يحكم تل أبيب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

ـــــ. **النموذج الإسرائيلي للممارسة الإسرائيلية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

زحلان، أنطوان [وآخرون]. **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٦)

زهران، جمال علي. **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١.

ـــــ. **توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربي ١٩٦٧-١٩٧٣**. تقديم علي الدين هلال. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

ـــــ. **ثقافة المقاومة والتحرير في إدارة الصراع العربي- الصهيوني**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.

ـــــ. **النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير**. ط ٣. القاهرة: المحروسة للنشر، ٢٠٠٣.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩.

ـــــ. **تطور للسياسة الدولية في القرنين ١٩ و٢٠**. ط ٢. القاهرة: دار الفجر الجديد، ٢٠٠٤.

السيد عبد السلام، محمد. **الأمن الغذائي للوطن العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٠)

عبد الله، إسماعيل صبري. **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة**. القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩. (أوراق مصر ٢٠٢٠)

عوض الله، محمد فتحي. **الإنسان والثروات المعدنية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (عالم المعرفة؛ ٣٣)

العيسوي، إبراهيم. **السيناريوهات: بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠**. القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٨.

ـــــ. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)

الفرا، محمد علي. **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (عالم المعرفة؛ ٢١)

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ وخاتم البشر**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

كرم، أنطونيوس. **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٩)

الكيلاني، هيثم. **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

ـــــ. **التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦. (دراسات استراتيجية؛ ٣)

ـــــ. **المياه العربية والصراع الإقليمي: دراسة مستقبلية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣. (كراسات استراتيجية)

اللاوندي، سعيد. **وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية**. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤.

ماكدوال، دافيد. **فلسطين وإسرائيل: الانتفاضة وما بعدها**. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.]. (سلسلة كتب مترجمة؛ ٨٠٦)

محمد، عبد العليم. **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.

ـــــ [وآخرون]. **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣. (كراسات استراتيجية)

محمود، أحمد إبراهيم. **الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥. (كراسات استراتيجية؛ ١٤٩)

ـــــ (محرر). **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

مخيمر، سامر وخالد حجازي. **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦. (عالم المعرفة؛ ٢٠٩)

مروة، إسماعيل. **مصادر المياه في سورية: الواقع والتطلعات**. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، [د. ت.].

مصطفى، نادية وحسن نافعة (محرران). **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

مطر، فؤاد. **لبنان، اللعبة واللاعبون والمتلاعبون: سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧١.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي-الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

هالسل، غريس. **يد الله: لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟!**. ترجمة محمد السماك. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

هلال، علي الدين. **تكوين إسرائيل: دراسة في أصول المجتمع الصهيوني**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٠.

ـــــ. **مشروعات الدولة الفلسطينية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

الولي، مصطفى عبد الواحد. **أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ٢٠٠١. (دراسات استرتيجية؛ ٥٥)

دوريـات

الأخبار (القاهرة): ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٥.

البياتي، صبري مصطفى ومها ذياب. «قياس قوة الدولة: «دراسة في الواقع العربي».» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٧، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

حسيب، خير الدين. «حول «الحرب الإسرائيلية» على لبنان» وتداعياتها.» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

الحياة: ١٦-١٧/ ٢/ ٢٠٠٣، و٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الخطيب، حسام. «العالمية والعولمة من منظور مقارني.» **عالم الفكر** (الكويت): السنة ٣٤، العدد ١، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

خليل، محمود. «التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٠، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

الخولي، لطفي. «مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

دويدار، محمد. «العولمة الاقتصادية: مقولة علمية أم مقولة أيديولوجية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

ديمتري، هاني. «معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٢، نيسان/ إبريل ٢٠٠٣.

رياض، محمد. «العدوان على العراق: منهج الهيمنة الأمريكية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

الزعيم، عصام. «نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة.» **قضايا فكرية**: العدد ٢١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

زهران، جمال. «الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

سليمان، عادل. «التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ٢٠٠٤.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.

السماك، محمد أزهر. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

شرارة، وليد. ««الفوضى البناءة» في الشرق الأوسط.» **لوموند ديبلوماتيك**: تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

العالم، محمود أمين. «الثقافة والديمقراطية والهيمنة الأمريكية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢١، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

عزمي، محمود. «ميزان القوى العربي الإسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

عودة، جهاد. «التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٣، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

فراج، عبد المجيد. «القوة الشاملة للدولة: مؤشرات وقياسات.» **الأهرام**: ١٩٩٧.

قنديل، حمدي. «في الفضاء العربي.» **المنار**: العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥.

قهوجي، رياض. «التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي: محاولة لتعديل موازين القوى والضغط النفسي على دول الجوار.» **الحياة**: ١٦/ ١١/ ٢٠٠١.

محمد، محمود إسماعيل. «نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى.» **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة): الأعداد ١-٣، كانون الثاني/ يناير -أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

«نعوم تشومسكي: رؤيا القيامة أصبحت قريبة.» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

الهواري، عبد الرحمن رشدي. «التوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - CSIS واشنطن- عن عام ٢٠٠٠.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

مؤتمـرات

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٤.

مؤتمر الخبراء في أديس أبابا، أثيوبيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ (بالإنكليزية).

أطروحـة

زهران، جمال علي. «مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

٢ ـ الأجنبية

Books

BP Statistical Review of World Energy 2003. London: British Petroleum Co., 2003.

Claude, Inis L. *Power and International Relations*. New York: Random House, 1962.

Cline, Ray S. *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

Doctor, Adi H. *International Relations; an Introductory Study*. 2nd ed. [Delhi]: Primal Printers, [1969].

Energy Statistics Yearbook 2004. New York: United Nations, 2004.

Food and Agriculture Organization [FAO]. *FAO Yearbook 2002*. Roma: FAO, 2002.

_____. *FAO Yearbook 2003*. Roma: FAO, 2003.

Goldmann, Kjell and Gunnar Sjöstedt (eds.). *Power, Capabilities, Interdependence: Problems in the Study of International Influence*. London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1979. (Sage Modern Politics Series; v. 3)

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 2001 - 2005*. London: IISS, 2005.

______. *The Military Balance, 2004-2005*. London: IISS, 2005.

Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics*. New York: Wiley, 1964.

Knorr, Klaus. *The Power of Nations: The Political Economy of International Relations*. New York: Basic Books, [1975].

Legg, Keith R. and James F. Morrison. *Politics and the International System; an Introduction*. New York: Harper and Row, [1971].

Middle East and North Africa 2002. London: Europa Publications, 2002.

Modelski, George. *World Power Concentrations: Typology, Data, Explanatory*. Morristown, NJ: General Learning Press, 1974.

Morris, Morris David. *Measuring the Condition of the World's Poor: The Physical Quality of Life Index*. New York; Oxford: Pergamon Press, 1979. (Pergamon Policy Studies)

Organski, A. F. K. *World Politics*. 2nd ed. [rev.]. New York: Knoph, 1968.

Osgood, Charles E. *An Alternative to War or Surrender*. Urbana: University of Illinois Press, 1972. (Illini Books; IB-7)

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton, 2000.

Sills, David L. (ed.). *International Encyclopedia of the Social Sciences*. [New York]: Macmillan, [1968]- 1991.

Sipri Year Book 2004: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Spanier, John. *Games Nations Play; analyzing International Politics*. New York: Praeger, [1972].

Statistical Year Book 1999. New York: United Nations, 1999.

Sullivan, Michael P. *International Relations: Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976.

Tellis, Ashley J. [et al.]. *Measuring National Power in the Postindustrial Age*. Santa Monica, CA: RAND, 2000. 2 vols.

Triska, Jan F. (ed.). *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe*. Durham, [NC]: Duke University Press, 1986. (Duke Press Policy Studies)

United Nations Demographic Yearbook 2003. New York: United Nations, 2003.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press, 2002.

______. *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World.* New York: Oxford University Press, 2004.

United Nations Statistical Yearbook 1983. New York: United Nations, 1983.

United Nations Statistical Yearbook 2001. New York: United Nations, 2001.

United Nations Statistical Yearbook 2002. New York: United Nations, 2002.

United Nations Statistical Yearbook 2003. New York: United Nations, 2003.

Wendzel, Robert L. *International Relations: A Policymaker Focus.* New York: John Willey, 1977.

Wilkinson, David O. *Comparative Foreign Relations; Framework and Methods.* Belmont, CA: Dickenson Pub. Co., [1969]. (Comparative Foreign Relations Series)

World Bank. *World Development Indicators 2004.* Washington DC: The Bank, 2004.

Periodicals

Alcock, Norman and Alan G. Newcombe. «The Perception of National Power.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 14, no. 3, September 1970.

Haas, Ernst B. «The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda.» *World Politics*: vol. 5, no. 4, 1953.

Hart, Jefferey. «Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations.» *International Organization*: vol. 30, no. 2, Spring 1976.

Hersh, Seymour M. «The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret.» *New Yorker*: 24 January 2005.

Zinnes, Dina A. «An Analytical Study of the Balance of Power Theories.» *Journal of Peace Research*: vol. 4, no. 3, 1967.

Conference

The Iran-Iraq War: An Historical, Economic, and Political Analysis. Edited by M.S. El Azhary. 2nd ed. London: Croom Helm, 1989.